



التقرير السنوي

الرشاقة المؤسسية واستمرارية الاعمال



التقرير السنوي

الرشاقة المؤسسية واستمرارية الاعمال



صاحب السمو الشيخ

مكيوم جبر السدر آل نهيان

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي



سمو الشيخ

محمد بن مبارك آل مبارك

ولي عهد دبي، رئيس المجلس التنفيذي



سمو الشيخ

سالم بن مبارك آل سدرى

نائب حاكم دبي، نائب رئيس المجلس التنفيذي، رئيس المجلس القضائي

جهوزية عالية وإنجازات مستمرة

بسم الله الرحمن الرحيم

نكتفي به حتى وإن كان باهراً في إنجازاته، بل نحن ماضون للأمام على أساس من الماضي مهما كان؛ فإن كان جميلاً كان لنا دافعاً للأجمل، وإن كان غير ذلك كان لنا درساً تعلمناه ومضيئاً، ونحن لا نقف عند حدٍّ ولا تتركنا التحديات ولا مفاجئات وتقلبات الحياة بل نحن في محاكم دبي كالنهر في مجراه الطويل اللامنتهي؛ إذا وقفت في مجرانا أحجار

القضاء جزءاً من الحياة باقٍ ببقائها؛ وبقاء الحياة مرهونٌ ببقاء القضاء العادل،
وإننا في محاكم دبي ماضون مصرّون على استمرار الحياة الكريمة لمجتمع دبي في الإمارات العربية المتحدة بعمليتنا الدؤوب المستمر في المحافظة على القضاء العادل الناجز، لذلك نحن لا نلتفت إلى الوراء مهما كان غير مُرضٍ، ولا



سعادة طارق عيد المنصوري

مدير عام محاكم دبي

عثرة حفرنا طريقاً آخر وتركنا العقبات جانبا لا نقف عندها طويلاً، بل نمضي للإنجاز والأهداف مبتكرين نبحث عن الجديد والمميّز والباهر، وهذا ما يظهر جلياً في تقرير عمل المحاكم السنوي لهذا العام.

إنه لمن تمعّن فيه، كتابُ براعة في تجاوز عقبات الحاضر، وابتكارٌ للمستقبل، وأعتبارٌ وتعلّمٌ من دروس الأمس؛ ففي هذا التقرير يتضح كل الوضوح كيف أن المحاكم قرأت الماضي القريب فتجاوزته إلى الأُكمل والأجمل باختصار الوقت وزيادة عدد المنجّز من القضايا والأحكام وأعمالها القضائية المكمّلة لها، كما يبيّن في هذا التقرير ما نفخر به من إنجاز وتقدير لأعمال المحاكم بنيلها شهادة الأيزو لعام 2020، وبحصولها المشرف على جائزة القمة الخليجية للموارد البشرية عن برنامج "وظيفتي"، وهما دليلان كبيران؛ فالأول دليل إقليمي على جودة العمل في محاكم دبي وتوثيقه التوثيق المواقب للمعايير العالمية، حتى كان لها نيل جائزة

الأيزو لعام 2020، والثاني دليل إقليمي على قدرة المحاكم على الابتكار المبدع لتنمية موردها البشري ببرنامج "وظيفتي" المبتكر؛ فنالت جائزة القمة الخليجية للموارد البشرية في عام 2020.

ثم إننا لفخورون بأننا نواكب الأحداث والتطورات التي مرّ بها العالم بسبب جائحة كورونا التي ما زادتنا إلا إصراراً على العمل وقبول التحديات والمضيّ إلى الأمام بقوة وثقة مع حكومتنا الرشيدة؛ فعملنا ليس على تجاوز عقبة كورونا فحسب بل أيضاً على الاستعداد لما بعد الجائحة بكل جدية وإصرار؛ بما لا يدع مجالاً للشك أن القضاء في دبي والإمارات جزءٌ من حكومة واعية رشيدة لا تقبل الوقوف بل تُظهر الصمود والمضيّ إلى الأمام، فكانت الإنجازات والأعمال الرائدة المتمثلة في نجاح العمل القضائي والإداري عن بُعد في محاكم دبي، وتمكين الشركاء والمتعاملين من الاستفادة من خدمات المحاكم رغم الجائحة، وكان ذلك عين

التحدي ودلالة الصمود والمضيّ للأمام. ثم كان لمحاكم دبي عين على الشركاء، حيث عقدت معهم مشاريع مجتمعية رائدة عادت بالخير على المجتمع؛ كان أبرزها مشروع "محاكم الخير" الذي نأمل أنه رسّخ في نفوس المجتمع أن المحاكم ليست قانوناً وأحكاماً فحسب، بل هي قلب نابض يشعر ويحسّ، ويدّ تبتكر لتأخذ وتعطي وتقضي الحاجات وترفع القيود يداً بيد مع المجتمع وشركائها فيه.

ثم أتت الإنجازات الرائعة في استمرارية أعمال المحاكم رغم الحدث العاصف في عام 2020، فكانت أعمالاً ناجحة لم تتقهقر ولم تتنازل عن الموقع المتقدم في الريادة والتنافسية العالمية، وكان أدائها مشرفاً باهراً نوعاً وكماً.

إن محاكم دبي كانت لها استجابتها المميزة الرائعة لدعوة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، إلى اعتبار عام 2020 عام الاستعداد للاحتفال بالعام الخمسين على اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، ليس

بمجرد الاحتفال بل كانت المحاكم سبّاقة إلى الاستعداد لذلك الحدث الوطني المهم بمبادرات تناسب التنافسية العالمية وروح الابتكار والتميّز التي هي سمة دبي والإمارات، فقدّمت رؤيتها بمبادراتها في مشروعها المميّز؛ الذكاء الاصطناعي في التقاضي، والذكاء الاصطناعي في تنفيذ الأحكام، وهما مشروعان سيكونان في وقت قريب واقعاً مميّزاً لافتاً للأنظار، يختصر الزمان والمكان ويؤكد على أن محاكم دبي جزءٌ عاملٌ مبتكرٌ ناجحٌ مثابرٌ ماضٍ إلى المستقبل بكل ما تتيحه له الحكومة من إمكانيات غير محدودة، يعمل بقيمه التي من أهمها الابتكار والعمل بروح الفريق الواحد بتوافق تام مع رؤية حكومة دبي.. وإنني هنا أترك لكم التجوال المفيد الممتع عبر جنبات تقريرنا السنوي ليكون خير شاهد على مناهج محاكم دبي القضائية والإدارية، ومنجزاتها المتحققة التي نفخر بها، ومشاريعها المستقبلية الرائدة التي ستكون قريباً من منجزاتها الرائعة التي سيتضمّنونها أحدُ تقاريرنا القادمة؛ بإذن الله.

الرئيس

مدير المحاكم

نائب مدير المحاكم

مكتب مدير المحاكم

مكتب الشؤون القانونية

المحاكم الابتدائية

محكمة الاستئناف

محكمة التمييز

إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي

إدارة الرقابة المالية والإدارية

قسم التخطيط
الاستراتيجي

قسم الجودة

قسم
إدارة المعرفة

قسم التميز

قسم رقابة
التأمينات ورسوم
القضايا

قسم رقابة
الإيرادات
والمصروفات

قسم
الرقابة الإدارية

قطاع الدعم المؤسسي والاتصال

قطاع الكاتب العدل والتسوية والتنفيذ

قطاع إدارة الدعاوى

إدارة الاتصال
والتسويق المؤسسي

إدارة
تقنية المعلومات

إدارة الشؤون
المالية والإدارية

إدارة
الموارد البشرية

إدارة التنفيذ

إدارة
الكاتب العدل

إدارة مركز التسوية
الوادية للمنازعات

إدارة الخبراء
والمحكمين

إدارة
إعداد الدعاوى

إدارة القضايا

إدارة
الأحوال الشخصية

إدارة
خدمات القضايا

إدارة
إسعاد المتعاملين

قسم
التواصل والإعلام

قسم البنية
التحتية التقنية

قسم
الخزينة

قسم
التخطيط والاستقطاب

قسم التحري
وتسويات التنفيذ

قسم
المركز الرئيسي

قسم
القيود والمتابعة

قسم القيد
والتطوير

قسم إعداد
دعاوى التمييز

قسم التمييز

قسم تنفيذ
الأحوال الشخصية

قسم الحفظ

قسم
الخدمات المركزية

قسم
التسويق والفعاليات

قسم تخطيط
وتطوير الأنظمة
والخدمات الذكية

قسم
المخازن والمشتريات

قسم تنمية واستثمار
الموارد البشرية

قسم
الحجوزات والبيوع

قسم
مركز الطوار

قسم
التسويات

قسم الرقابة
والتدقيق

قسم إعداد
دعاوى الاستئناف

قسم الاستئناف

قسم تسوية
الأحوال الشخصية

قسم الإعلان

قسم خدمات
الكاتب العدل

قسم
الأنظمة المشتركة

قسم
الخدمات العامة

قسم
الاستحقاق والخدمات

قسم
تنفيذ الدعاوى

قسم
مركز البرشاء

قسم
الخدمات الشخصية

قسم إعداد
الدعاوى الابتدائية

قسم
القضايا العمالية

قسم
دعاوى الأسرة

قسم توثيق
الأحكام القضائية

قسم خدمات
الأحوال الشخصية

قسم
الدعم التقني

قسم
الحسابات العامة

قسم
التطوير التنظيمي

قسم الرسوم
والإنايات القضائية

قسم مركز
الدائرة الاقتصادية

قسم
الخدمات الشخصية

قسم شؤون
رؤساء المحاكم

قسم
القضايا العقارية

قسم التوجيه
والإصلاح الأسري

قسم شؤون
المحامين والمترجمين

قسم
توجيه المتقاضين

قسم
حسابات القضايا

قسم
الخدمات العامة

قسم
التطوير التنظيمي

قسم الرسوم
والإنايات القضائية

قسم شؤون
الكاتب العدل الخاص

قسم
القضايا المدنية

قسم
القضايا التجارية

قسم
القضايا المدنية

قسم
القضايا المدنية

قسم
القضايا المدنية

الهيكل التنظيمي

يعد الهيكل التنظيمي لمحاكم دبي وثيقة عمل تحدد الأطر التي تعمل من خلالها المستويات الإدارية كافة، حيث تم إعداده ليكون وثيقة قابلة للتطوير بإضافات أو تعديلات جديدة كلما كان ذلك ضرورياً. ومع التحول الرقمي الذي تشهده محاكم دبي وفي ظل تبني الخدمات الذكية، فإنه من المتوقع أن يكون هناك حاجة لتعديل الهيكل التنظيمي واستحداث إدارات جديدة فيه، كما أن تطوير الهيكل التنظيمي يساهم في تحقيق العديد من الأهداف التي في مجملها تدعم تحقيق رؤية واستراتيجيات المحاكم. حيث تتوجه الجهود نحو تطوير الهيكل التنظيمي من خلال العمل على تعديل القطاعات والإدارات الرئيسية بما يتوافق مع التوجهات الاستراتيجية لمحاكم دبي، وآخر محطات التطوير على الهيكل كانت بإضافة "إدارة الخبراء والمحكمين" ضمن قطاع إدارة الدعاوى، سنقدم فيما يلي نبذة عامة عن الإدارة المستحدثة، وتوضيحاً لأبرز مهامها.

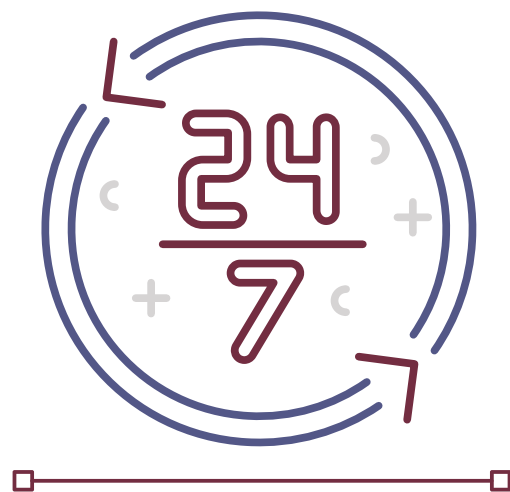
نبذة عامة عن إدارة الخبراء والمحكمين

تأسست إدارة الخبراء والمحكمين ضمن الهيكل التنظيمي المعتمد لدائرة محاكم دبي بقرار من سمو الشيخ / حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم -رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي بتاريخ -25 نوفمبر 2020- وذلك بعد صدور القانون رقم 13 لسنة 2020 بشأن تنظيم أعمال الخبرة

أمام الجهات القضائية بإمارة دبي والذي نصت مادته السابعة على إنشاء الوحدة التنظيمية المعنية بشؤون الخبراء في محاكم دبي، وتضم الإدارة الجديدة لقسمين:
- قسم القيد والتطوير.
- قسم الرقابة والتدقيق.

مهام الإدارة

- نحو السعي لتحقيق العدالة الناجزة، وتعزيز دور الخبراء في تحقيقها، تقوم إدارة الخبراء والمحكمين بعدة مهام، منها:
1. المساهمة في الارتقاء بمنظومة الخبرة القضائية من خلال تسريع إجراءات التقاضي لاسيما في القضايا التي تتطلب آراءً فنية أو تخصصية.
 2. زيادة كفاءة ممارسي أعمال الخبرة، وتمكين الخبراء الوطنية، وتعزيز دورهم في تحقيق العدالة.
 3. الإشراف على عمليات استقطاب الخبراء الجدد، وتطوير أعمال الخبرة القضائية، وإسناد المأموريات وإدارة الشكاوى على الخبراء والاعتراضات على الجزاءات التأديبية.
 4. القيام بأعمال الرقابة والتفتيش والتقييم الفني للخبراء.
 5. تقديم خدمات قضائية ميسرة الوصول للجميع .



"محاكم دبي.... خدمات بلا انقطاع"

يمثل إصدار التقرير السنوي علامةً من علامات الارتقاء في الأداء المؤسسي ووسيلةً لإبراز قيم الشفافية والحوكمة والالتزام بفئات المتعاملين، لذا حرصت محاكم دبي منذ عدة سنوات على إصداره عاماً بعد آخر انطلاقاً من قيمها المؤسسية الراسخة، وتعزيزاً لثقافة الإفصاح والتميز الحكومي التي تُشكّل سمةً بارزةً من سمات العمل الحكومي في إمارة دبي.

ويأتي التقرير السنوي 2020 استمراراً لهذا النهج، وهو يقدم عرضاً شاملاً مفصلاً دقيقاً لما تحقق في أروقة محاكم دبي على جميع الصعد، ووفق أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال، بدءاً من المستجدات على صعيد الجوانب الاستراتيجية والمؤسسية، مروراً بحصاد نتائج الأعمال لمختلف المحاكم وانتهاءً بالمنجزات والمستجدات في مجال علاقاتها مع الشركاء الاستراتيجيين والمتعاملين ومواردها البشرية علاوةً على أنشطتها وكذلك مبادراتها في مجالات الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، وذلك في مختلف مواقع العمل التابعة لها في إمارة دبي وطوال العام الماضي (منذ الأول من يناير 2020 ولغاية 31 ديسمبر 2020) ليشكل وثيقة مرجعية للمهتمين على اختلاف فئاتهم.

18	1. الباب الأول: خطوات استراتيجية ثابتة
20	محاكم دبي في سطور.
22	استراتيجية المحاكم 2017 - 2021.
28	نتائج السعادة.
29	الخدمات الذكية.
36	الجوائز والإنجازات.
38	عام الاستعداد للخمسين.
40	مبادرات نوعية مع الشركاء.
42	المسرعات الحكومية.
44	محاكم بلا ورق.
48	صدى المحاكم.

50	2. الباب الثاني: مؤشرات الأداء
52	إجمالي القضايا.
55	المحاكم الابتدائية.
86	محكمة الاستئناف.
88	محكمة التمييز.
92	التسامح والتسويات الودية.

100	3. الباب الثالث: الاستثمار في الموارد البشرية
-----	---

116	4. الباب الرابع: تحديات الجائحة واستمرارية الأعمال
-----	--

140	5. الباب الخامس: الحصاد الإعلامي
-----	----------------------------------



فهرس المحتويات

وقد صدر هذا التقرير بإشراف:
 - السادة الهيئة القضائية
 - إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي
 يسعدنا تواصلكم معنا عبر:
 البريد الإلكتروني: dcstragr@dc.gov.ae
 هاتف: +97143347777
 صندوق البريد: 4700 دبي، الإمارات العربية المتحدة

1

خطوات استراتيجية ثابتة



المحاكم في سطور

واصلت منظومة محاكم دبي جهودها ضمن عام آخر من التميز والريادة في أعمالها التي تدعم وبشكل مباشر إجراءات العدالة وتحقيقها وتطبيقها على أرض الواقع، ولا شك أن المحافظة على مكانتها الفريدة في ظل الظروف الحرجة التي رافقت انتشار جائحة كوفيد_19 في عام

2020 يبرهن على حرصها على مصالح شركائها وعملائها، حيث استمرت في تقديم مختلف خدماتها الذكية والإلكترونية في جميع قطاعاتها ولمختلف الشرائح من المتعاملين والشركاء الاستراتيجيين؛ فمحاكم دبي تؤمن أن ما تبذله من جهود وما تقدمه من خدمات سوف يصب في المصلحة العامة

الوطنية المدربة في ظل حكومة دبي الإلكترونية والذكية والتي تسعى للعالمية في جميع خدماتها. سنستعرض من خلال هذا التقرير القدرات التنافسية لمحاكم دبي على المستوى المحلي والعالمي في إطار الجهود المتكاملة التي تبذلها كل من الهيئات الإشرافية والإدارية والكوادر البشرية.

لدولة الإمارات العربية المتحدة ويعزز من مكانتها الإقليمية والعالمية، كما أنها تقدم خدماتها المتعاملين ضمن منهجية ورؤية واضحة تستقيها من معين الخطة الاستراتيجية المعتمدة لحكومة الإمارات وتسير عليها من أجل تحقيق رسالة ورؤية الأهداف المرسومة، معتمدةً على سواعد كوادرها





توافق رؤية محاكم دبي مع رؤية حكومة دبي

أهدافنا الاستراتيجية

نحن نعمل من أجل تحقيق جملة من الأهداف والتي من أهمها:



المحاور الاستراتيجية



حكومة رائدة ومتميزة | مدينة سعيدة | مجتمع متسامح ومتلاحم



الخارطة الاستراتيجية

المحور: الريادة والتنافسية

تطوير خدمات قضائية ريادية تدعم جودة الحياة

مؤشرات زيادة نتائج العمليات والمهام:

- معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل

- معدل الفصل

- معدل دقة الأحكام

- معدل الإسناد

- نسبة وعمر القضايا المتداولة

- نسبة النزاعات التي تم حلها ودياً

- معدل التنفيذ

تعزيز تنافسية الأداء والثقة في النظام القضائي

مؤشرات السمعة والتنافسية العالمية:

- سعادة المتعاملين

- سعادة المجتمع

المحور: الذكاء والاستدامة

تعزيز التحول الرقمي

مؤشرات فعالية نتائج التحول والتكامل والتبني الرقمي:

- فعالية التحول الرقمي

- فعالية التبني الرقمي

تعزيز منظومة عمل رشيقة لضمان الحوكمة المؤسسية

واستمرارية الأعمال

مؤشرات فعالية نتائج الحوكمة والاستدامة في الموارد

والخدمات:

- كفاءة استغلال الموارد

- جودة خدمات المتعاملين

- الحوكمة واستمرارية الأعمال

المحور: الابتكار واستشراف المستقبل

تعزيز بيئة عمل داعمة للابتكار

مؤشرات نتائج الابتكار:

- الابتكار وتطوير الموارد

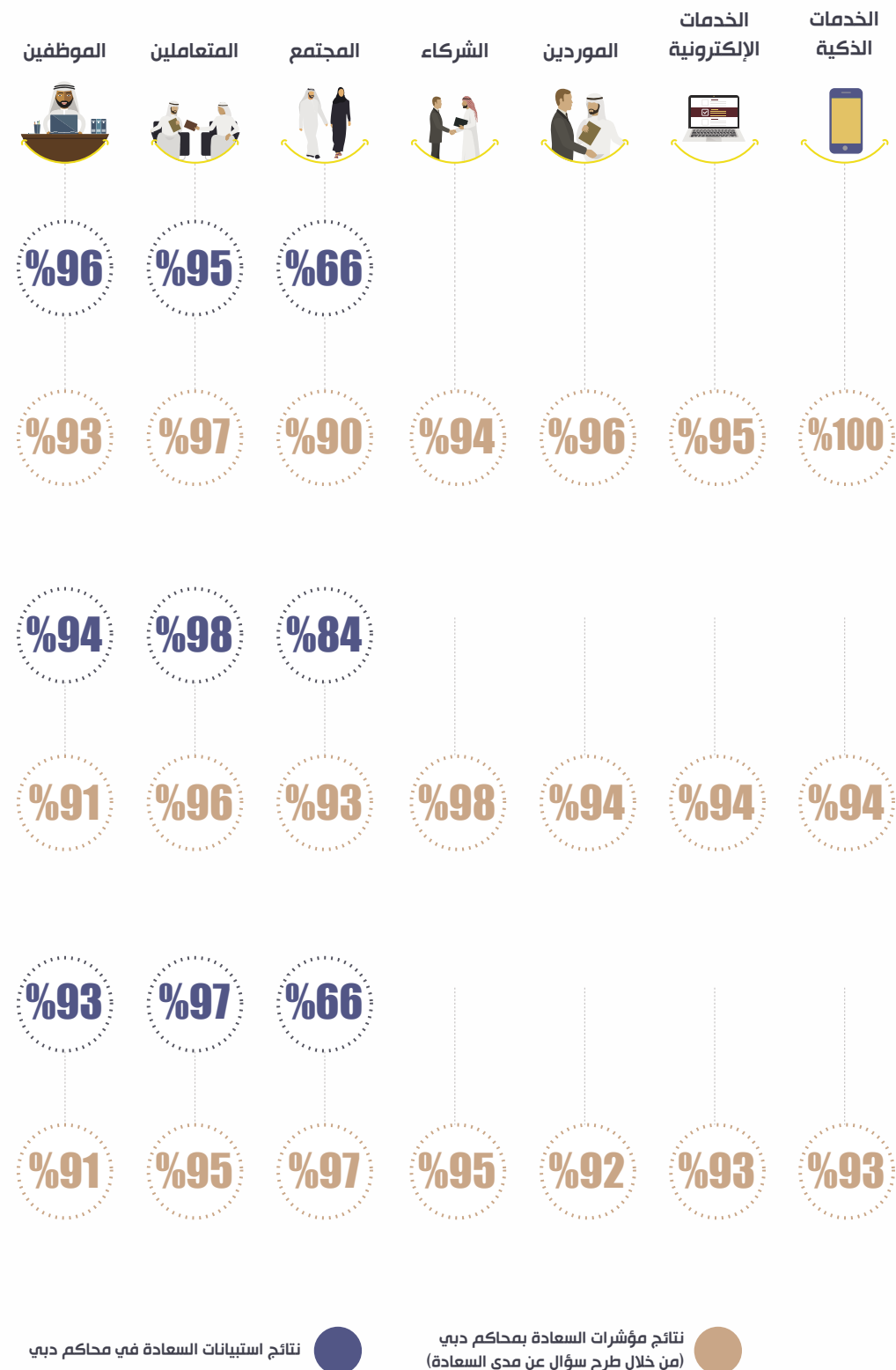
استشراف المستقبل وتطوير الخطط

الاستباقية

مؤشرات نتائج البحوث والدراسات:

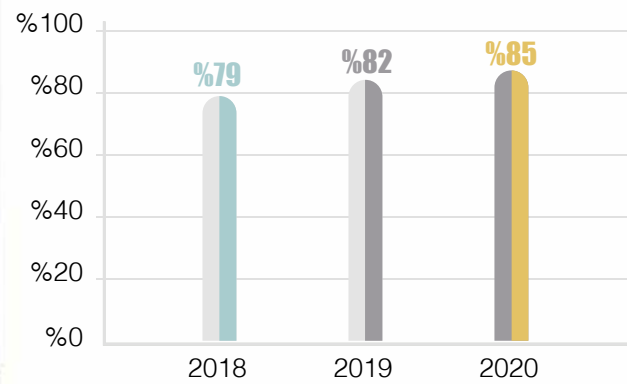
- دراسات وبحوث استشراف المستقبل

مؤشرات السعادة

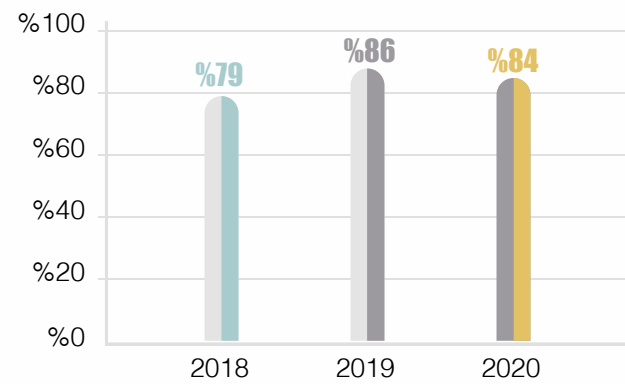


نتائج السعادة وفق استبيانات حكومة دبي

نتائج استبيان حكومة دبي لسعادة الموظفين



نتائج استبيان حكومة دبي لسعادة المتعاملين



الخدمات الذكية

لطالما سعت محاكم دبي إلى تطوير الخدمات الذكية المتاحة لفئات المتعاملين في جميع مواقع العمل، وقد شكّل هذا المسعى علامة فارقة في أداء المحاكم، لما كان له من أهمية في العام الماضي بسبب تداعيات انتشار جائحة كوفيد_19 وما نجم عنها من ظروف قيدت الحركة وفرضت إجراءات احترازية في مختلف دول العالم، الأمر الذي منح محاكم دبي ميزة تنافسية هامة جعلتها أكثر استعداداً لمواجهة تحديات العام الماضي وأكثر قدرة على استمرارية الأعمال ومواصلة تقديم الخدمات. وفي هذا الإطار بلغ إجمالي الطلبات الذكية

100%

تقييم امتثال المحاكم لبيانات دبي

26,715

إجمالي عدد مسجلي الأنظمة الإلكترونية والتطبيقات الذكية لمحاكم دبي 2020

أكثر من 588 ألف طلب وقد أنجز معظمها، كما بلغ إجمالي عدد مسجلي التطبيقات الذكية 26,715 مسجلاً، فيما وكشفت مؤشرات أمن المعلومات عن تحقيق مستويات أمان عالية كما هو مبين في الجداول المرفقة..

مؤشرات البنية التحتية 2020



XE
الطلبات الذكية المرفوضة

✓
الطلبات الذكية المنجزة

↑
الطلبات الذكية المسندة

4,658

56,116

56,116

المحكمة العمالية الابتدائية

1,392

25,260

25,267

محكمة الأحوال الشخصية

1,943

27,155

27,155

المحكمة المدنية الابتدائية

1,197

18,388

18,388

المحكمة العقارية الابتدائية

4,660

78,344

78,345

المحكمة التجارية الابتدائية

46,132

382,755

382,758

محكمة التنفيذ

59,982

588,018

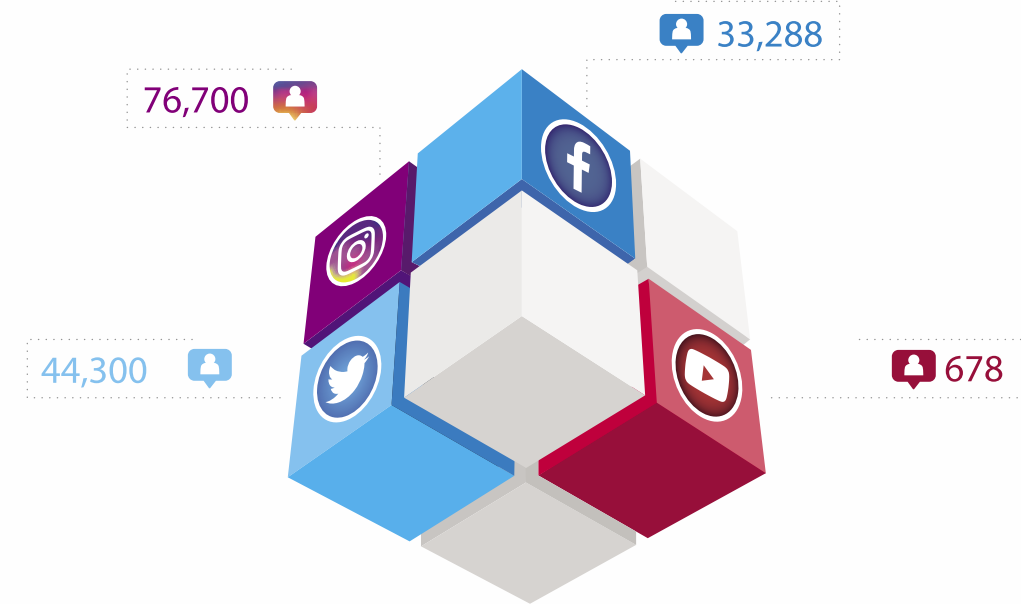
588,029

إجمالي عدد الطلبات الذكية

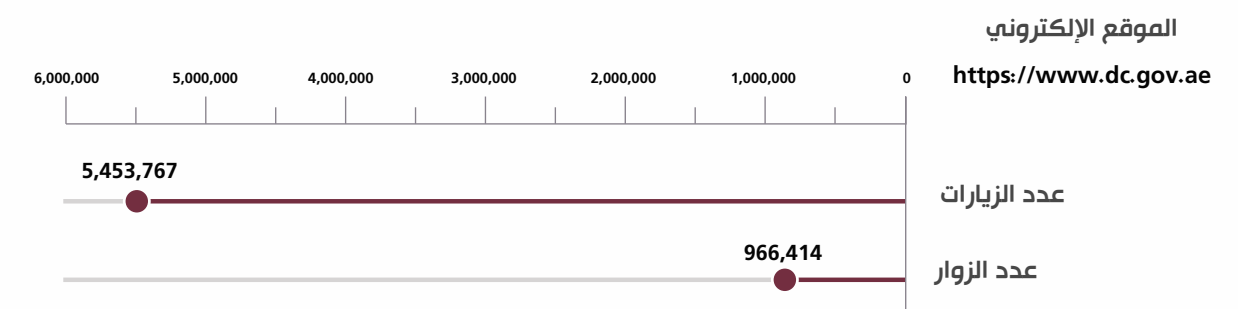
قنوات الاتصال 2020

التواصل الاجتماعي، والتي شهدت نمواً مطرداً في أعداد متابعيها حيث بلغ عددهم 154,966 متابعاً لحسابات المحاكم في مواقع تويتر ويوتيوب وفيسبوك وإنستغرام، فيما بلغ عدد المتفاعلين 1,026,076 زائراً، كما استقطب الموقع الإلكتروني للمحاكم 5,453,767 زيارة.

تحرص محاكم دبي على تعزيز التواصل مع مختلف الفئات المعنية، وقد ترجمت ذلك الحرص في عام 2020 بحضورها النشط عبر العديد من القنوات سواء القنوات الإعلامية التقليدية (الصحف والإعلام المرئي والمسموع) أو وسائل

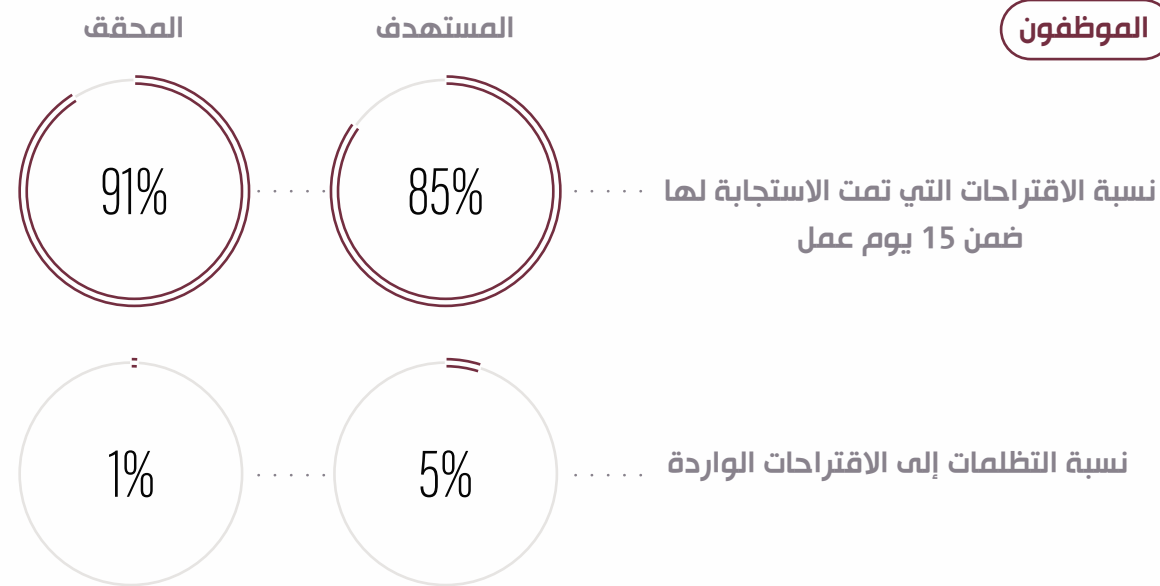


إحصائيات قنوات التواصل الاجتماعي	الصحف	الإعلام المرئي والمسموع	مستوى انتشار قنوات التواصل لمحاكم دبي	نسبة مشاركة قيادات محاكم دبي في وسائل الإعلام
المتابعين 154,966	النشر الداخلي 1,539	37	154,966	37

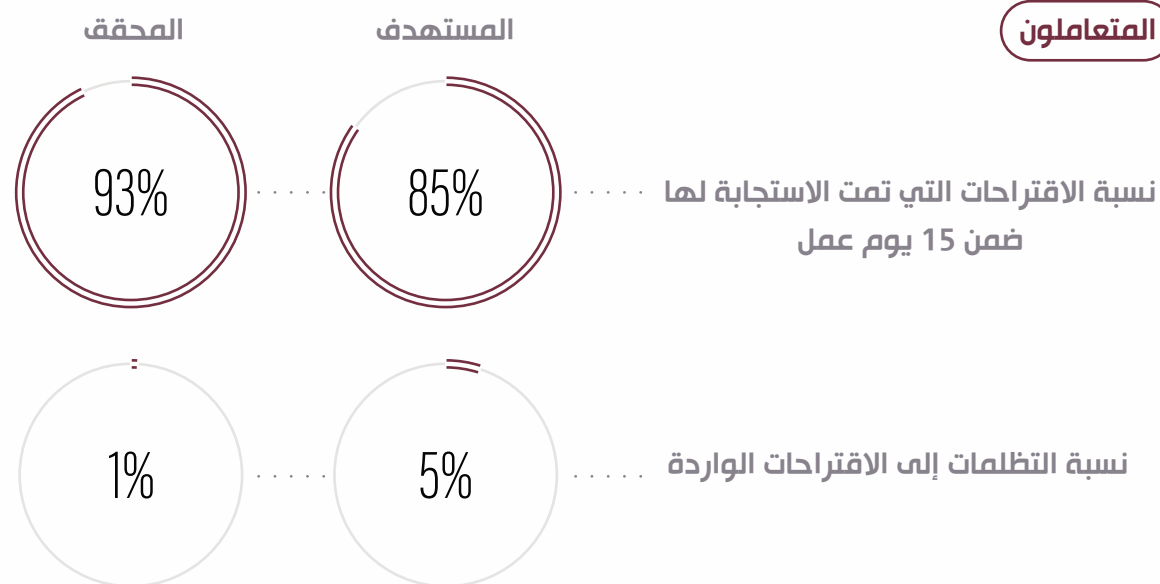


مؤشرات نظام الاقتراحات الموحد

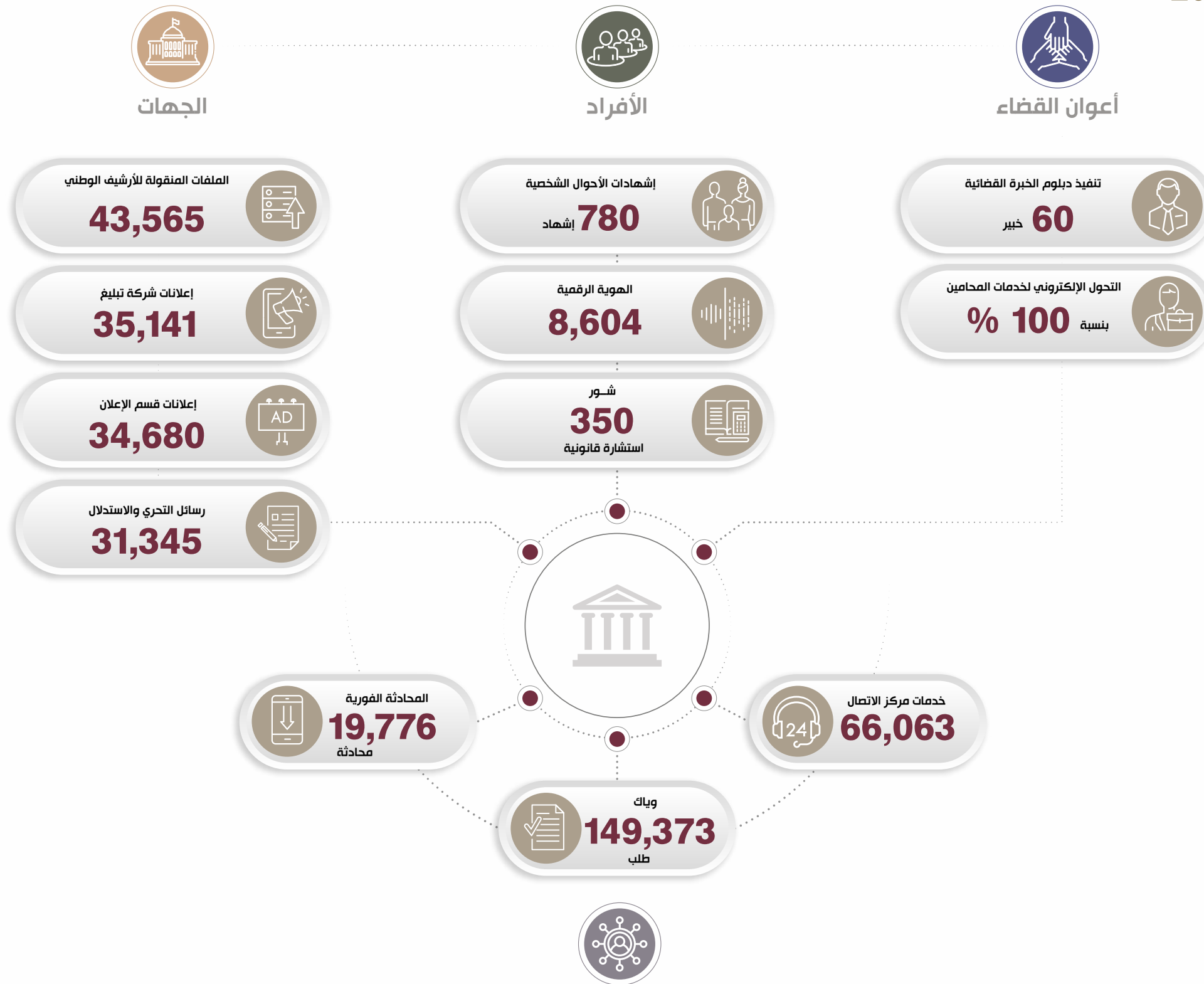
الموظفون



المتعاملون



نتائج برامج المحاكم 2020



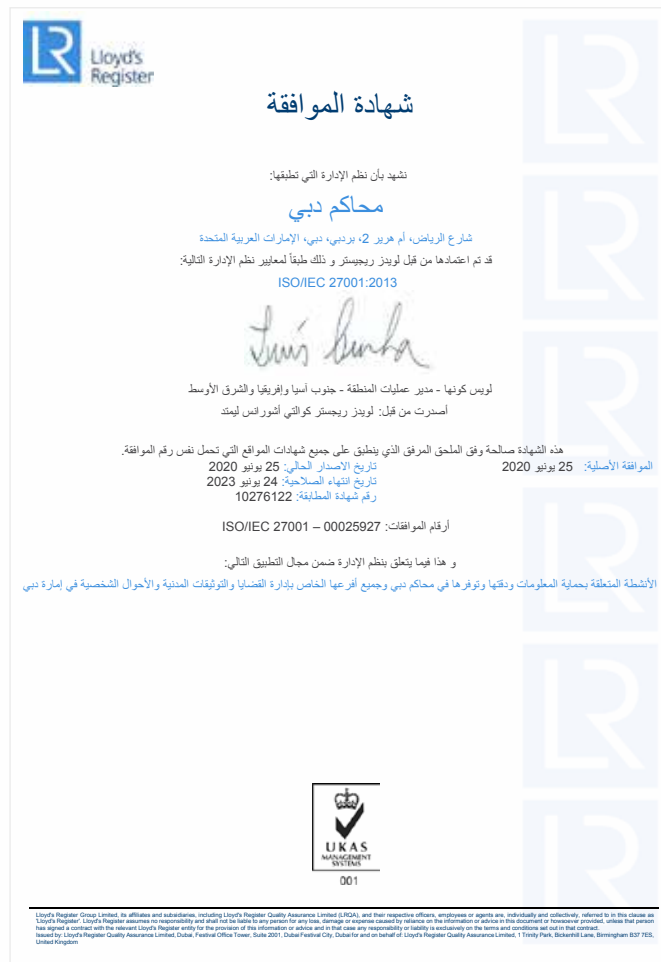


الجوائز والإنجازات

جائزة القمة الخليجية للموارد البشرية

رغم الظروف التي نتجت عن تداعيات كوفيد_19 وانعكاسها بشكل كبير على مسيرة الأعمال في عام 2020، إلا أن محاكم دبي حافظت على مستوى الريادة الذي حققته بتميز خدماتها

وإمكانيات كوادرها من خلال فوزها بجائزة القمة الخليجية للموارد البشرية - GCC GOV HR Awards 2020 ضمن فئة الابتكار في القطاع الحكومي.



شهادة آيزو نظم الإدارة في محاكم دبي

وعالية الخصوصية إلى جانب حمايتها، وفيما يتعلق بنظم الإدارة في محاكم دبي فهي ضمن مجال التطبيق التالي: "الأنشطة المتعلقة بحماية المعلومات ودقتها وتوفرها في محاكم دبي وجميع فروعها الخاصة بإدارة القضايا والتوثيق المدنية والأحوال الشخصية في إمارة دبي"

كما واصلت فرق العمل المعنية سعيها في مسارات الجودة، حيث نالت محاكم دبي شهادة آيزو نظم الإدارة (ISO/IEC 27001:2013) من شركة لويدز ريجستر البريطانية الاستشارية المتخصصة في معايير الآيزو العالمية، حيث يعد معيار ISO/IEC 27001:2013 محرك عمل فعال لكل مؤسسة تسعى لتحقيق إدارة أصول معلومات آمنة

تاريخ منح الجائزة

2020/10/26

المبادرة المرشحة للجائزة

مبادرة "وظيفتي"

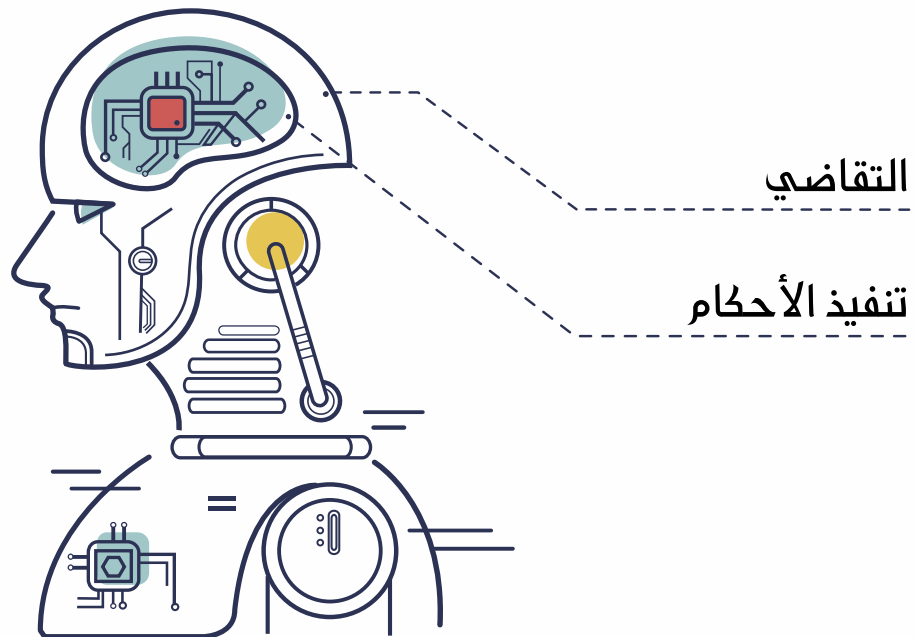
اسم الجائزة

جائزة القمة الخليجية للموارد البشرية



عن المبادرة:

مبادرة وظيفتي تم إطلاقها من قبل قسم التطوير التنظيمي ضمن مبادرات الخطة التشغيلية لإدارة الموارد البشرية وتهدف المبادرة إلى تعزيز وعي الموظفين بأهمية الوصف الوظيفي والتعريف بمعايير إعداد الأوصاف الوظيفية وتبسيط الضوء على الوظائف الرئيسية في محاكم دبي.



التقاضي

تنفيذ الأحكام



عام
الاستعداد
للخمسين
Towards the next Fifty

ضرورة تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي

تدرك محاكم دبي أن توظيف الذكاء الاصطناعي سيكون عاملاً حاسماً في خلق منظومة قضائية متكاملة وعصرية تواكب المستقبل، حيث أن منظومة الذكاء الاصطناعي ستسهم في تكوين قاعدة بيانات شاملة تساعد القاضي على تحليل المعلومات، ومن ثم اتخاذ قرار الحكم الصائب بدقة وعناية موثقة، ومن ناحية أخرى ستعمل المنظومة على تسهيل إجراءات تسجيل القضايا ودفْع الرسوم والإعلان عن القضايا ومتابعة جلساتها ومساعدة المتعاملين في تقصي قضاياهم إلكترونياً عبر البرامج المتاحة من خلال هذه التقنيات.

إضافةً لذلك؛ سيساعد الذكاء الاصطناعي في تقديم خدمات أكثر تميزاً للمحامين، بحيث يكون بمقدور أي منهم متابعة قضاياهم في مختلف المحاكم في مكان واحد وبكل يسر بدلاً من التنقل بين مباني المحاكم وقاعاتها.

استجابةً لإعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي - رعاه الله - عام 2020 ليكون عام الاستعداد للخمسين، وتلبيةً للتطلعات في هذا الاستحقاق الوطني، ووفقاً لرؤية محاكم دبي في أن تكون محاكم رائدة متميزة عالمياً من خلال تحقيق عدالة نافذة تتسم بالدقة والسرعة وتقديم خدمات قضائية ميسرة الوصول للجميع عبر الالتزام بقيم المحاكم الرئيسية كالعدل والشفافية، والاستقلالية القضائية، والتسامح، والابتكار والعمل بروح الفريق، وتجسيدا للمحاور الاستراتيجية الثلاثة؛ بادرت محاكم دبي بإجراء عدة جلسات عصف ذهني لموظفيها بهدف التطوير وتحقيق الاستدامة في المجال القضائي، ومن ثم طرح عدة أفكار ومبادرات إيجابية من الحضور، ومن أصل ثلاثين فكرة تم تقديمها تم اختيار مبادرتين:

- الذكاء الاصطناعي في التقاضي.
- الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الأحكام.

الذكاء الاصطناعي في التقاضي

إن استخدام التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي تحديداً في مجال التقاضي سيعزز الوصول إلى أحكام تمتاز بالدقة مما يسهم في رفع معدل دقة الأحكام وزيادة معدل الفصل، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من الثقة في النظام القضائي في ظل وجود أنظمة قضائية ذكية. كما أن لتوظيف الذكاء الاصطناعي في التقاضي نتائج عديدة منها:

- التقليل من إجراءات التقاضي.

- تقليل إجراءات المتعاملين مما يساهم في رفع مستوى سعادة المتعاملين.

ومن جهة أخرى وتبعاً للإيجابيات التي تصفيها تقنية الذكاء الاصطناعي على منظومة التقاضي الذكي فإن توظيف هذه التقنيات سيقبل من نسبة الضغوط النفسية على الموظفين نتيجة لتقليل الضغط على القطاع القضائي والموظفين على حد سواء.

الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الأحكام

يتيح الذكاء الاصطناعي عدة مزايا لجهة تسريع إنجاز طلبات المتعاملين عبر تنفيذ القرارات الصادرة لمصلحتهم وهو ما يستغرق الكثير من الوقت والجهد حالياً، حيث من مهام إدارة التنفيذ (باعتبارها تتولى الخطوة الأخيرة لتنفيذ الأحكام): فتح الملفات وتسجيلها، وكتابة الرسائل لعدة جهات مرتبطة بها. وقد جرى العمل على إدراج إدارة التنفيذ ضمن البرامج المتقدمة التي سيتم تسخيرها لتسهيل عمليات التقاضي على جميع الأطراف والتسريع من وتيرة إصدار الأحكام، كما ستتيح للمتعاملين التعامل معها بالطرق المتقدمة لإتمام معاملاتهم ومطالبهم عن بعد بسهولة عالية وسرعة وسلاسة دون الحاجة للرجوع لأروقة المحاكم، إلى جانب عملها بكفاءة عالية ووفق أعلى المعايير الموثوقة والقانونية.

مبادرات نوعية مع الشركاء

مواصلة جهودها في الأعوام السابقة، أطلقت محاكم دبي في عام 2020 مجموعة من المبادرات التطويرية والمجتمعية التي ساعدت في تيسير الأعمال وتطوير آليات الاستجابة، كما جاء بعض منها ليعزز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين ويسهم في نشر روح التكافل بين أفراد المجتمع، لا سيما أن الشراكة والتعاون مع المؤسسات والفعاليات المجتمعية هي السبيل الأمثل للوصول للأهداف الاستراتيجية وتحقيق الصالح العام، حيث نفذت محاكم دبي بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين عدداً من المبادرات ومن أهمها:

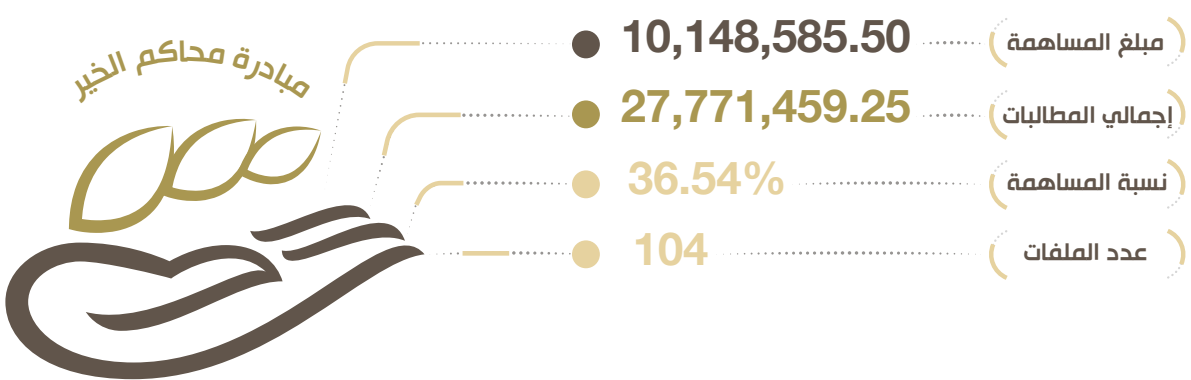
محاكم الخير

قامت محاكم دبي وبالتعاون مع عدد من شركائها الاستراتيجيين ضمن مبادرة "محاكم الخير"، برفع المعاناة عن كاهل الغارمين والمتعثرين عن السداد في قضايا التنفيذات المدنية والشرعية لفتح نافذة الأمل لحياة جديدة، وتنمية روح التكافل الاجتماعي وتقوية أواصر التعاون بين أفراد المجتمع وتقديم العون الاجتماعي وسد الفجوة بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال سداد مديونيات المعسرین الذين صدرت ضدهم أحكام قضائية من محاكم دبي. وقد تمكن فريق "محاكم الخير"، من جمع 40,722,675.50 درهماً كمساهمات من إجمالي المطالبات التي بلغت

91,924,824.18 درهماً، لـ 387 ملفاً منذ بداية إطلاق المبادرة والعمل بها خلال الأعوام 2018 و2019 و2020، ما يعكس حرص المؤسسات على أداء مسؤولياتها المجتمعية في تحقيق البند التاسع من وثيقة الخمسين التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الذي ينص على تحقيق نمو سنوي في العمل الخيري والإنساني يعادل معدلات النمو الاقتصادي الذي تحققه دولة الإمارات. وقد أطلقت اللجنة المنظمة لمحاكم الخير عدة مبادرات مجتمعية إنسانية نذكر منها:

محاكم الخير (فئة العمال): تهدف هذه المبادرة إلى سداد المبالغ للعمال في القضايا العمالية تمهيداً لإعادتهم إلى بلدانهم تزامناً مع جائحة كوفيد-19 وقد بلغت قيمة المبالغ التي تم جمعها حوالي 550 ألف درهم.

جمعية بيت الخير: تطلعت جمعية بيت الخير بسداد مديونية سبعة مواطنين ملاحقين قضائياً، بمبلغ 406,762 درهماً، ضمن المبادرة الإنسانية التي تتبناها صحيفة الإمارات اليوم في مساعدة المواطنين المتعثرين مالياً والملاحقين قضائياً، وتفاوضت محاكم دبي ممثلة في لجنة محاكم الخير مع الدائنين وأجرت تسوية مالية، حيث تم تخفيض المديونية من 1,354,71 درهماً إلى 406,762 درهماً.



إجمالي مساهمات الشركاء ضمن مسيرة ثلاثة أعوام من العطاء

تعزيز قيم المحبة والتسامح والتعايش والمودة بين أفراد المجتمع

مبادرة محاكم الخير	مبلغ المساهمة	إجمالي المطالبات	نسبة المساهمة	عدد الملفات
عامي 2019+2018	30,574,090.00	64,153,364.93	47.66%	283
عام 2020	10,148,585.50	27,771,459.25	36.54%	104
الإجمالي	40,722,675.50	91,924,824.18	44.30%	387

المسرعات الحكومية

أقامت محاكم دبي ورشة افتراضية بعنوان "التصميم التشاركي المجتمعي" ضمن تحدي دبلوم المسرعات الحكومية التي أطلقتها حكومة الإمارات، حيث هدفت الورشة إلى تسريع

المواعيد الخاصة بالإصلاح الأسري للمسلمين وغير المسلمين في إمارة دبي، تضامناً مع توجهات القيادة لأهمية إشراك المجتمع في العمل الحكومي.

خارطة التدفق سابقاً

خارطة التدفق بعد المُسرعات

- | | | | |
|---|---|---|--|
| 1 | حضور أحد الزوجين. | 1 | حضور أحد الزوجين. |
| 2 | تسجيل الحالة وإسنادها للموجه. | 2 | تسجيل الحالة وإسنادها للموجه. |
| 3 | إحالة الطرف للموجه ومحاولة حل المشكلة. | 3 | تحديد موعد خلال أسبوعين. |
| 4 | تحديد موعد. | 4 | بعد الاتفاق يتم اعتماد الاتفاقية من قبل القاضي. |
| 5 | بعد الاتفاق يتم اعتماد الاتفاقية من قبل القاضي. | 5 | في حال عدم اتفاق الأطراف يصدر خطاب إحالة لقسم التسجيل. |
| 6 | في حال عدم اتفاق الأطراف يصدر خطاب إحالة إلى قسم التسجيل. | 6 | أرشفة الملفات. |
| 7 | أرشفة الملفات. | 7 | أرشفة الملفات. |

هيئة تنمية المجتمع

2020

2019

نتائج تنفيذ
المسرعات الحكومية

140

217

عدد الحالات

590

988

عدد المتابعات

الإنجازات

- | | |
|---|--|
| تدريب الموظفين على توعية الحالات واختيارهم فيها | تسريع المواعيد (أول موعد خلال أقل من أسبوعين) |
| استمرار العمل عن بعد في بعض مواعيد الإصلاح الأسري | وجود تطبيق للاستشارات الأسرية على المستوى الاتحادي |

156
طالباًعدد طلبة الجامعات
المتدربين في الدائرة
عام 2020.

الاطلاع على أفضل الممارسات

والتنمية البشرية، وذلك بهدف الاطلاع على أفضل الممارسات في: إدارة الإيرادات، إدارة الأصول، دليل الإجراءات المالية، أتمتة العمليات المالية، وكذلك نظام التعامل مع الأزمات الإعلامية، تقنية الواقع الافتراضي في عمليات الفعاليات، وكذلك مجال السعادة وتطوير بيئة العمل.

واصلت محاكم دبي تبادل الخبرة والمعرفة مع الجهات الحكومية، حرصاً على تبني أفضل الممارسات من خلال زيارات المقارنات المعيارية التي أجرتها عام 2020 مع مجموعة من الجهات الحكومية منها: ورشة حكومة دبي، بلدية دبي، مؤسسة دبي للمستقبل، هيئة المعرفة

التعاون مع الشركاء

كما قامت المحاكم وبالتعاون مع شركائها بتنفيذ 121 دورة تدريبية مع أكثر من 14 جهة ومؤسسة تعليمية.

نشر التوعية للشركاء

وتقارير الخبرة، وإشعار الأطراف والمحامين والخبراء بوسائل التواصل الحديثة كالبريد الإلكتروني وخدمات الرسائل النصية، وكذلك قيام السادة رؤساء المحاكم الابتدائية وأعضاء الهيئة القضائية بتقديم ورش العمل والندوات التوعوية للشركاء وأفراد المجتمع عبر المنصات الافتراضية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وهي إحدى مبادرات المحاكم ضمن إطار الممكنات التشريعية والتقنية عبر تطوير الخدمات المقدمة للشركاء، وتحديث واجهات استخدام الموقع الإلكتروني للمحاكم للتعامل معها بكل سهولة ويسر، ومنها تسجيل القضايا وتقديم اللوائح الذكية وأرشفة المستندات

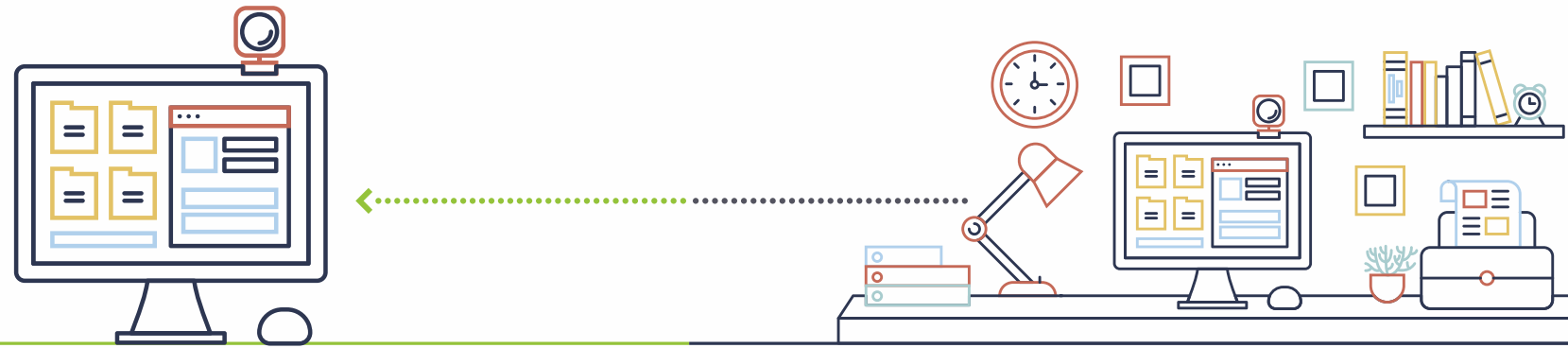
استراتيجية واثقة لمحاكم بلا ورق

10,391,614.8 

إجمالي خفض الورق لغاية شهر ديسمبر 2020

13,646,244 

إجمالي الورق المستهلك في عام 2018 - خط الأساس



إجمالي خفض الورق حسب العمليات والإجراءات 

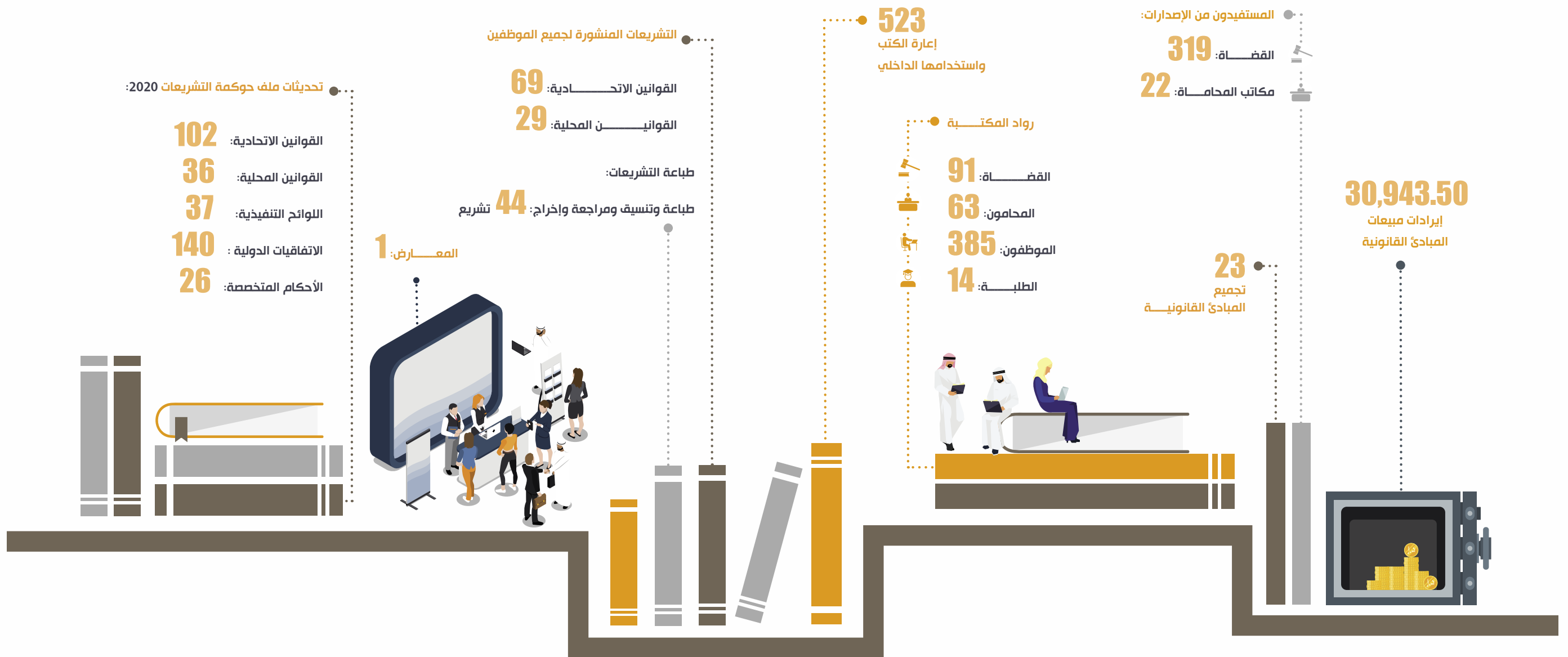
الخدمات **3,404,737** مليوناً 

العمليات الرئيسية والداخلية **6,839,497** مليوناً 

الورق المطبوع إختيارياً **147,379** ألفاً 

نسبة المحقق لغاية
شهر ديسمبر 2020 **76.15%**

تقرير إنجازات المكتبة القانونية





صدى المحاكم

تعزيزاً لحضور محاكم دبي في أوساط الفئات المعنية واستجابةً لأدوارها التوعوية؛ شهد عام 2020 إطلاق مجلة صدى المحاكم في عددها الأول، وهي مجلة فصلية تُعنى بنشر الموضوعات القضائية والقانونية والإدارية المتعلقة بإدارة المحاكم، وتهدف إلى تعزيز التبادل المعرفي في المجال القضائي وإدارة المحاكم.

تعد المجلة منبراً للقانونيين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد تم إصدارها باللغتين العربية والإنجليزية لنشر المعرفة والثقافة القانونية لأخبر شريحة ممكنة وسعياً للوصول إلى العالمية. كما تسعى "صدى المحاكم" إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة لنقل مستجدات المجال القضائي واستعراض جهود وخبرة محاكم دبي لإثراء المادة القضائية بأصالتها ومعاصرتها، وقد

لقيت المجلة ترحيباً واسعاً في أوساط المهتمين والمعنيين الذين أشادوا ببعدها الأول من ناحيتي الشكل والمضمون.

رؤية المجلة

نسعى أن نكون الخيار الأول للنخبة.

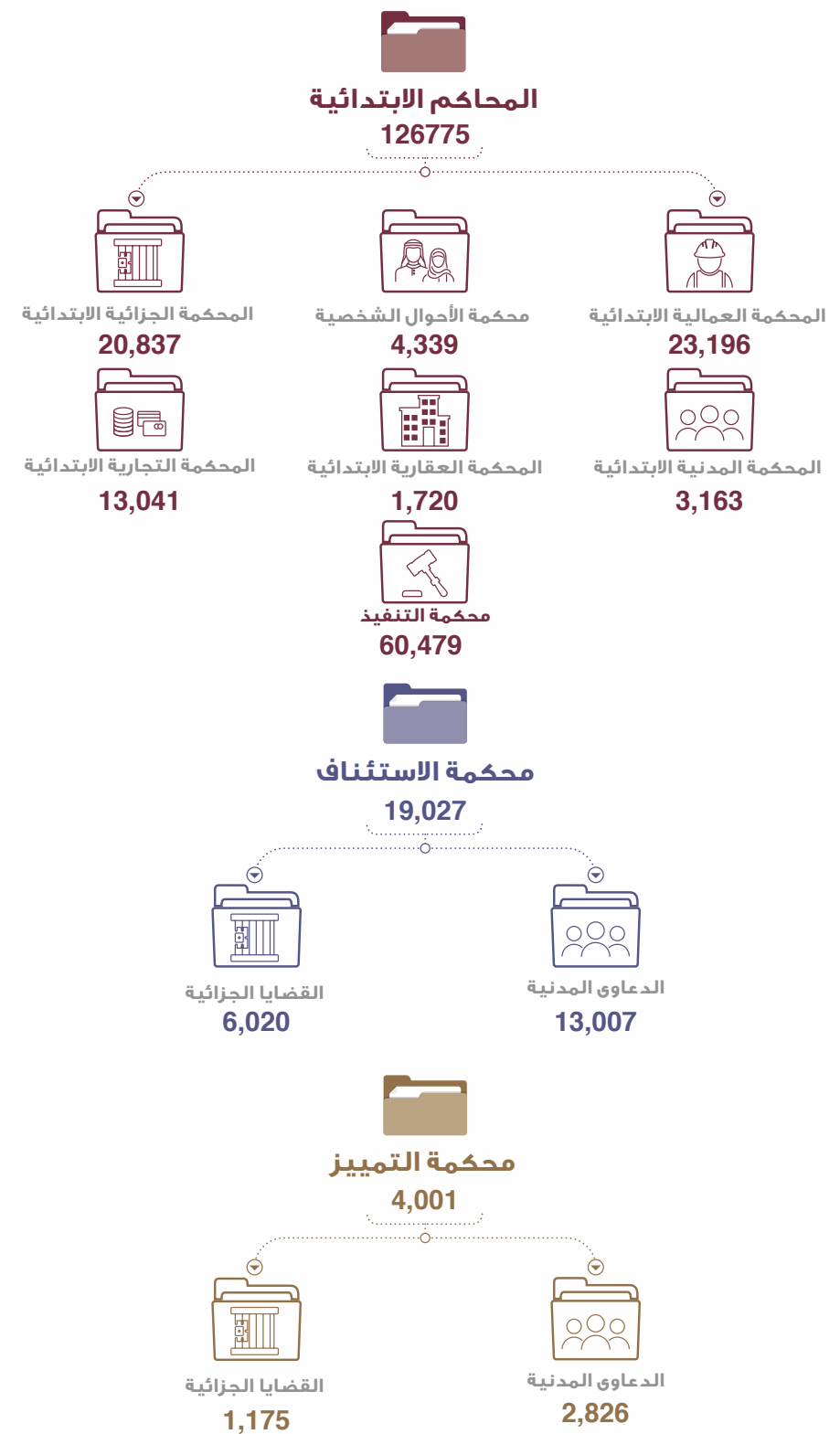
أهداف المجلة

- تعزيز نشر المعرفة في المجال القضائي وإدارة المحاكم.
- استقطاب المتخصصين في الموضوعات القضائية والقانونية والإدارية المتعلقة بإدارة وخدمات المحاكم.
- متابعة اتجاهات وأحكام القضاء المحلي والدولي والتعليق عليها.
- توطيد العلاقة بين النظريات والفقهاء القانونيين والواقع العملي والتطبيق القضائي.

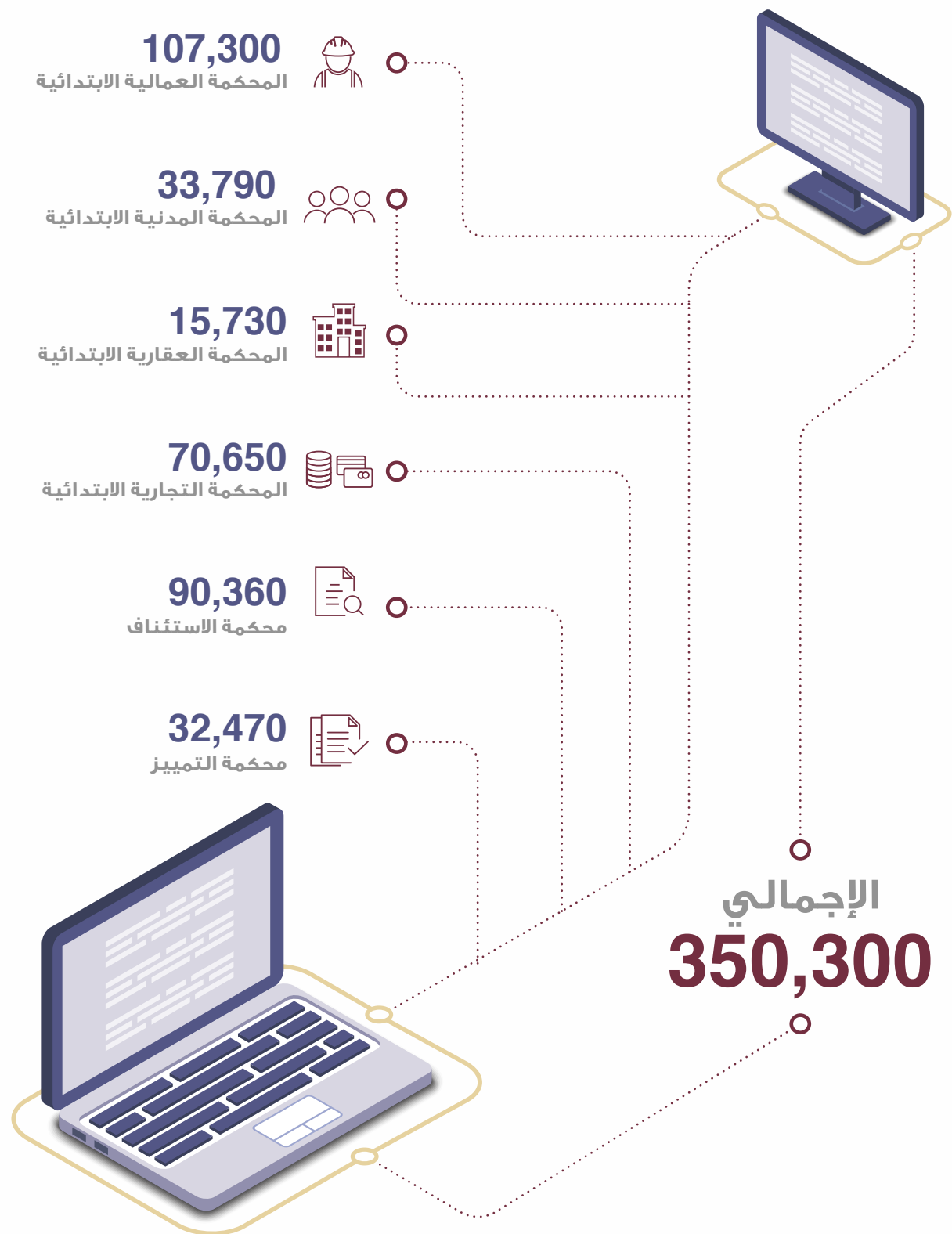
2

مؤشرات الأداء

اجمالي عدد الدعاوى المدنية والقضايا الجزائية المسجلة



إحصائيات نشر الأحكام القضائية عن الفترة (2010-2020)



مؤشرات

نستعرض معكم بدايةً مؤشرات الأداء لعام 2020 في محاكم دبي بدرجاتها الثلاث (الابتدائية والاستئناف والتمييز) مع شرح موجز لكل مؤشر:

المؤشرات	التعريف
معدل الإسناد في المحاكم الابتدائية	معدل عدد الأيام من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة.
الدعوى المتداولة لأكثر من سنة	الدعوى التي سُجِلت منذ أكثر من سنة وما زالت متداولة.
عمر الدعوى المتداولة (نسبة الدعوى أكثر من سنتين)	فترة تداول الدعوى أمام المحكمة منذ قيدها إلى وقت الحكم.
معدل مدة الحكم من أول جلسة	مدة تداول الدعوى من تاريخ أول جلسة حتى إصدار الحكم.
معدل الفصل العام	معدل الأحكام الصادرة خلال العام.
معدل دقة الأحكام الجزئي	معدل الأحكام (الجزئي) المؤيدة من الأحكام التي تم الطعن عليها.
معدل دقة الأحكام الكلي	معدل الأحكام (الكلي) المؤيدة من الأحكام التي تم الطعن عليها.
نسبة وعمر الدعوى المتداولة أحوال نفس مسلمين	عدد الدعوى أحوال نفس مسلمين التي تجاوزت مدة تداولها منذ تسجيلها ستة أشهر ولم تتجاوز العام.
نسبة وعمر الدعوى المتداولة أحوال نفس غير مسلمين	عدد الدعوى أحوال نفس غير مسلمين التي تجاوزت مدة تداولها منذ تسجيلها ستة أشهر ولم تتجاوز العام.
الإنتاجية القضائية	عدد الأحكام الذي يصدرها القاضي خلال العام.
متوسط زمن اتخاذ القرار على الطلبات من الإسناد إلى اعتماده	معدل مدة إصدار القرار منذ إسناد الطلب للقاضي لحين البت فيه.
معدل دقة أحكام وقرارات التنفيذ -دقة القرارات المؤيدة	معدل الأحكام والقرارات التنفيذية المؤيدة من المطعون عليها.
نسبة الدعوى التي أصدر فيها قضاة التنفيذ أحكاماً	عدد الأحكام التي يصدرها قاضي التنفيذ خلال العام.
مؤشر أوامر الأداء	متوسط المدة اللازمة لصدور أمر الأداء وإنفاذ العقود التجارية منذ القيد ولغاية صدور الأمر.
متوسط زمن اتخاذ القرار على الطلبات من الإسناد إلى اعتماده	يقيس الزمن من وقت رفع الطلب للقاضي إلى حين اعتماد الطلب بإصدار القرار.



السادة رؤساء المحاكم الابتدائية

المحاكم الابتدائية

تمثل محاكم الدرجة الأولى في إمارة دبي، وتتكون -بحسب قانون السلطة القضائية في إمارة دبي وقرارات سمو رئيس المجلس القضائي- من محاكم متخصصة يرأسها قضاة أكفاء مؤهلون لقيادة منظومة التقاضي في الإمارة وفق أعلى المعايير الدولية، لتعزيز الثقة في النظام القضائي والارتقاء بالبيئة والبنية التشريعية والقضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما يعزز تنافسيتها الدولية وريادتها وتميزها عالمياً.

تمثل محاكم الدرجة الأولى في إمارة دبي، وتتكون -بحسب قانون السلطة القضائية في إمارة دبي وقرارات سمو رئيس المجلس القضائي- من محاكم متخصصة يرأسها قضاة أكفاء مؤهلون لقيادة منظومة التقاضي في الإمارة وفق أعلى المعايير الدولية، لتعزيز الثقة في النظام القضائي والارتقاء بالبيئة والبنية التشريعية والقضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما يعزز تنافسيتها الدولية وريادتها وتميزها عالمياً.



الممكنات التشريعية والتقنية

للتوجهات الحكومية على مستوى الدولة بما يسهم في تحقيق رؤية الإمارات 2021 ومئوية الإمارات 2071، وذلك رغم تحديات الجائحة العالمية كوفيد_19 وذلك عبر:

باشرت المحاكم الابتدائية تطبيق التشريعات السارية والمحدثة لتحقيق العدالة النافذة المتسمة بالدقة والسرعة في تقديم الخدمات القضائية الميسرة الوصول للجميع، استجابة

وهي خدمة أسهمت في جعل محاكم دبي ضمن قائمة أفضل عشر محاكم عالمياً والأولى عربياً التي تنشر الأحكام القضائية، لشموليتها من حيث أنواع الدعاوى، ولتعزيزها شفافيتها ونزاهة القضاء، حيث تنشر الأحكام بالتفاصيل عبر الموقع الإلكتروني، بواجهة ميسرة وسهلة لمستخدم الموقع باللغتين العربية والإنجليزية، لتعزيز الثقة في النظام القضائي ونشر الوعي القانوني في المجتمع، فضلاً عن دعم برامج التنمية الاقتصادية في الإمارة من خلال تشجيع الاستثمار فيها، ويوفر الموقع الإلكتروني واجهة سهلة الاستخدام تتيح خيار البحث بدرجة التقاضي ونوع وسنة الدعوى، إضافة إلى خيار البحث المستند إلى مصطلحات قانونية تسهل عملية البحث والاطلاع على الأحكام والسوابق القضائية الصادرة من محاكم دبي.



نشر الأحكام القضائية العمالية والمدنية والعقارية والتجارية



إحصائيات الطلبات الذكية

المحاكم	عدد الطلبات الذكية المسندة 2020	عدد الطلبات الذكية المنجزة 2020	عدد الطلبات الذكية المرفوضة 2020
المحكمة العمالية الابتدائية	56,116	56,116	4,658
محكمة الاحوال الشخصية	25,267	25,260	1,392
المحكمة المدنية الابتدائية	27,155	27,155	1,943
المحكمة العقارية الابتدائية	18,388	18,388	1,197
المحكمة التجارية الابتدائية	78,345	78,344	4,660
محكمة التنفيذ	382,758	382,755	46,132
إجمالي الطلبات الذكية	588,029	588,018	59,982



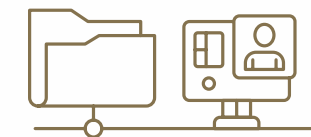
تطوير خدمات مركز التسوية الودية للمنازعات

وذلك عبر أتمتة جميع خدماته وعملياته ونقلها إلى المنصة التفاعلية مع أطراف النزاعات وممثليهم القانونيين بلا أوراق، وتشمل عمليات الصلح والتسوية عن بُعد وندب الخبرة المتخصصة



اعتماد التوقيع الإلكتروني للمحاضر والأحكام

وهو نتاج التطوير الداخلي المستمر في محاكم دبي عبر أتمتة العمليات القضائية والتحول الإلكتروني، واستحداث نظام التوقيع الإلكتروني الموثوق للمحاضر والأحكام القضائية والمرتبطة باسم المستخدم وبريده الإلكتروني وهاتفه النقال.



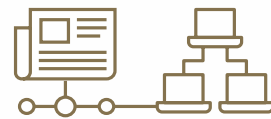
تطوير الملف الذكي للدعوى القضائية

من خلال قيام قيادة المحاكم بتشكيل فريق عمل بقيادة السادة رؤساء المحاكم الابتدائية المتخصصة، والتنسيق مع الإدارات المعنية لأتمتة جميع مكونات ملف الدعوى من بيانات الملف ولوائح ومذكرات ومستندات وإعلانات وقرارات في المراحل المختلفة من مكتب إدارة الدعوى، مروراً بمرحلة التقاضي أمام المحاكم بدرجاتها المختلفة، والطلبات والرسائل الصادرة والواردة للملف والأحكام والبيانات المالية، وإتاحة تلك المكونات للتعامل معها لأعضاء الهيئتين القضائية والإدارية وأطراف الدعوى ومكاتب المحاماة والخبراء لجعل إجراءات التقاضي سلسلة وسريعة.



تفعيل القرارات المنهية للخصومة

وذلك تطبيقاً للتعديلات التشريعية الأخيرة التي تضمنتها اللائحة التنظيمية لقانون الإجراءات المدنية، والتي تتيح إصدار قرارات مسببة تتساوى مع الأحكام القضائية وتنتهي بها الخصومة في المطالبات التي تقل عن مبلغ 500 ألف درهم في الجلسة الأولى بعد انعقاد الخصومة بما يخدم العدالة السريعة الناجزة.



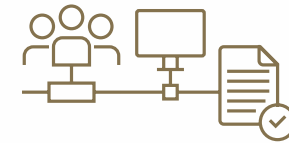
تبني وإطلاق نظام التقاضي الإلكتروني

وذلك عبر تحويل ونقل جميع العمليات القضائية للأنظمة الإلكترونية، عملاً بتعديلات قانون الإجراءات المدنية الواردة في المرسوم بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2017 بتنظيم عملية "التقاضي عن بُعد"، لتسهيل التواصل الفوري والمباشر مع أطراف الدعوى من دون الحاجة للحضور إلى المحاكم.



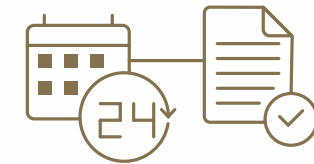
التطبيق الشمولي لمنصة العدالة الرقمية عن بُعد

حيث تعد أول منصة عدالة قضائية رقمية في الشرق الأوسط، ومشروعاً مبتكراً يختصر المسافات، ويوفر الوقت والجهد والمال على المتعاملين، ويسمح بإجراء محاكمة إلكترونية مرئية وصوتية، تكون في اتجاهين أو أكثر بين كل أطراف التقاضي تحقيقاً لمبدأ العدالة الناجزة، وتعتبر المنصة من أهم تجسيات الثورة الرقمية والمرئية للتطبيق القضائي التقني، ومواكبة الوثيرة العالية التي تتميز بها حركة التنمية الشاملة في دبي.



تطوير منظومة وإجراءات مكتب إدارة الدعوى

وذلك عبر نقل جميع خدماته وعملياته إلى المنصة التفاعلية مع أطراف الدعوى وممثليهم القانونيين، وتشمل تحضير ملف الدعوى وإدارة جلساتها بجميع مراحل التقاضي بدءاً من استلام ملفات الدعاوى من قسم الخدمات المركزية حتى تحضير ملف الدعوى للمحكمة المختصة.



إصدار الأحكام الانتهائية ودعاوى اليوم الواحد

وذلك عبر تخصيص دوائر محددة لنظر الدعاوى التي تندرج تحت هذه المنظومة ولا تقبل الاستئناف والتي لا تتجاوز قيمتها 50 ألف درهم، وإصدار الأحكام والقرارات النهائية فيها في جلسة واحدة، وكذلك الدعاوى الجزائية التي تصنف من دعاوى اليوم الواحد بالتنسيق مع الشركاء من النيابة العامة وشرطة دبي.



إطلاق الأحكام الذكية الكلية والجزئية والتداول الإلكتروني

وتشمل جميع الأحكام التي تصدر في محاكم دبي عدا الجزائية، حيث تتم كتابتها من قبل السادة أعضاء الهيئة القضائية مباشرة على المنصة الخاصة بكتابة الأحكام، وتداولها بين أعضاء الهيئة وتوقيعها إلكترونياً وفق أعلى المعايير الإلكترونية والأمنية الموثوقة وأرشفتها مباشرة دون تدخل بشري.



تدريب وتأهيل أعضاء السلطة القضائية والجهاز الإداري المساند

لقد أولت المحاكم الابتدائية تطوير وتعزيز مهارات أعضاء السلطة القضائية بدعم قيادة المحاكم وتدريبهم المستمر بالحقهم مختلف الدورات وورش العمل القانونية التخصصية وتأهيلهم لاستخدام الأنظمة التقنية الحديثة المستخدمة في محاكم دبي لمباشرة التقاضي عن بعد والتعامل مع الملف الذكي وكتابة الأحكام عبر الأنظمة الذكية، ذلك أن تبني التقنيات في الأعمال القضائية يقابله تدريب لجميع العاملين في المحاكم.



نشر التوعية للشركاء من مكاتب المحاماة ومكاتب الخبراء وأفراد المجتمع

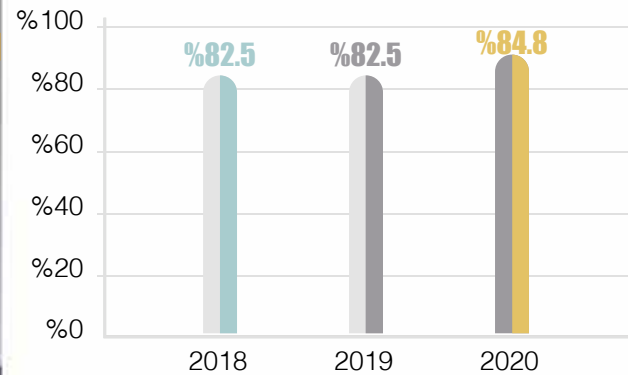
وذلك عبر تطوير الخدمات المقدمة للشركاء وتحديث واجهات استخدام الموقع الإلكتروني للمحاكم للتعامل معها بكل سهولة ويسر، ومنها تسجيل القضايا وتقديم اللوائح الذكية وأرشفة المستندات وتقارير الخبرة، وإشعار الأطراف والمحامين والخبراء بوسائل التواصل التقنية كالبريد الإلكتروني وخدمات الرسائل النصية، وكذلك قيام السادة رؤساء المحاكم الابتدائية وأعضاء الهيئة القضائية بتقديم ورش العمل والندوات التوعوية للشركاء وأفراد المجتمع عبر المنصات الافتراضية ووسائل التواصل الاجتماعي.

مؤشرات المحاكم الابتدائية

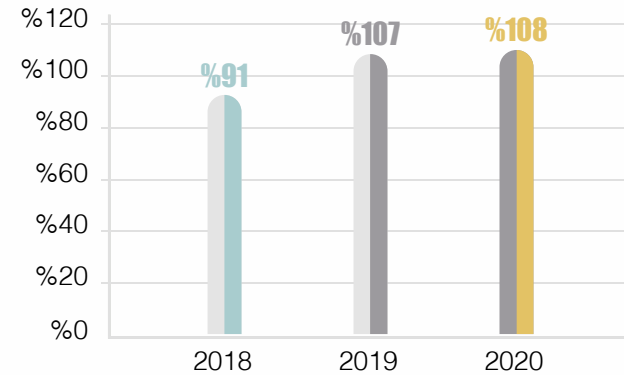
إلى مستوى أداء كل دائرة قضائية وكل قاضٍ، وقد سجّل النظام معدلات أداء مرتفعةً في المؤشرات خلال عام 2020 تجاوزت في أغلبها النتائج المحققة في السنوات الماضية، لاسيما مؤشرات: "معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل" و"معدل الفصل العام" و"معدل دقة أحكام التأييد" و"الدعاوى المتداولة أكثر من سنة"، كما تبين المؤشرات التالية:

ترصد المحاكم الابتدائية أداءها عبر نظام "راصد" لمؤشرات العمل القضائي الذي يوفر أداة موحدة لتعزيز الحوكمة المؤسسية، بما يضمن تحقيق الغايات الاستراتيجية وزيادة فاعلية وتميز العمليات الرئيسية، والارتقاء بكفاءة الأداء الداخلي ورفع الإنتاجية من خلال فهم ومتابعة النتائج الفعلية بشكل تسلسلي وتكاملي ومتربط من المستوى الاستراتيجي إلى المستوى التشغيلي وصولاً

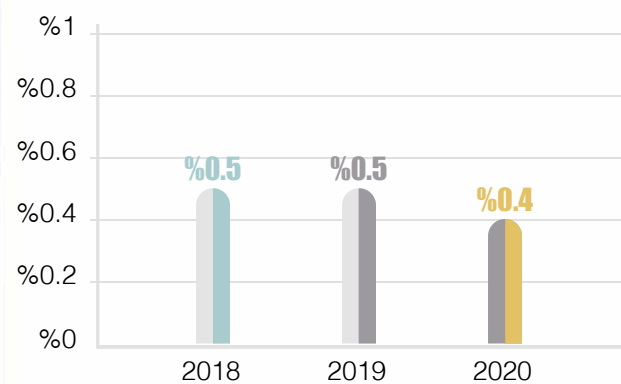
معدل دقة أحكام التأييد



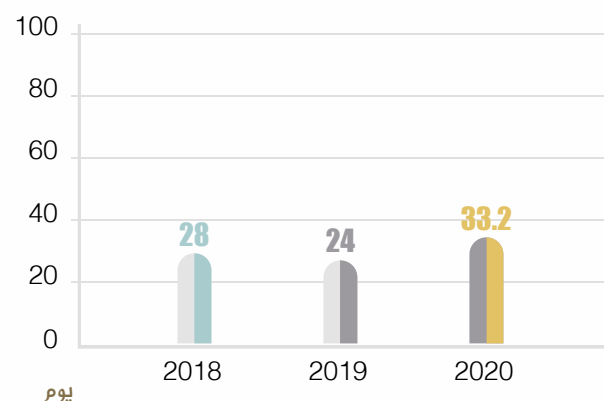
معدل الفصل العام



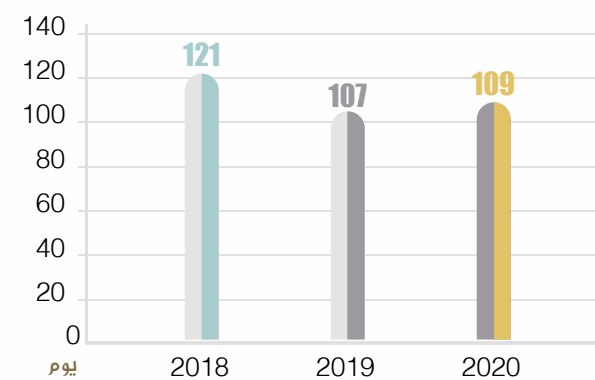
الدعاوى المتداولة لأكثر من سنة



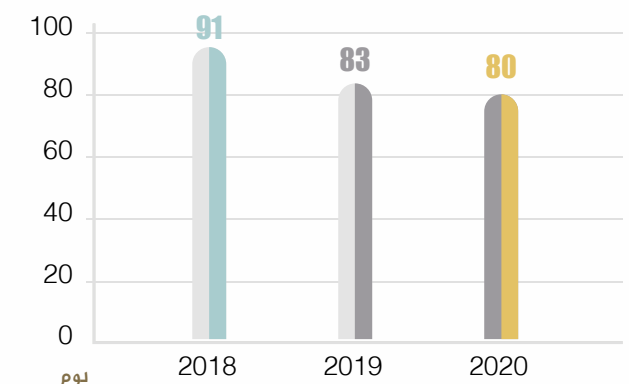
معدل الإسناد



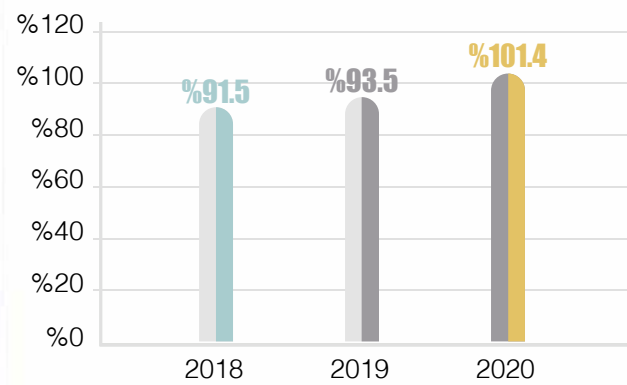
معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل



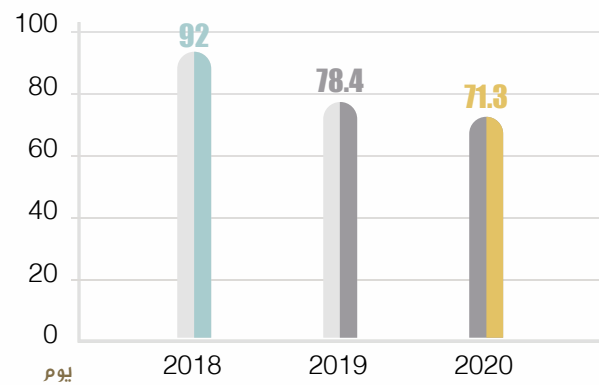
معدل مدة الحكم من أول جلسة



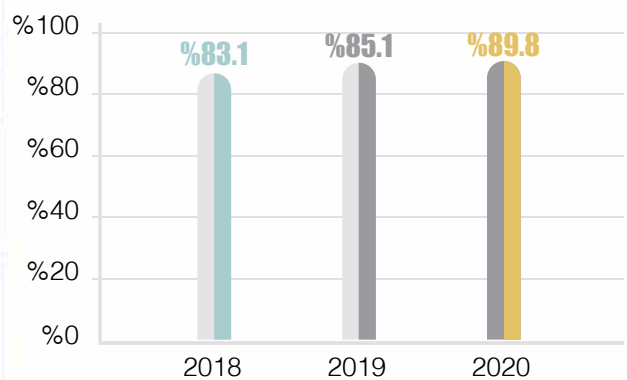
معدل الفصل العام



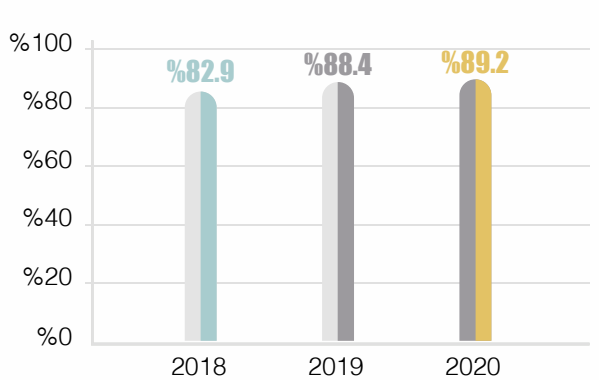
معدل مدة الحكم من أول جلسة



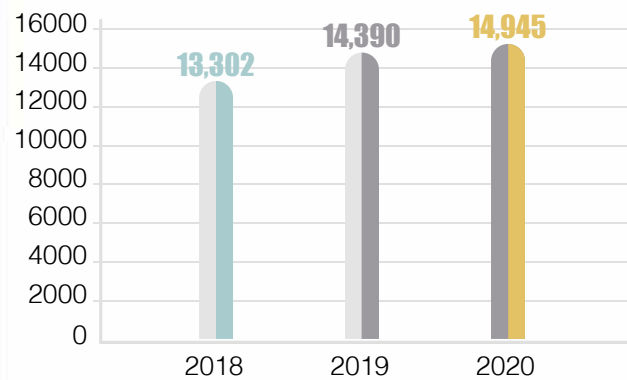
معدل دقة الأحكام الجزئي



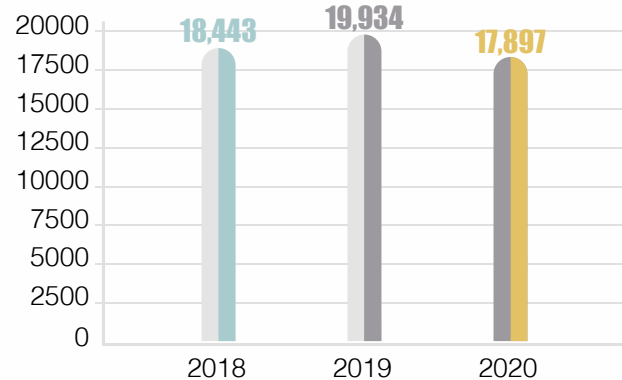
معدل دقة الأحكام الكلي



عدد الدعاوى المنجزة



حجم العمل العام



السادة قضاة المحكمة العمالية الابتدائية

المحكمة العمالية الابتدائية

وهي الدعاوى التي يرفعها العامل ضد صاحب العمل الاعتباري والطبيعي في القطاع الخاص بخصوص حقوقه الناتجة عن الرابطة العقدية بموجب قانون تنظيم علاقات العمل وقانون عمال الخدمة المساعدة المشار إليهما، أو تلك التي يرفعها صاحب العمل ضد العامل والدعاوى المتقابلة من الطرفين. وقد نظرت المحكمة العمالية الابتدائية 14,945 دعوى في عام 2020.

1. إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية.
2. يترأسها رئيس يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية.
3. تختص المحكمة العمالية الابتدائية بالنظر في كافة الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين واللوائح المنظمة لعلاقات العمل (القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1980 وتعديلاته) والقانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017 بشأن عمال الخدمة المساعدة،

مبادرات المحكمة العمالية الابتدائية

1. عقد اتفاقية مع المنطقة الحرة جافزا لإنشاء قاعة محكمة عمالية تحت إشراف رئيس المحكمة العمالية الابتدائية.
2. مباشرة العمل في المبنى المستقل للمحكمة العمالية الابتدائية، ما أسهم في تنظيم الإجراءات من ناحية المتعاملين، والشركاء، وكذلك الأقسام الإدارية المساندة.
3. محاكم الخير (تنفيذ الأحكام الجماعية) بالتعاون مع محكمة التنفيذ (تم الإشارة لها في الباب الأول).
4. مبادرة التسوية الاستباقية بالتعاون مع مركز التسويات الودية.
5. مبادرات منازعات العمل الجماعية: وهي مبادرة مشتركة بين المحكمة العمالية الابتدائية ومحكمة التنفيذ تتعلق بتوحيد وإسراع الإجراءات المتعلقة بمنازعات العمل الجماعية في إطار مسار عمل واحد ووفقاً لضوابط وإجراءات معينة، وتتميز هذه المبادرة في التغلب على كافة الصعوبات والتعقيدات ذات العلاقة بملفات منازعات العمل الجماعية، وتوحيد الإجراءات عن طريق ضم كافة الملفات في ملف واحد بما يضمن سهولة وتيسير وسرعة مباشرة الإجراءات وبالتالي يسهم في تقليص حجم العمل وسرعة استيفاء العمال لحقوقهم.

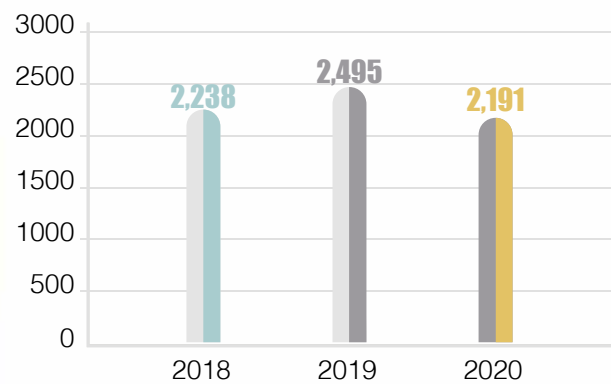


السادة قضاة محكمة الأحوال الشخصية

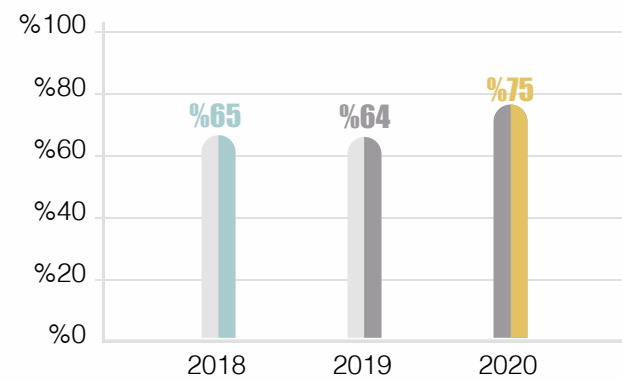
محكمة الأحوال الشخصية

1. إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية.
 2. يترأسها رئيس يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية.
 3. تختص بالنظر في الدعاوى الأسرية بجميع فروعها، مثل دعاوى أحوال النفس للمسلمين وغير المسلمين، إضافةً إلى دعاوى التركات للمسلمين وغير المسلمين، ودعاوى أحوال
- المال للمسلمين وغير المسلمين، إلى جانب التصديقات والإشهادات الشرعية، كما تعتمد المحكمة بدائل التقاضي من خلال التصديق على الاتفاقيات الأسرية الصادرة من قسم التوجيه الأسري، واتفاقيات التخارج والصلح بين الورثة والصادرة من قسم التسويات. وقد نظرت محكمة الأحوال الشخصية 2,191 دعوى في عام 2020.

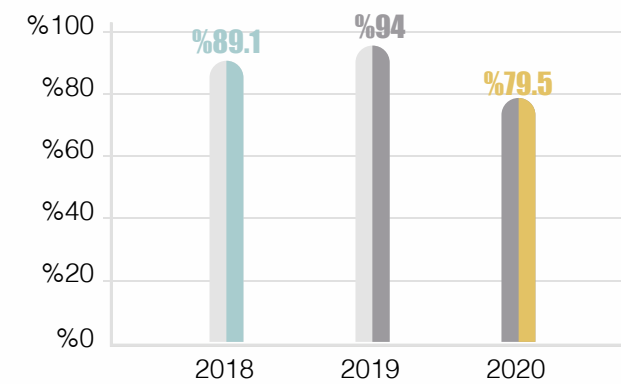
عدد الدعاوى المنجزة



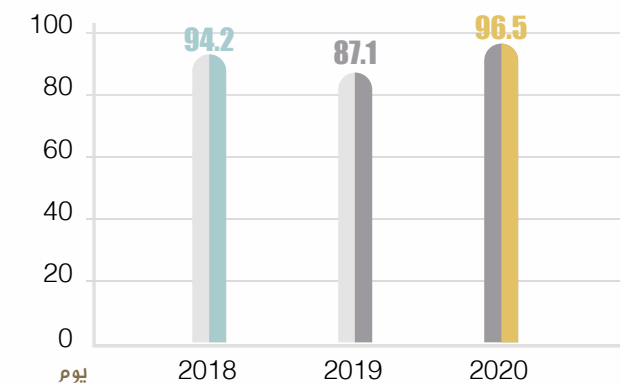
معدل دقة الأحكام في محكمة الأحوال الشخصية



معدل الفصل العام

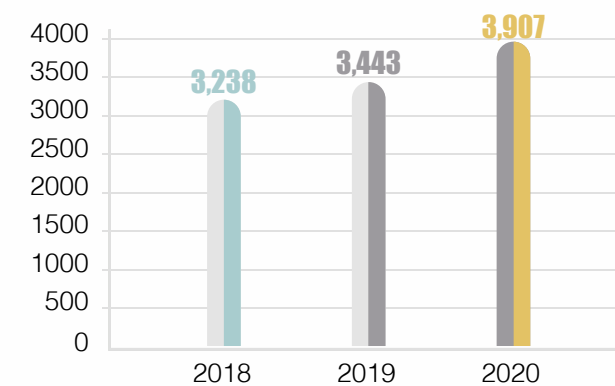
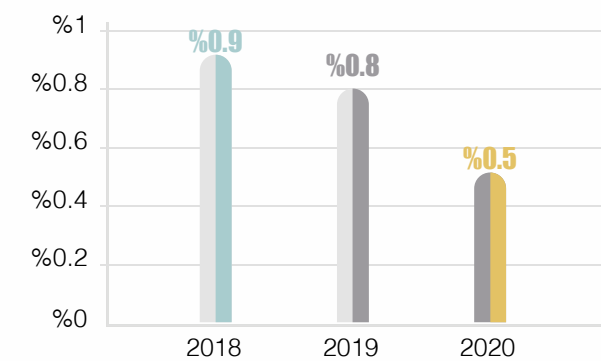


معدل مدة الحكم من أول جلسة



يوم

حجم العمل في محكمة الأحوال الشخصية

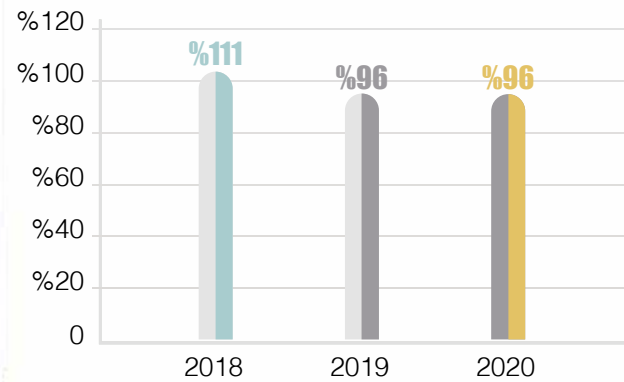
نسبة وعمر القضايا المتداولة
- محكمة الأحوال الشخصية (عام) أكثر من سنة

مبادرات محكمة الأحوال الشخصية

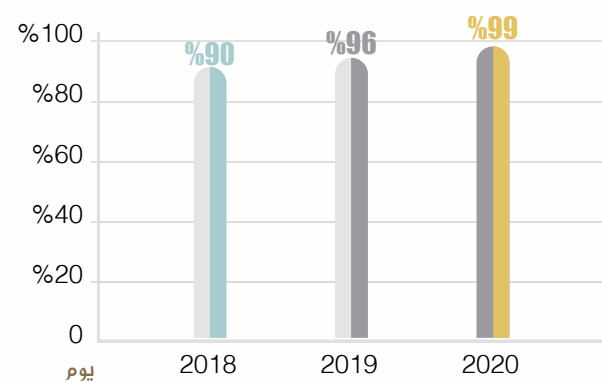
1. الإشراف واعتماد الإشهادات عن بُعد
2. الإشراف على أعمال التوجيه الأسري والإصلاح عن بُعد.
3. التواجد الإعلاني التوعوي المجتمعي من خلال القنوات الإعلامية والتواصل الاجتماعي.



معدل الفصل - المرور

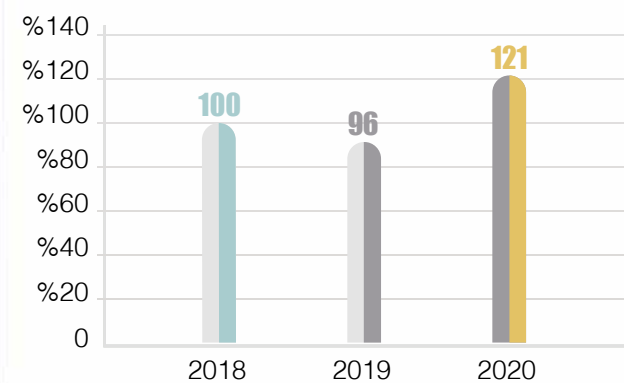


معدل الفصل العام

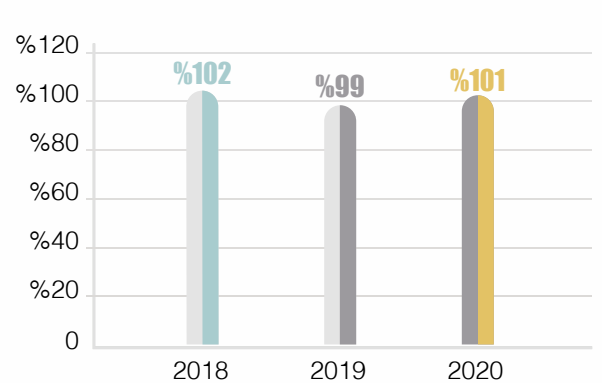


السادة قضاة المحكمة الجزائرية الابتدائية

معدل الفصل - الجزاء



معدل الفصل - الهجرة



المحكمة الجزائرية الابتدائية

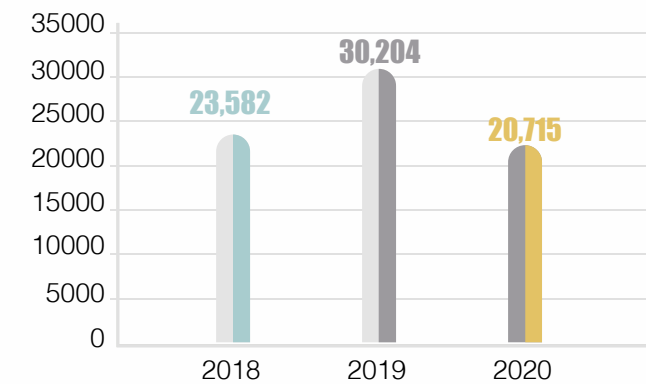
1. إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية.
2. يرأسها رئيس يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية.
3. تختص بالنظر في جميع القضايا الجزائية، من الجنايات والجنح والمخالفات بأنواعها، وتشمل القضايا المرورية ودعاوى الهجرة والإقامة ودعاوى الأحداث والأسرة. وقد نظرت المحكمة الجزائرية الابتدائية 20,715 قضية في عام 2020.



السادة قضاة المحكمة المدنية الابتدائية



عدد القضايا المنجزة

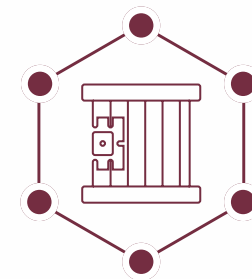


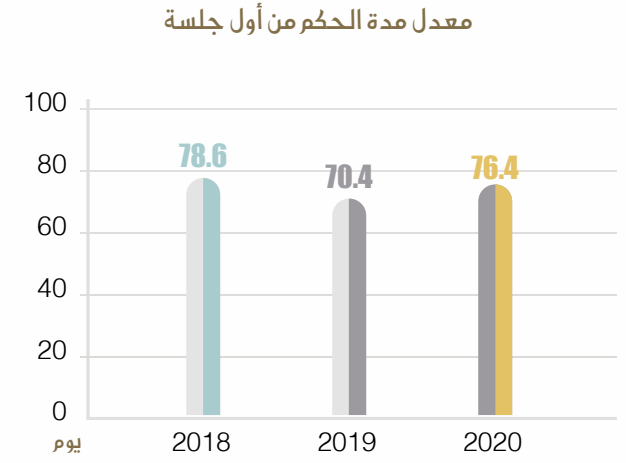
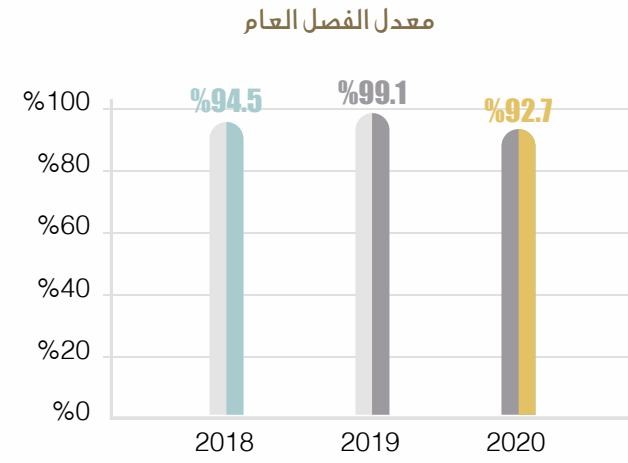
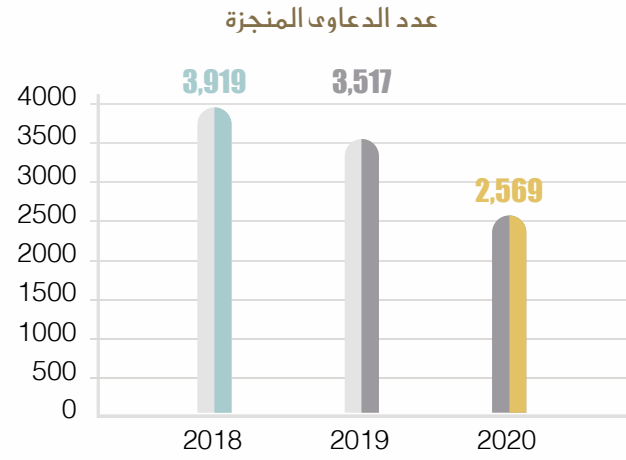
المحكمة المدنية الابتدائية

1. إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية.
2. يترأسها رئيس يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية.
3. تختص بالنظر في الدعاوى المدنية الكلية والجزئية والطعون على قرارات لجان التأمين. وقد نظرت المحكمة المدنية الابتدائية 2,569 دعوى في عام 2020.

مبادرات المحكمة الجزائية الابتدائية

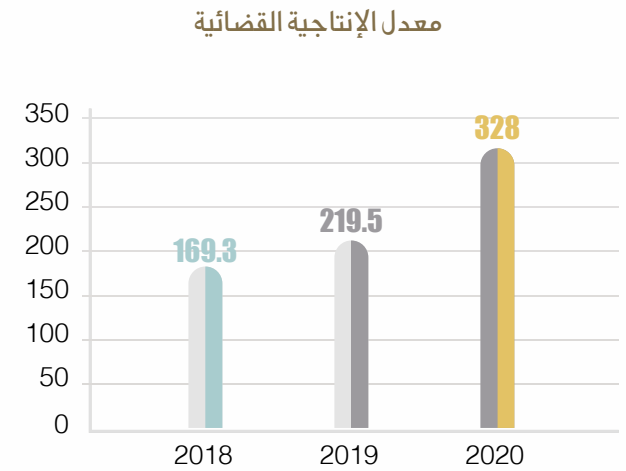
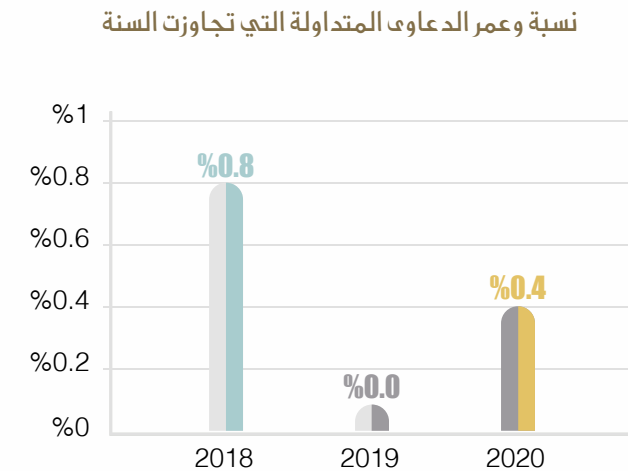
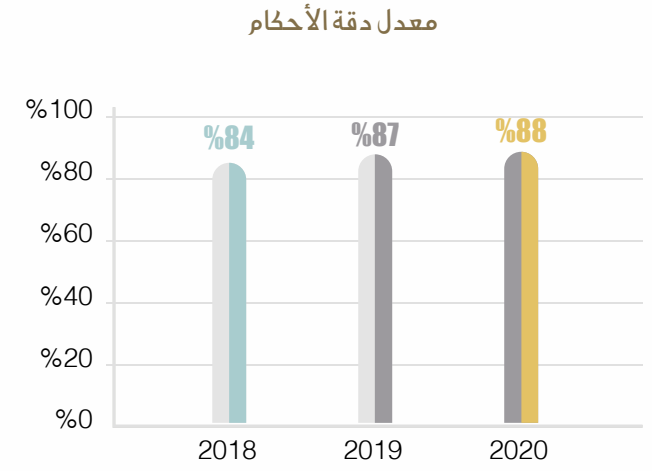
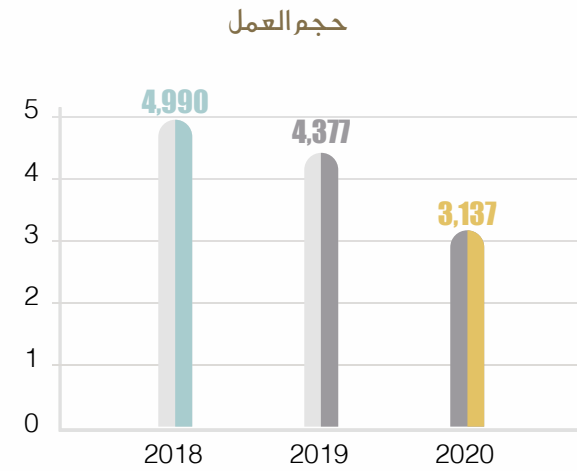
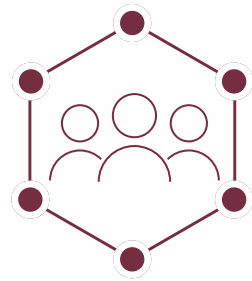
1. نظر القضايا الجزائية لمقيدي الحرية عن بُعد بالتعاون مع النيابة العامة ومراكز الشرطة والمؤسسات العقابية.
2. تعزيز الإجراءات الاحترازية المكثفة للنظر بقضايا المكفولين في قاعات المحكمة.
3. تعزيز التواصل مع الشركاء الاستراتيجيين -النيابة العامة، والقيادة العامة للشرطة- للتحويل الإلكتروني في نظر القضايا الجزائية.



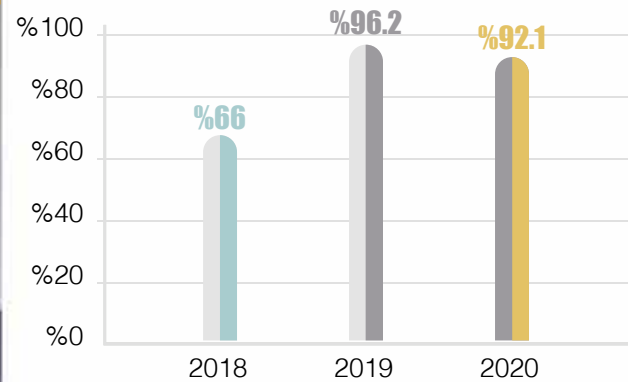


مبادرات المحكمة المدنية الابتدائية

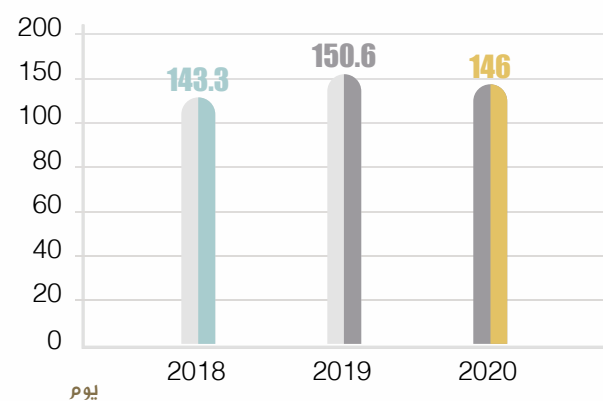
1. تفعيل واعتماد محكمة اليوم الواحد.
2. تفعيل واعتماد حكم اليوم الواحد.
3. اعتماد ندب الخبرة الشفهية، وتنظيم ندب خبراء المسؤولية الطبية وورشات حكومة دبي.
4. الإشراف المباشر على استكمال ملفات إعداد الدعاوى من قبل السادة القضاة قبل إسنادها للمحكمة.
5. إشراف وإدارة جلسات العصف الذهني للشركاء.
6. إشراف وإدارة البرامج التدريبية التخصصية لقرارات التأمين 33 لسنة 2019 لقضاة محاكم دبي بشأن حل وتسوية المنازعات التأمينية، بالإضافة إلى البرامج التدريبية لإعداد ملف الدعوى.
7. تطبيق أدوات إدارة المعرفة في المحكمة، الأمر الذي ساعد في تفعيل سرعة التقاضي.



معدل الفصل العام

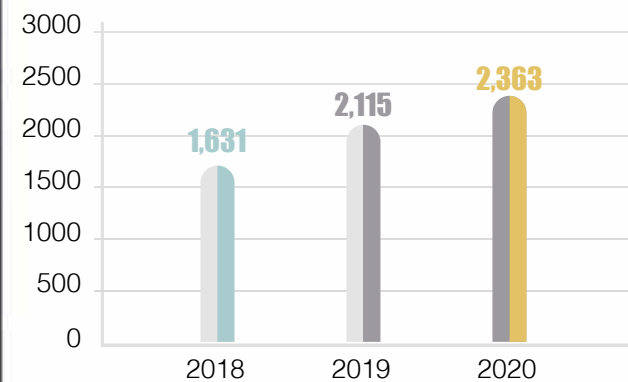


معدل مدة الحكم من أول جلسة

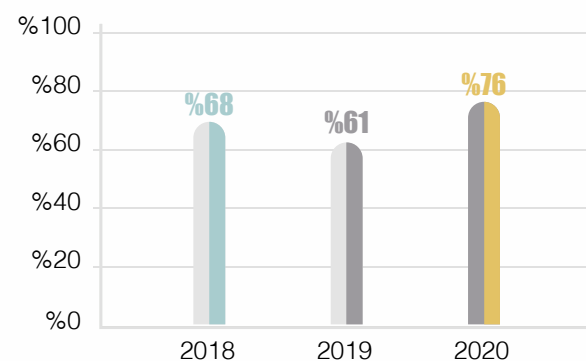


السادة قضاة المحكمة العقارية الابتدائية

حجم العمل



معدل دقة الأحكام



المحكمة العقارية الابتدائية

1. إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية.
 2. يترأسها رئيس يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية.
 3. تختص بالنظر في الدعاوى العقارية الكلية.
- والجزئية والمنازعات بشأن ملكية العقارات، ويستنتج من ذلك العلاقة الإيجارية التي تقل مدتها عن عشر سنوات. وقد نظرت المحكمة العقارية الابتدائية 1,535 دعوى في عام 2020.



السادة قضاة المحكمة التجارية الابتدائية

المحكمة التجارية الابتدائية

تجارية بحكم ماهيتها أو بحكم المزاوله على سبيل الاحتراف أو المترتبة جراء التصرفات والمعاملات التجارية، متى ما كانت تلك الحقوق المتنازع عليها لا تتصل بالروابط العمالية أو بالأحوال الشخصية والتركات والوقف.

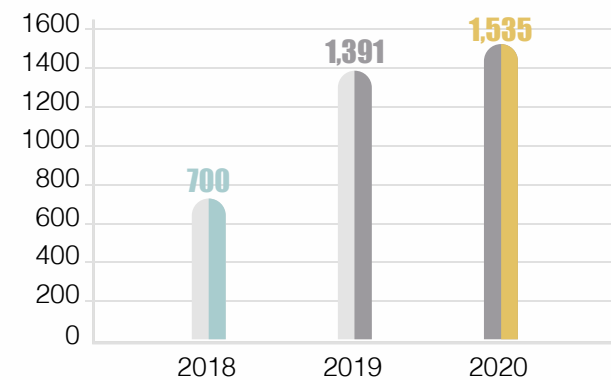
وقد نظرت المحكمة التجارية الابتدائية 10,801 دعوى في عام 2020.

1. إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية.

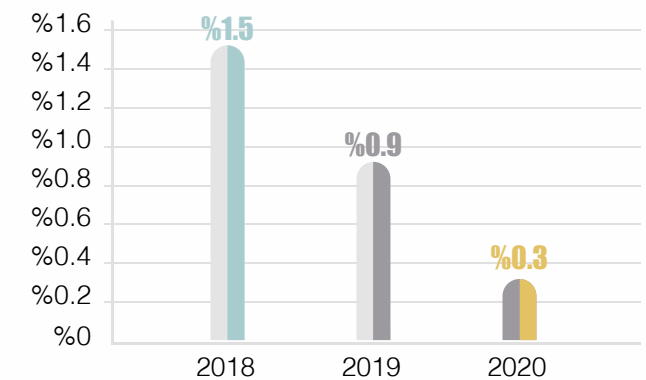
2. يترأسها رئيس يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية.

3. تختص هذه المحكمة بالدعاوى التجارية، وهي الدعاوى التي يهدف رافعوها إلى حماية مراكز قانونية أو حقوق مالية أو عينية مترتبة على أعمال أو معاملات

عدد الدعاوى المنجزة



نسبة وعمر الدعاوى المتداولة التي تجاوزت السنة

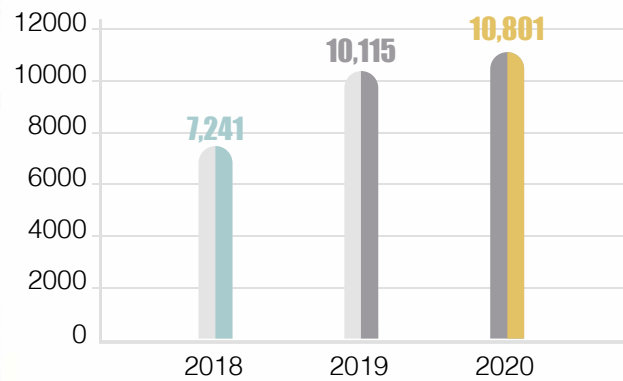


مبادرات المحكمة العقارية الابتدائية

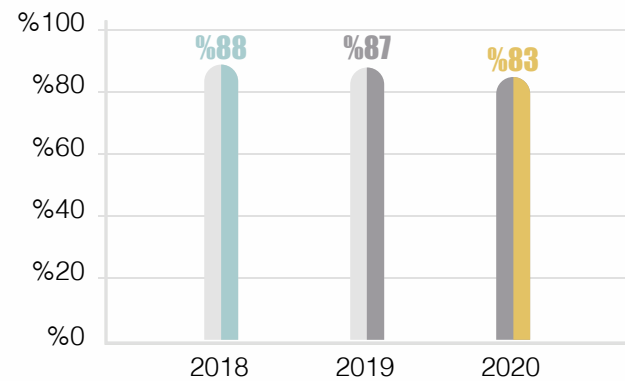
1. إنشاء مكتب فني للمحكمة العقارية الابتدائية، وتشكيل غرفة مشورة.
2. إصدار الأحكام في الجلسة الواحدة.
3. تنظيم عمل مكتب إدارة الدعوى، والإشراف على مكتب إدارة إعداد الدعوى بشكل يومي.
4. متابعة الخبراء وشرح الأهداف والخطوط القانونية العامة (جاناب توعوي).
5. تنظيم قسمة المال الشائع لدى مركز التسوية الودية للمنازعات.
6. الإشراف على تطوير آلية استخدام برنامج الاستعلام الإلكتروني من دائرة الأراضي والأملاك.



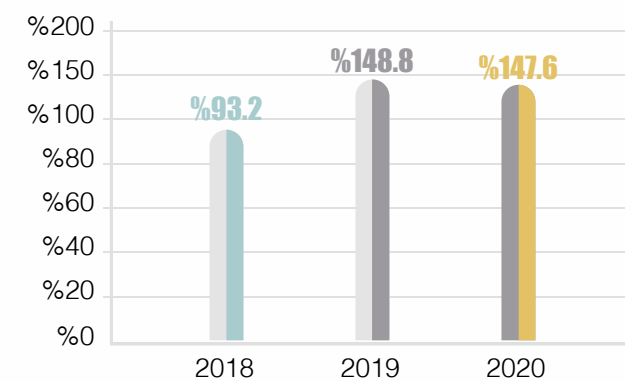
عدد الدعاوى المنجزة



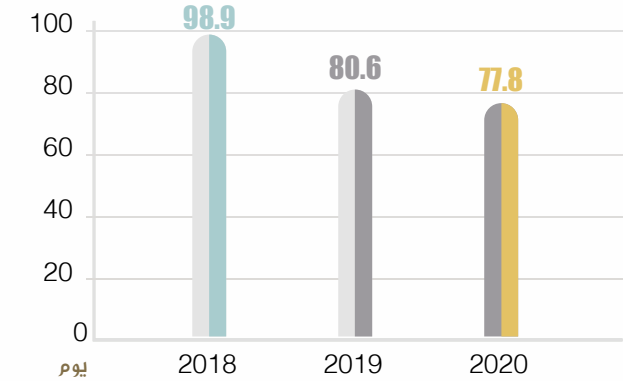
معدل دقة الأحكام



معدل الفصل العام



معدل مدة الحكم من أول جلسة

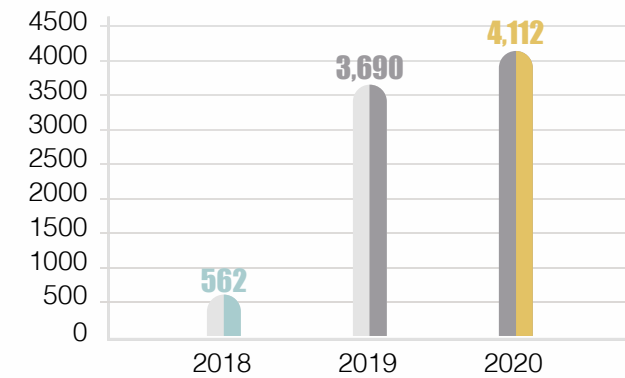


مبادرات المحكمة التجارية الابتدائية

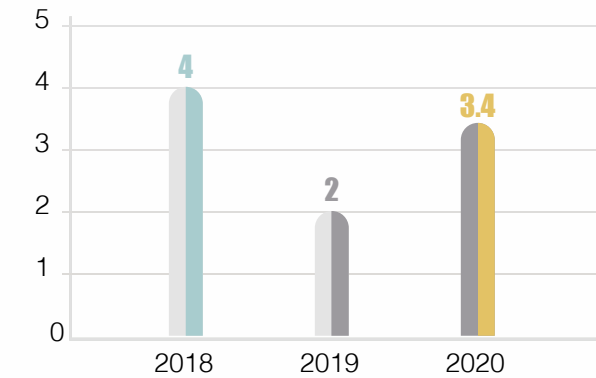
1. إنشاء مكتب فني تجاري لمتابعة الإنجاز القضائي وحل المشكلات العملية في سير العملية القضائية.
2. مبادرة "صباحك قانوني"، وهي مبادرة توعوية يقوم بها المكتب الفني للمحكمة التجارية الابتدائية وتتجلى بنشر تغريدات يومية صباحية في وسائل التواصل الاجتماعي.
3. الدوائر اليومية: إتاحة الجلسات القضائية على مدار الأسبوع عن طريق تغطية القدرة الأسبوعية وبالتالي اختصار وقت تأجيل الدعاوى لحين الجلسات المتاحة.
4. مجلس المداولة: يعقد المجلس لقاءً شهرياً واحداً في غير أوقات العمل، أو كلما دعت الحاجة إلى عقد لقاء، وذلك بناءً على دعوة من رئيس المحكمة، توجه إلى كافة القضاة للتداول في الأمور العامة المتعلقة بمستقبل القضاء، أو التشريعات، أو بتطوير عمل في المحكمة.
5. أوزان الدعاوى: إنشاء نظام إحصائي قائم على نوع الدعاوى من خلال ربطها بأوزان نسبية يتم تحديدها من 1 إلى 4.



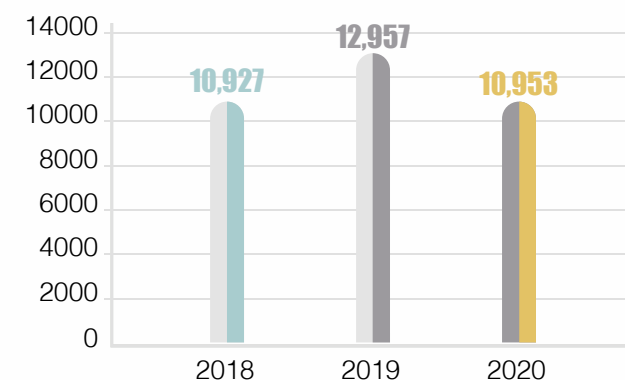
حجم العمل لأوامر الأداء (قضائية)



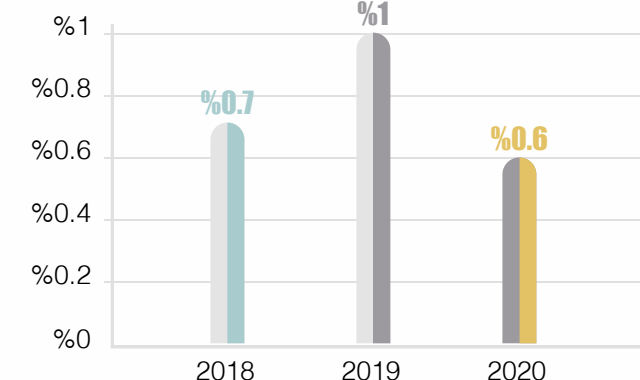
أوامر الأداء (بالأيام)



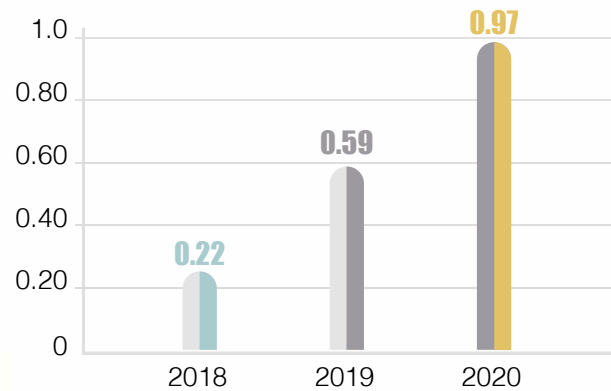
حجم العمل



نسبة وعمر الدعاوى المتداولة التي تجاوزت السنة



زمن اتخاذ القرار الأول في الأمور الوقتية



القانون صفة السند التنفيذي.

• بيع العقار المرهون وتنفيذ الإنابات من المحاكم الأخرى.

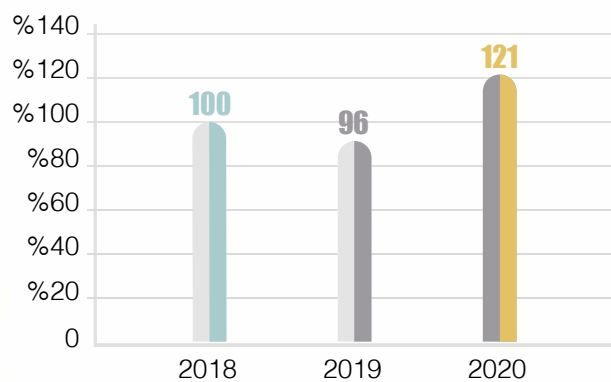
4. كما يختص قضاة التنفيذ بنظر ملفات التنفيذ وطلبات الأوامر على العرائض والأمور الوقتية والمستعجلة والإشكالات والتظلمات.

وقد نظرت محكمة التنفيذ 122,703 دعوى في عام 2020.

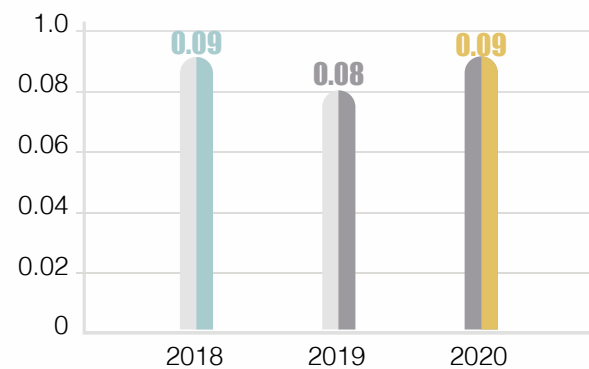


السادة قضاة محكمة التنفيذ

متوسط الإنتاجية القضائية اليومية (عدد الطلبات الذكية)



متوسط زمن اتخاذ القرار على الطلبات من الإسناد إلى اعتماده

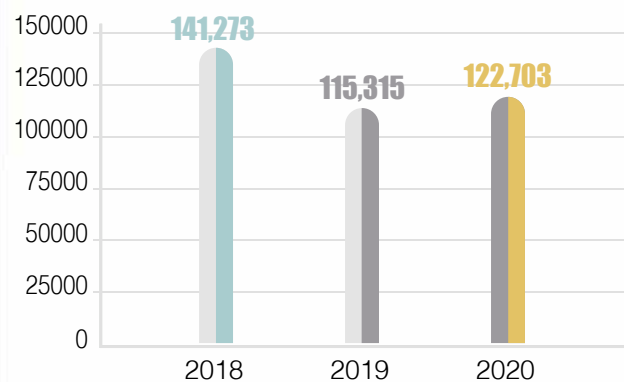


محكمة التنفيذ

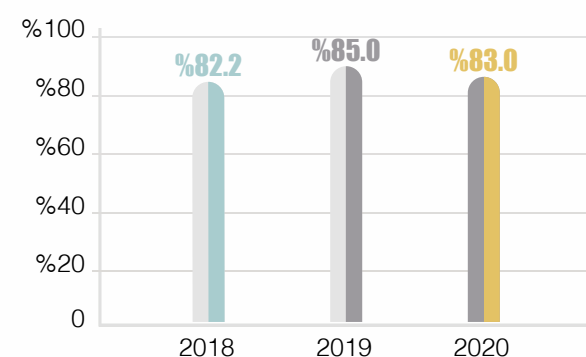
- أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي والمحرمات الموثقة ومحاضر الصلح التي تصدق عليها المحاكم في بلد أجنبي.
- أحكام المعاهدات والاتفاقيات بين الدولة وغيرها من الدول في شأن تنفيذ الأحكام.
- الأوامر والسندات الأجنبية وأحكام محاكم مركز دبي المالي.
- أحكام اللجان الخاصة والمحرمات الموثقة طبقاً للقانون المنظم للتوثيق والتصديق ومحاضر الصلح التي تصدق عليها المحاكم والتسويات المقضي بجعلها بقوة السند التنفيذي.
- تسويات مركز المنازعات الودية بعد تذييلها بالصيغة التنفيذية.
- الأوامر الإدارية والأوراق الأخرى التي يعطيها

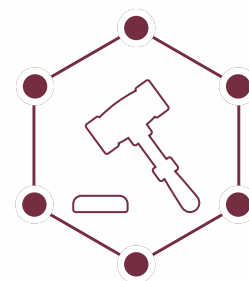
1. إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية.
2. يرأسها رئيس يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية.
3. تتشكل من مجموعة من القضاة أناط بهم المشرع دون غيرهم تنفيذ السند التنفيذي ونظر الأمور الوقتية والمستعجلة، والسندات التنفيذية هي الأحكام الصادرة في دعاوى الموضوعية بمختلف درجاتها الابتدائي - الاستئناف - التمييز - منازعة التنفيذ الموضوعية، وكذلك الأحكام الجزائية فيما تتضمنه من:
 - رد تعويض - غرامة - الحقوق المدنية.
 - أوامر الأداء.
 - الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية.

عدد الملفات المنجزة



معدل دقة الأحكام وقرارات التنفيذ - دقة القرارات (المؤيدة)





مبادرات محكمة التنفيذ

استحداث آليات جديدة بشأن حجز التحفظي على المركبات وبيع المال المرهون: في إطار دعم محكمة التنفيذ للقطاع المصرفي لغايات تعزيز قدرتهم على استيفاء المستحقات وسرعة تحصيلها من عملائهم المتعثرين في هذا الشأن، وهدياً باستراتيجية العمل، فقد تم استحداث وتحسين بعض آليات العمل ذات العلاقة ببيع ممتلكات الحجز التحفظي على المركبات المرهونة وآليات بيع المال المرهون مما أثر إيجاباً على سرعة الإجراءات ذات العلاقة ورفع بالتالي مؤشرات العمل ومؤشر الائتمان العام نظراً لسرعة استيفاء الحقوق.

البيع المباشر للمركبات لدى ساحات الحجز

تم استحداث آلية للبيع المباشر للمركبات تتجسد في التصريح ببيع المركبات بموقعها بشبك حجز وتوريد قيمة البيع إلى خزينة المحكمة لكل دعوى على حدة بعد استقطاع

المصاريف والرسوم المقررة لبيع ونقل وحجز تلك المركبات، وذلك عن طريق طلب يقدم من القائم بأعمال التنفيذ يضم كشافاً بالمركبات المحجوزة لدى ساحات الحجز على ذمة دعاوى مدنية لصالح محاكم دبي.

وتتمثل إيجابيات تلك الآلية في:

(1) سرعة تنفيذ الأحكام والقرارات حفاظاً على المكانة التي تبوأتها دولة الإمارات العربية المتحدة من بين أسرع الدول في تنفيذ القرارات والأحكام القضائية، ما أسهم بدوره في تصدّر دولة الإمارات العربية المتحدة للمؤشرات العالمية وخاصة مؤشر البنك الدولي.

(2) تسريع وتيرة بيع المركبات للحفاظ على القيمة السوقية لها، حيث أن تأخر حجزها لمدة طويلة سيفقدتها من قيمتها السوقية، وذلك يمكن الدائن من اقتضاء حقه بأسرع وقت ووفق إجراءات دقيقة ومحكمة، وسهولة وميسرة دون تعقيد في الإجراءات، مما يشجع

الاطمئنان لدى الدائن، ويزيد من قيم الحقوق، ويقوي عنصر الائتمان في المعاملات الأمر الذي من شأنه تحسين الحالة الاقتصادية، علاوةً على حفظ الجوانب الإنسانية للمدين وحمايته من بخس أثمان المال المنفذ عليه والمملوك له.

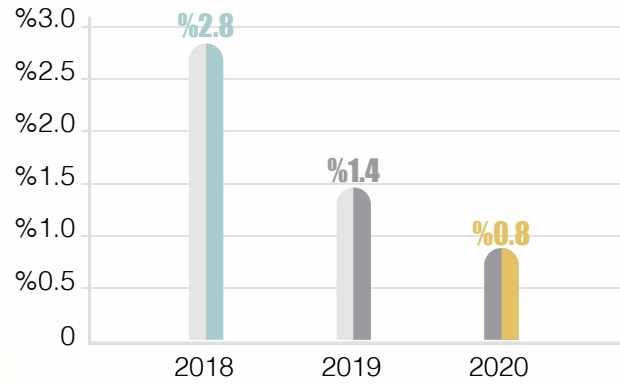
محاكم الخير

مبادرة تهدف إلى تعزيز آليات التعاون والتنسيق المشترك بين الأطراف والعمل على زيادة فاعلية التعاون القائم في مجال الخدمات المجتمعية (تم الإشارة لها في الباب الأول).

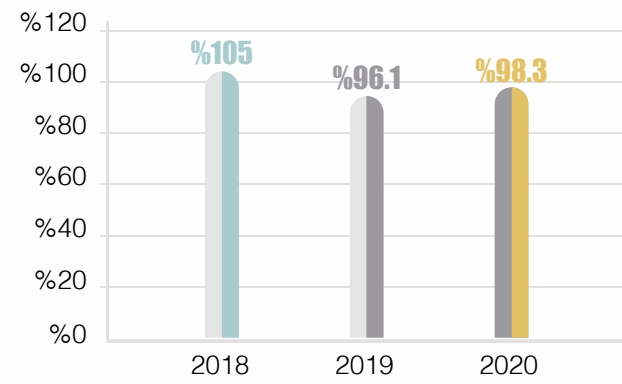
مبادرات منازعات العمل الجماعية

قامت محكمة التنفيذ بالتنسيق والتعاون مع المحكمة العمالية الابتدائية بتفعيل مبادرة تتعلق بتوحيد وإسراع الإجراءات المتعلقة بمنازعات العمل الجماعية في إطار مسار عمل واحد ووفقاً لضوابط وإجراءات معينة، وقد تمت الإشارة لها ضمن مبادرات المحكمة العمالية الابتدائية.

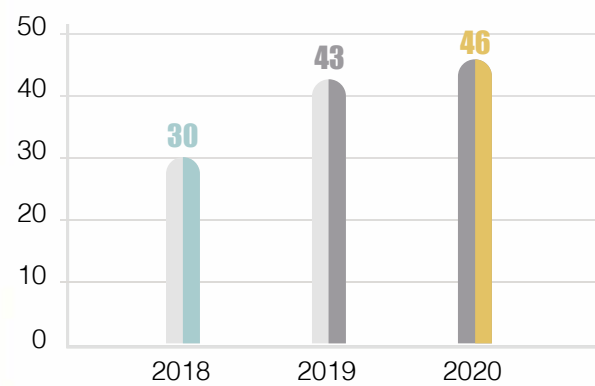
نسبة الدعاوى المتداولة لأكثر من سنة



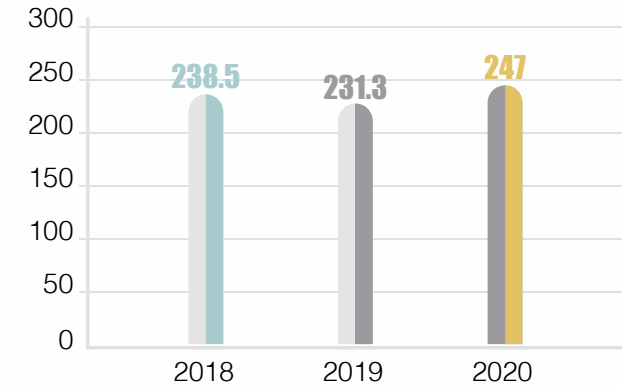
معدل الفصل



معدل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى

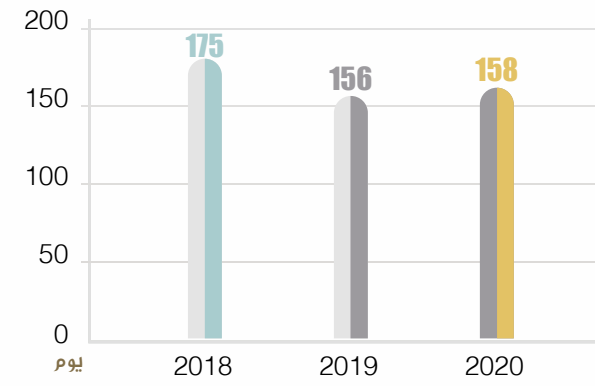


الإنتاجية القضائية



السادة قضاة محكمة الاستئناف

معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل

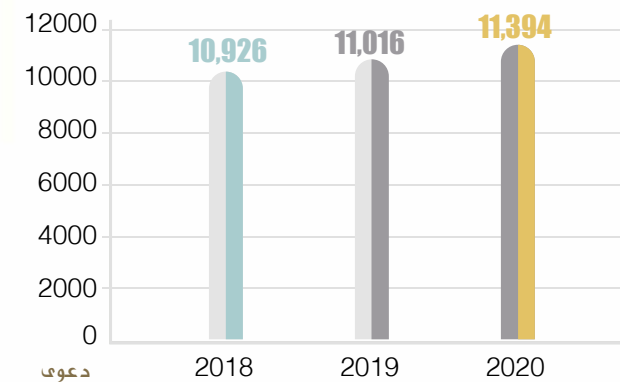


محكمة الاستئناف

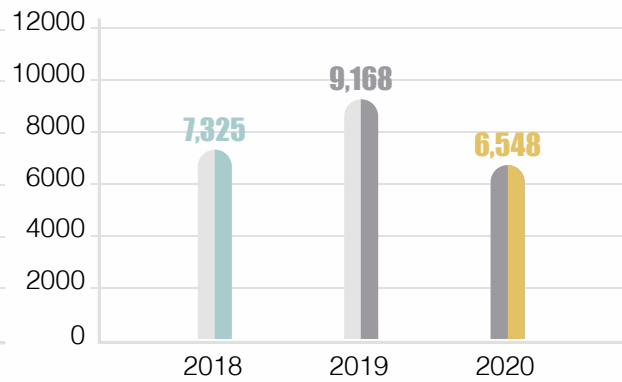
تشكل الاستئناف ثاني درجات التقاضي في إمارة دبي، وتتنظر في جميع الدعاوى المدنية والجزائية التي ترفع إليها بهيئة قضائية مختلفة عن الدرجة الأولى، والأحكام الصادرة منها يمكن الطعن فيها بالتمييز وفق ما ينظمه القانون.

وقد نظرت محكمة الاستئناف 11,394 دعوى في عام 2020.

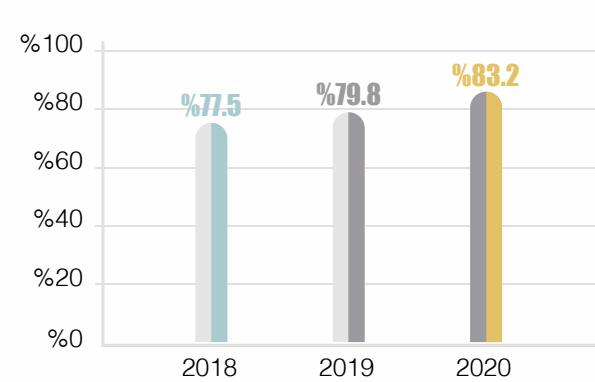
عدد الدعاوى المنجزة



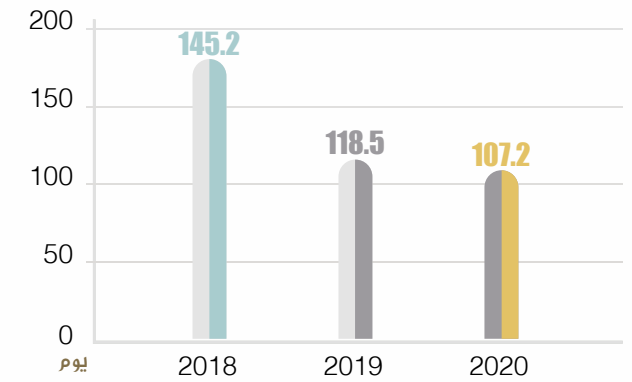
عدد القضايا الجزائية المنجزة



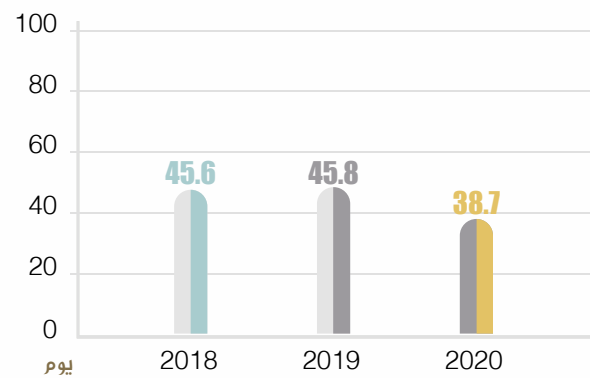
معدل دقة الأحكام - التأييد



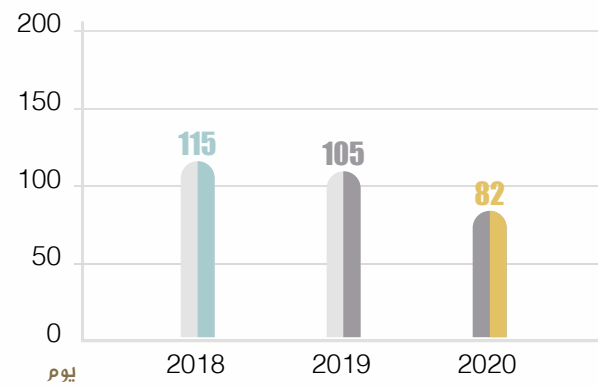
معدل مدة الحكم من أول جلسة



معدل مدة الحكم من أول جلسة



معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل



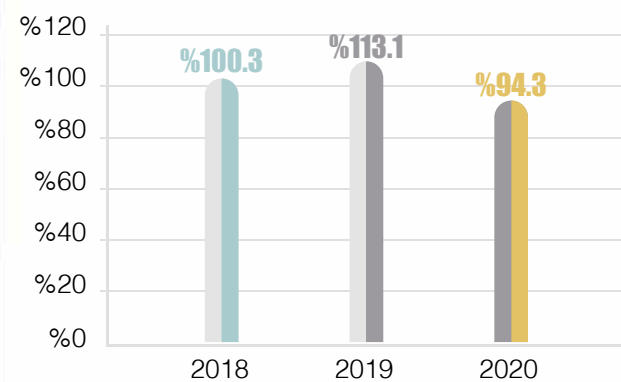
السادة قضاة محكمة التمييز

محكمة التمييز

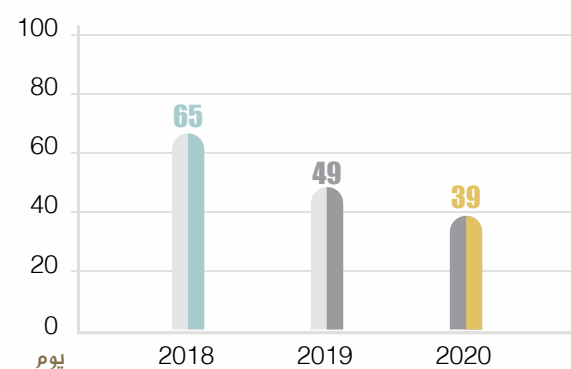
للقانون، وتتنظر في موضوع الطعن في حالة الطعن للمرة الثانية أيضاً كان سبب الطعن المرفوع من النائب العام لمصلحة القانون وفقاً لأحكام قانون الإجراءات المدنية الاتحادية. وقد نظرت محكمة التمييز 2,695 دعوى في عام 2020.

هي أعلى درجات التقاضي في الإمارة، وتشكل من رئيس وعدد من القضاة، وتتكون من مجموعة دوائر قضائية لنظر الطلبات والطعون المقدمة إليها وفقاً لأحكام القانون. وتمارس محكمة التمييز الرقابة القضائية على أحكام باقي المحاكم من حيث حسن تطبيقها

معدل الفصل



معدل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى

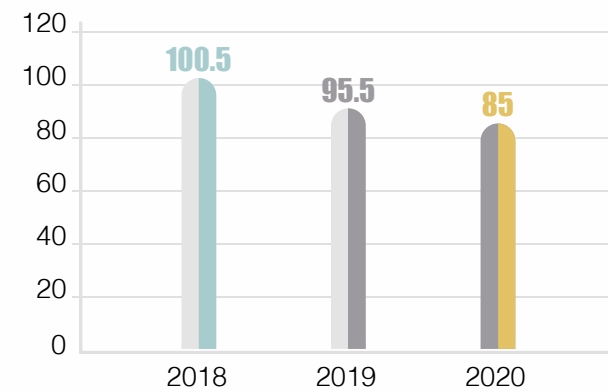


مبادرات محاكم دبي المجتمعية لعام 2020

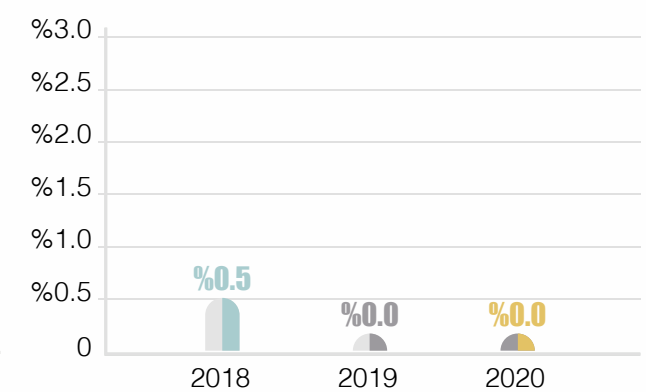
في ختام كل عام ومع بدء العام الذي يليه، تبدأ عمليات مراجعة الأعمال، ويبدأ معها حصاد الإنجازات والمحطات المضيئة التي سُجِّلت لكل مؤسسة بما قدّمته للمجتمع المحلي. من هذا المنطلق واستكمالاً لدور محاكم دبي وما وازبت عليه منذ تأسيسها في إطار استراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية، فقد حفل عام 2020 بسجل حافل من المبادرات والبرامج التي قدمتها محاكم دبي في الجانب المجتمعي التي غطت من خلالها قطاعات عديدة تم استعراض مجموعة منها في الباب الأول، بالإضافة إلى الأنشطة المميزة والشراكات الاستراتيجية الفاعلة مع العديد من الجهات، ورعايتها لمجموعة من الفعاليات.

المبادرة	الوصف	الجهات المشاركة	المبلغ/ درهم
كُمّات معادة التدوير	مع انتشار جائحة كوفيد_19 وما أعقبها من إجراءات احترازية ارتفع استهلاك الكُمّات لمعدلات عالية، لاسيما أن مدة استهلاك الكُمّات الواحدة هي 4 ساعات، أي أن العامل الواحد يحتاج إلى كُمّتين يومياً، وبمعدل 60 كُمّات في الشهر، بقيمة تقريبية 120 درهماً لكل عامل في الشهر، ولنفتقر أن عدد العمال في إمارة دبي فقط 200,000 عامل، فإن إجمالي المصروف على الكُمّات خلال شهر واحد يعادل مبلغ 24,000,000 درهم، ولتجاوز ذلك برزت هذه المبادرة التي تقوم على تأمين كُمّات موافقة للشروط والمعايير يمكن إعادة تدويرها وتوزيعها مجاناً على الفئة العاملة البسيطة بتكلفة منخفضة جداً.	اتفاقية تعاون بين محاكم دبي والمعهد الدولي للتسامح التابع لدائرة الشؤون الإسلامية وهيئة الصحة وبلدية دبي مع اللجنة الدائمة إضافة إلى فريق نفاع	100,000
ندعمكم	تقوم المبادرة على دعم أسر النزلاء، حيث تتحمل هذه الأسر دفع رسوم (استمرارية زواج- إقرار طلاق- إقرار بعدم العمل- إثبات حضانة) للنظر في الطلبات الإنسانية التي تقدم من قبل النزلاء وذلك لكي تتم مساعدة أسرهم في (المتأخرات الإجارية - رسوم مدارس - مساعدات للأسر)، الأمر الذي يتعذر فيه استصدار المستندات.	اتفاقية تعاون بين محاكم دبي والقيادة العامة لشرطة دبي والكاتب العدل	100,000

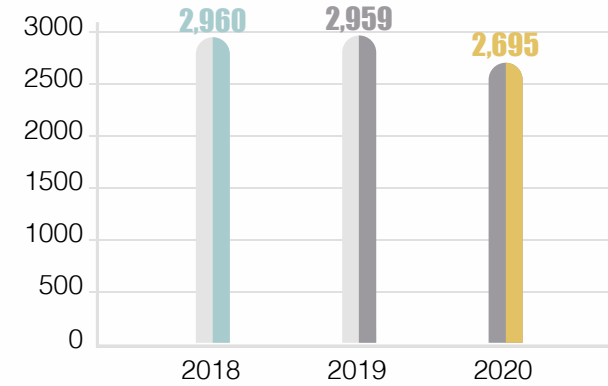
الإنتاجية القضائية



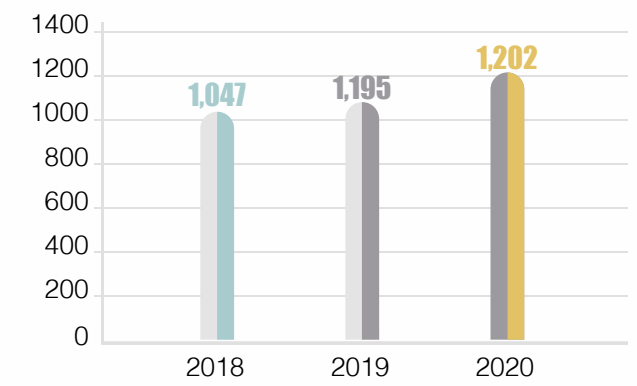
نسبة الدعاوى المتداولة لأكثر من سنتين



عدد الدعاوى المنجزة



عدد القضايا الجزائية المنجزة



التسامح والتسويات الودية

كثفت محاكم دبي خلال عام 2020 نشاطها في هذا المجال استمراً لجهودها في تعزيز قيم التسامح عبر مبادرة "تسامح" التي أطلقتها عام 2017، حيث تابعت إنجازاتها المتنامية عاماً تلو آخر وصولاً لعام 2020 عام "الاستعداد للخمسين"، وذلك عبر إيجاد عمليات تسوية قائمة على لوائح ونظم قانونية بما يحقق مبدأ العدالة ويضمن لكل الأطراف حقوقهم بالتراضي، إذ يتم نظر المنازعات بواسطة عدد من المصلحين من ذوي الخبرة تحت إشراف القاضي المختص،

ويعمل المركز على حل النزاع بشكل ودي خلال مدة أقصاها شهر واحد على الأكثر من تاريخ حضور الأطراف أمام المصلحين، ويجوز مدّ هذه المهلة لمدة مماثلة أو أكثر بقرار من القاضي المختص، فإذا تم الصلح بين أطراف النزاع، فإنه يتم إثبات ذلك بموجب اتفاقية صلح يوقع عليها أطراف النزاع ويعتمدها القاضي المختص، ويتم رد الرسوم القضائية كاملة ويكون لهذه الاتفاقية قوة السند التنفيذي، وفي حال تعذر تسوية النزاع ودياً يتم إحالة النزاع للمحكمة المختصة.

إدارة مركز التسوية الودية للمنازعات

تم استحداث مركز التسوية الودية للمنازعات في محاكم دبي بناءً على القانون رقم 16 لسنة 2009 بغرض تسوية النزاعات ودياً قبل الإحالة للقاضي، ووفقاً لمبدأ التحسين والتطوير المستمر الذي تنتهجه محاكم دبي فقد شهد عام 2020 توسيعاً لعمل المركز برفع مبلغ المنازعات المنظورة أمامه التي لا تزيد قيمة المطالبة فيها

على 200,000 درهم، إضافة لطلبات اعتماد التسويات والاتفاقيات الودية أيّاً كانت قيمتها أو أطرافها، وطلبات ندب الخبرة المنفردة، مع استثناء بعض المنازعات وذلك وفقاً للقرار رقم (51) تاريخ 16 سبتمبر 2020 الصادر عن رئيس محاكم دبي. وقد حقق المركز عام 2020 نتائج متميزة لعمليات التسوية نعرضها فيما يلي:

البيان	عدد التسويات	نسبة التسوية	قيمة التسويات	مدة التسويات
إجمالي تسويات	1,755	%73	4,136,189,434.37	12 يوماً

تسويات إدارة التنفيذ

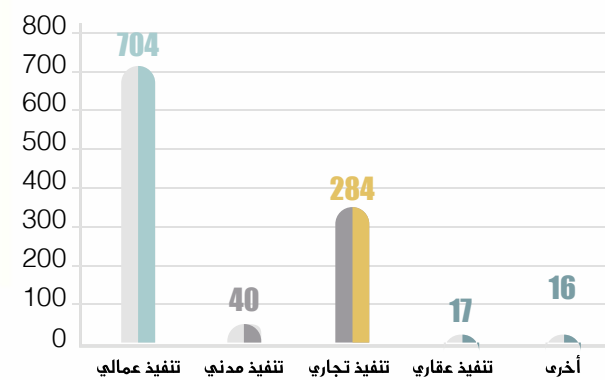
التسوية هي عبارة عن تقريب وجهات النظر بين أطراف التنفيذ بغية الوصول إلى تسوية ترضي الأطراف باستخدام الموظف خبرته وحنكة تعامله مع طالب التنفيذ لتكفل جهوده بإبرام اتفاقية سداد ميسرة على المنفذ ضده، وذلك

تحقيقاً لتوجهات حكومة دبي الاستراتيجية في تفعيل الطرق البديلة قبل اللجوء للتنفيذ الجبري. وقد بلغت قيمة تسويات التنفيذ لعام 2020 ما يساوي 558,231,834 درهماً.

البيان	2018	2019	2020
المحالة	6,191	992	1,346
التسوية	715	788	1,061
النسبة	%11.5	%79.4	%78.8

إحصائيات التسامح وتسويات إدارة التنفيذ

تنفيذ عمالي	704
تنفيذ مدني	40
تنفيذ تجاري	284
تنفيذ عقاري	17
أخرى	16
المجموع	1,061



تسويات دعاوى الأسرة والتركات

بالنسبة لإحصائيات مبالغ التسويات لدعاوى الأسرة والتركات لعام 2020 فقد كانت على النحو التالي:

البيان	دعاوى الأسرة	دعاوى التركات مسلمين/غير مسلمين
نسبة التسوية	%84.5	%97.5
نسبة الاحالة للقضاء	%15.5	%2.5
عدد الملفات التي تمت فيها التسوية	386	131
عدد ملفات الاحالة للقضاء	87	4 تركات مسلمين
إجمالي عدد ملفات التسوية	508	158
مبلغ التسوية	295,785,27.87	1,218,604,841

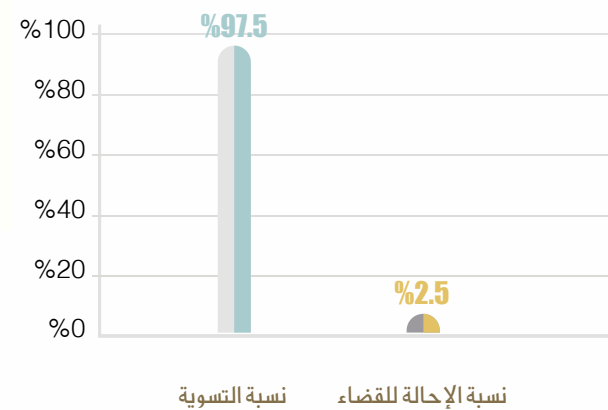


الإصلاح الأسري

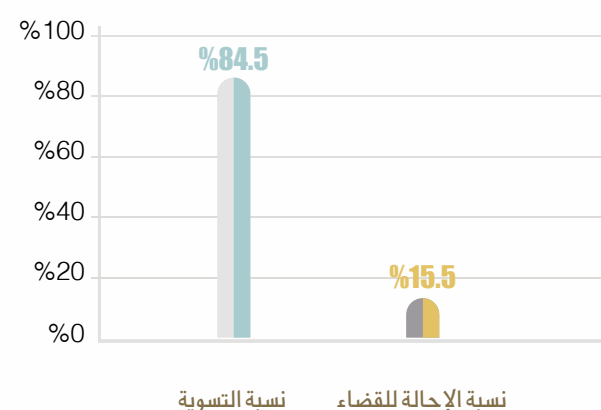
كشفت إحصائيات قسم التوجيه والإصلاح الأسري خلال عام 2020 عن تحقيق الآتي:

البيان	العدد/النسبة
نسبة تسوية الحالات	%74
عدد تسويات الحالات	6,692

تسويات دعاوى التركات مسلمين/غير مسلمين



تسويات دعاوى الأسرة



احصائيات الانتقال لادارة الكاتب العدل

المركز الرئيسي

الفرع	العدد	الرسوم
انتقال الكاتب العدل لغير الحالات الخاصة	5	5,000
انتقال كاتب العدل - حالات خاصة	8	800
الاجمالي	13	5,800

مركز الطوار

الفرع	العدد	الرسوم
انتقال الكاتب العدل لغير الحالات الخاصة	378	387,000
انتقال كاتب العدل - حالات خاصة	135	13,500
الاجمالي	513	400,500

مركز البرشاء

الفرع	العدد	الرسوم
انتقال الكاتب العدل لغير الحالات الخاصة	389	395,000
انتقال كاتب العدل - حالات خاصة	49	5,000
الاجمالي	438	400,000

مركز وافي

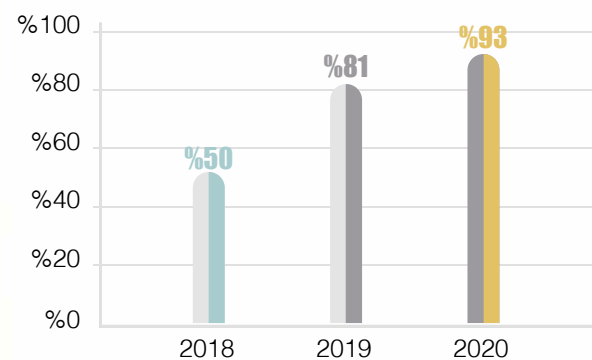
الفرع	العدد	الرسوم
انتقال الكاتب العدل لغير الحالات الخاصة	51	72,000
انتقال كاتب العدل - حالات خاصة	49	3,400
الاجمالي	438	75,400

إدارة إعداد الدعاوى

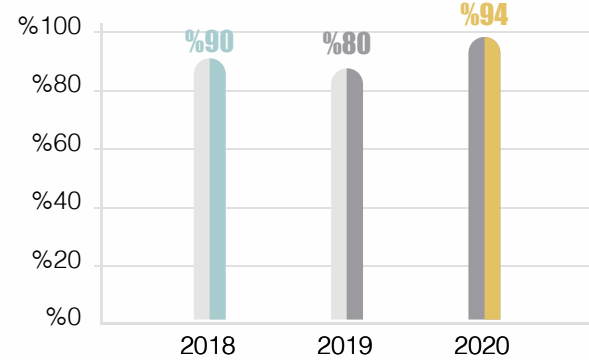
من الإدارات الرئيسية في منظومة محاكم دبي التي تدعم وبشكل مباشر إجراءات العدالة وتحقيقها وتطبيقها على أرض الواقع، وتقدم خدماتها للمتعاملين ضمن منهجية ورؤية واضحة تستقيها من معين الخطة الاستراتيجية المعتمدة لمحاكم دبي وتسير عليها من أجل تحقيق رسالتها ورؤيتها وأهدافها المرسومة، معتمدة على سواعد كوادرها الوطنية المدربة في ظل

حكومة دبي الإلكترونية والذكية والتي تسعى للعالمية في جميع خدماتها. حيث تقوم بمعاونة السادة قضاة المحاكم (الابتدائية، الاستئناف، التمييز) فيما يتعلق بالأعمال الفنية للدعاوى من تحضير ملف الدعوى وإدارة جلساتها بجميع مراحل التقاضي بدءاً من استلام ملفات الدعوى من قسم الخدمات المركزية حتى تحضير ملف الدعوى للمحكمة المختصة، وقد كانت المؤشرات للأعوام الثلاثة الماضية على النحو التالي:

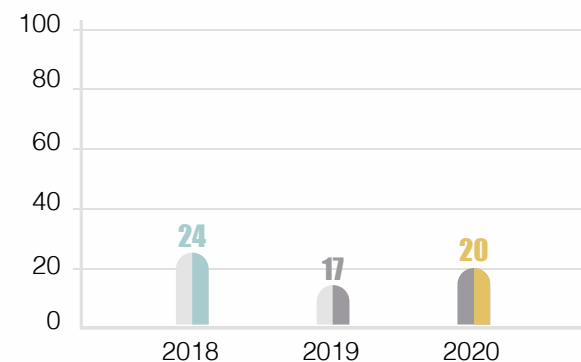
نسبة الدعاوى المحالة والمنتهية (الاستئناف)



نسبة الدعاوى المنتهية والمحالة (الابتدائي)



معدل زمن التحضير من تاريخ التسجيل إلى تاريخ الإسناد للدائرة القضائية (يوم)



إدارة التنفيذ والمزاد الذكي

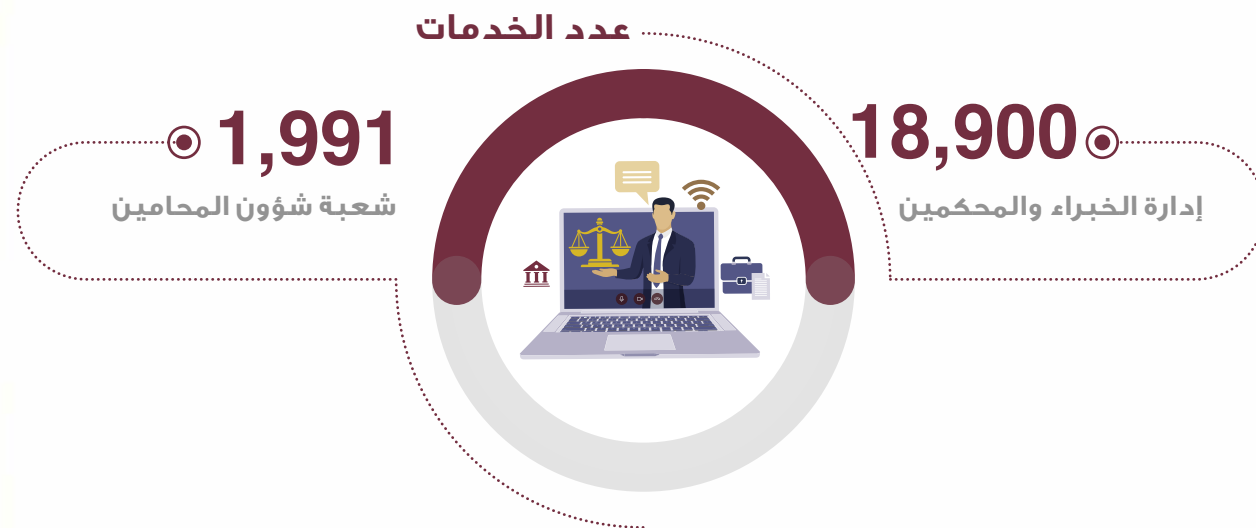
في إطار دعم محاكم دبي لمسألة التطوير المستدام لأنظمة العمل التقنية لديها لتكون على أعلى مستوى من الدقة والأمان والسهولة، وبما يضمن كسب رضا متعاملاتها والارتقاء الدائم بسمعتها ومكانتها، وفي إطار حرصها الدؤوب على مواكبة مسيرة التحول الرقمي الذي تشهده الدولة؛ تم اعتماد مفهوم المزاد الذكي، وهي خدمة ذكية للمزادات العلنية تقدمها محاكم دبي على مدار الساعة مع إمكانية المعاينة والمزايدة من جميع دول العالم وفق أفضل أسس الحوكمة لضمان النزاهة وتحقيق العدالة، وذلك باستخدام التطبيقات الذكية، التي أسهمت في زيادة

قيمة المواد المعروضة للبيع وارتفاع عدد المزايد بنسبة 300%. حيث تتسم المزادات الإلكترونية بأهمية كبيرة لدى شريحة واسعة من الجمهور الذين يفضلون المشاركة بها، كونها تمنحهم الشفافية والحرية في الاختيار دون عناء أو انتظار.

كما تحقق السرعة في تسويق وبيع المحجوزات والعقارات في مزادات إلكترونية علنية وفق معايير عالمية واضحة تتمتع بالشفافية والمصداقية والحوكمة وإتاحة المجال الأكبر عدد من المتعاملين والمزايد للاستفادة منها وفق رسالتها في خدمة كافة شرائح المجتمع.

إدارة خدمات القضايا

قامت الإدارة بتزويد المنظومة القضائية بمجموعة من الخدمات تتعلق بالخبرة الفنية المطلوبة في مختلف الدعاوى المنظورة أمامها من خلال إدارة هذه الخدمات والعمليات الخاصة بمنظومة الخبرة القضائية بمحاكم دبي عبر إدارة المحكمين والخبراء، كما قدمت شعبة المحامين خدمات خاصة بالمحامين والمقيدين في إمارة دبي لتسهيل عملهم وفق أحدث الأنظمة التقنية الذكية والإلكترونية المتاحة بمحاكم دبي، وكان عدد الخدمات المقدمة على الشكل التالي:



الترجمة عن بعد

الإداري، وخارجياً: المتعاملون والأطراف في الدعوى، حيث يشمل نطاق الخدمة: جميع إدارات وأقسام المحاكم، وجميع السادة القضاة، والشركاء الاستراتيجيين - النيابة العامة وشرطة دبي، ومركز فض المنازعات الإيجارية.

وقد بلغت نسبة التحول الرقمي في الترجمة عن بُعد في عام 2020 نحو 61%.

الترجمة هي خدمة مجانية توفرها محاكم دبي لمتعاملاتها وفق أحدث الأنظمة والمتطلبات المتاحة عند الطلب، وتهدف لنقل الكلام أو الكتابة من لغة إلى أخرى بتكافؤ أمثل بين لغتين مختلفتين عند أداء مهام الترجمة للسلطة القضائية والكادر الإداري، ويستفيد من الخدمة داخلياً: السلطة القضائية والكادر

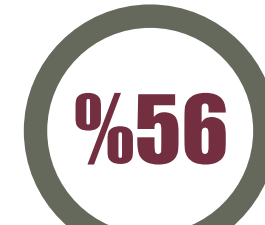
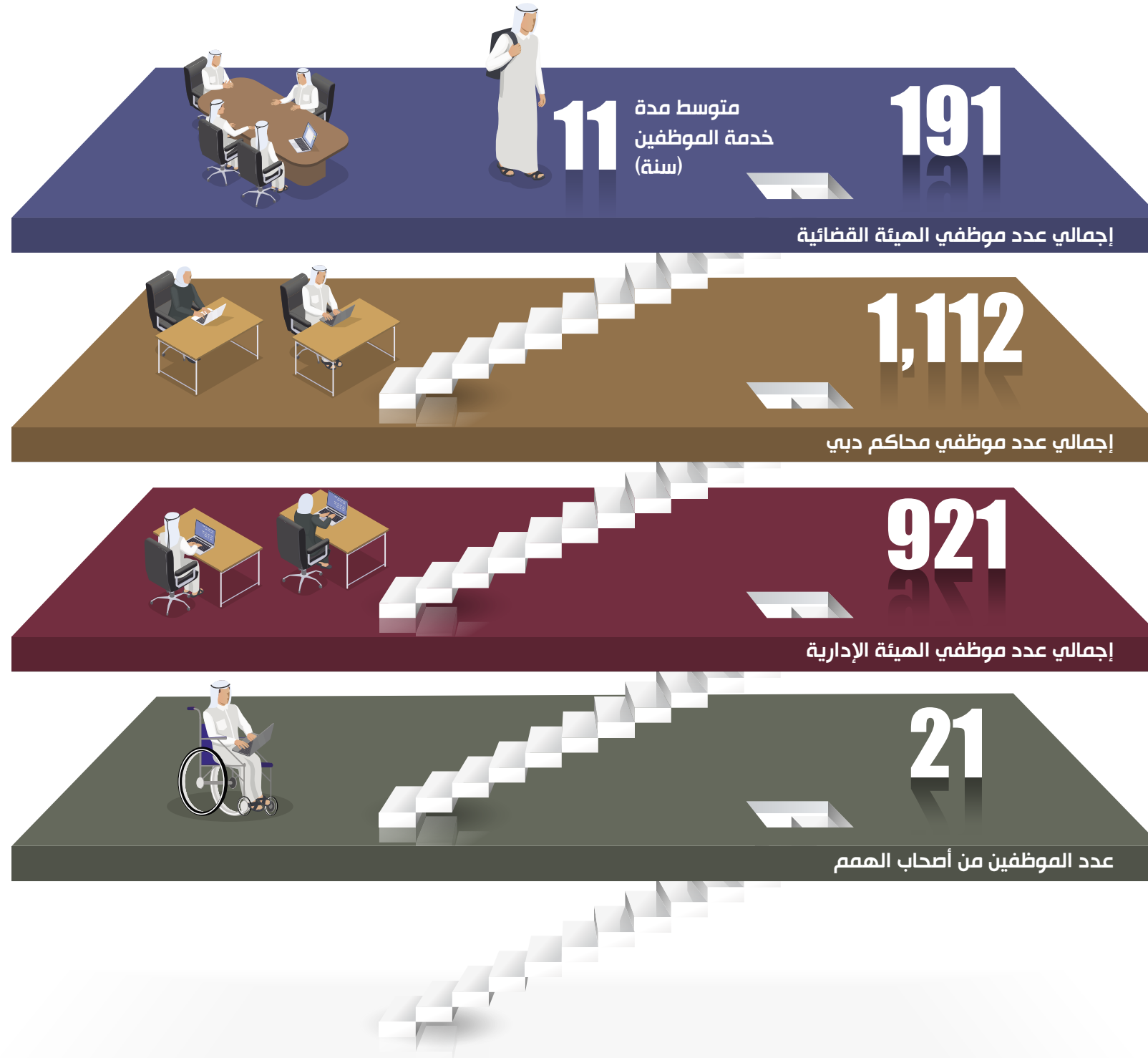
إحصائيات المزاد الذكي	العدد
عدد المركبات	4,454
عدد المنقولات	94
عدد العقارات	326
تقييم المحجوزات المعروضة للبيع	983,371,342
قيمة البيع	1,281,976,270
عدد المتابعين للمزادات الذكية لمحاكم دبي	6,595,536
عدد المزادات الذكية الدولية لمحاكم دبي	112

3

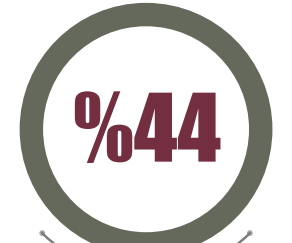
الاستثمار في الموارد البشرية

2020

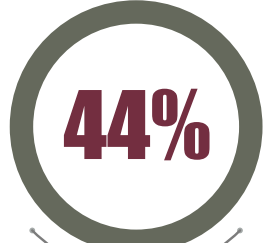
الموارد البشرية في أرقام



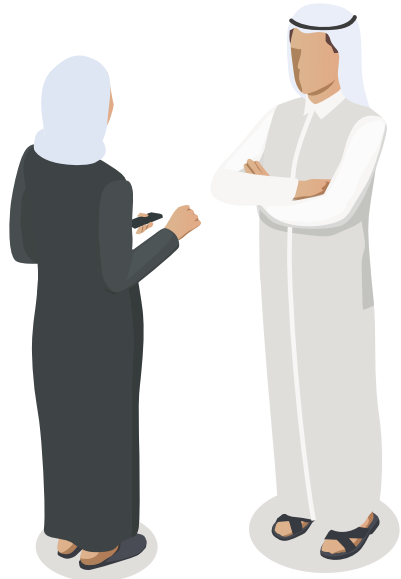
معدل الذكور



معدل الإناث



نسبة الموظفين الشباب (18-35)





مبادرات مستمرة وإنجازات متميزة

والمساندة في محاكم دبي ما شكّل نقلة نوعية في طريقة عرض الوظائف التي أسهمت بخلق الشغف لدى الموظف بوظيفته واعتزازه بها.

ابتكر مع الموارد البشرية

هي إحدى مبادرات إدارة الموارد البشرية المدرجة ضمن خططها التشغيلية، وتكمن أهميتها في كونها تتبنى تنظيم مسابقة تهدف إلى تعزيز ثقافة الابتكار ومكافأة جهود المواهب وتشجيعها على المشاركة في رسم ملامح محاكم دبي المستقبلية وتحقيق الريادة من خلال الابتكار ضمن مختلف ميادين الموارد البشرية. كما توفر المبادرة الفرصة لاحتواء واستقطاب المواهب من ذوي الكفاءات والمؤهلات العلمية، وتستهدف موظفي محاكم دبي من حملة الشهادات الجامعية وطلبة وطالبات الكليات والجامعات المستمرين في الدراسة، إضافة إلى أساتذة الجامعات والكليات الخاصة والحكومية.

كان عام 2020 عام التحديات بامتياز على الصعيد العام وعلى صعيد الموارد البشرية بشكل خاص، فقد ظهرت جلياً نتائج استثمار المحاكم في مواردها البشرية وحرصها على تطويرها لتكون مستعدة لمواجهة جميع الظروف، وهذا ما أسهم في استمرار المبادرات وتطورها وحصدتها المزيد من الإنجازات.

مبادرة "وظيفتي"

حصدت مبادرة وظيفتي ثمار جهودها المستمرة منذ إطلاقها عام 2016 بحصولها على جائزة القمة الخليجية للموارد البشرية 2020 عن فئة الابتكار في القطاع الحكومي، نتيجة ما قدمته عبر طرق إبداعية في التعريف بأهم المهارات والمعايير المطلوبة في سوق العمل لتحفيز الموظف على تطوير مساره الوظيفي، إضافة لإيلائها اهتماماً كبيراً بالتوصيف الوظيفي ومعايير إعدادته، والتسويق للوظائف الرئيسية



عمليات إدارة الموارد البشرية

وتعد إدارة الموارد البشرية من الإدارات التابعة لقطاع الدعم المؤسسي والاتصال بمحاكم دبي، والتي جرى إنشاؤها كإدارة مستقلة في عام 2006. وهي تتكون من 4 أقسام رئيسية إضافة إلى 7 شعب فرعية. وتُعنَى بجميع الشؤون المتعلقة بالموارد البشرية ابتداءً من استقطاب وجذب الكفاءات البشرية وتدريبهم ومكافأتهم تبعاً للقوانين واللوائح المعمدة. وتتولى هذه الأقسام القيام بجميع العمليات الإدارية والمالية ومتابعتها مع الجهات المسؤولة، وتضم الإدارة نخبة من الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة، لتحقيق أولى استراتيجياتها وهي الابتكار وتطوير الموارد البشرية.

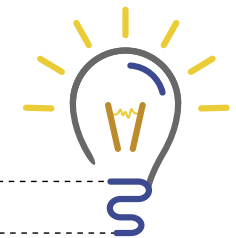
تولي محاكم دبي اهتماماً خاصاً لقطاع الموارد البشرية في أعمالها، ما يعكس إيمانها بقدرات موظفيها واستعدادها الكامل للوقوف على متطلباتهم وتلبية حاجاتهم لا سيما في ظل الظروف التي عاشتها البلاد نتيجة لتفشي جائحة كوفيد_19 في عام 2020. حيث واجهت التحديات الاستثنائية بعنوان عريض تجلّى في المحافظة على سلامة مواردها البشرية في المقام الأول، إضافةً لبذل كل الجهود التي من شأنها أن تُسهم في تنمية وتأهيل وتدريب كوادرها البشرية، سعياً منها لتعزيز كفاءاتهم ومواهبهم والوصول إلى بيئة عمل عنوانها الاحترافية في الأداء.

مبادرات نادي المبدعين

شهد عام 2020 مجموعة من النشاطات لنادي المبدعين في مجال الإبداع والابتكار، بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين وعقد اتفاقيات إضافية نستعرضها فيما يلي:



أنشطة نادي المبدعين



- تنفيذ برامج تدريبية للموظفين في مجال الابتكار
- إشراك الموظفين في برنامج دبلوم خبير الابتكار الحكومي
- تنفيذ حملات توعوية داخلية لنشر ثقافة الابتكار
- تنفيذ حملات توعوية داخلية لرعاية المواهب المبتكرة
- توثيق كافة الابتكارات
- عقد شراكات في مجال الابتكار
- تشجيع المشاريع الابتكارية
- تشجيع البحث والتطوير.
- المشاركة في شهر الابتكار السنوي.
- توقيع اتفاقية تعاون ما بين الدائرة ومؤسسة حمدان بن محمد لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- جلسة حوارية معرفية عن إنجازات الدائرة خلال فترة كوفيد_19 والخدمات المبتكرة لتسهيل العمل على الموظفين والمتعاملين.
- تنظيم مسابقة بعنوان سباق محاكم دبي للابتكار، لتشجيع الموظفين على البحث والتطوير.

الاستثمار عبر التدريب

تدريب وتأهيل أعضاء السلطة القضائية والجهاز الإداري المساند لقد أولت المحاكم الابتدائية أهمية كبيرة لتطوير وتعزيز مهارات أعضاء السلطة القضائية بدعم قيادة المحاكم وتدريبهم المستمر عبر إلحاقهم بمختلف الدورات وورش العمل القانونية التخصصية وتأهيلهم لاستخدام الأنظمة التقنية الحديثة المستخدمة في محاكم دبي، لمباشرة التقاضي عن بُعد والتعامل مع الملف الذكي وكتابة الأحكام عبر الأنظمة الذكية، وذلك لأن تبني التقنيات في الأعمال القضائية يقابله تدريب

لجميع العاملين في المحاكم. ورغم الظروف الطارئة نتيجة جائحة كوفيد_19، التي أدت لانخفاض ساعات التدريب في بعض الفئات إلا أن المحاكم حافظت على نسبة عالية من المتدربين من الفئة القيادية 96% والفئة الإشرافية 86%، فيما ارتفعت بشكل ملحوظ نسبة المتدربين من الهيئة القضائية لتصل إلى 91% مقارنةً بنسبة 62% في عام 2019، كما ارتفع عدد ورش التوعية والتدريب في مجال استشراف المستقبل إلى 17 مقابل 12 في العام 2019 أي بنسبة زيادة تناهز 42%.

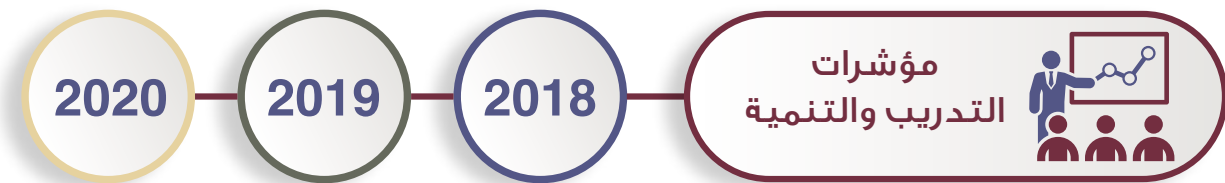
دورات عن بُعد:

قامت المحاكم بتنفيذ مجموعة من الدورات عن بُعد مستثمرةً بنيتها لتجاوز الظروف الصحية الاستثنائية التي واجهت العالم نتيجة جائحة كوفيد_19.



تأهيل قضاة الغد:

يهدف هذا البرنامج الذي يمتد على فترة خمس سنوات، إلى إعداد وتأهيل الضباط القضائيين من خلال تزويدهم بالمعلومات والمهارات اللازمة وتمكينهم لشغل مهنة القضاء، وقد تم تنفيذ المرحلة الثالثة للبرنامج واستفاد منها 22 مستهدفاً.



عدد ساعات التدريب (الفئة القيادية)	2020	2019	2018
عدد ساعات التدريب (الفئة الإشرافية)	14	45	39
عدد ساعات التدريب (الفئة التنفيذية)	18	39	39
عدد ساعات التدريب (الهيئة القضائية)	12	25	21
عدد ساعات التدريب (الهيئة القضائية)	13	21	21
نسبة المتدربين (الفئة القيادية)	%96	%100	%100
نسبة المتدربين (الفئة الإشرافية)	%86	%96	%90
نسبة المتدربين (الفئة التنفيذية)	%71	%97	%99
نسبة المتدربين (الهيئة القضائية)	%91	%62	%52
نسبة الموظفين المتدربين في مجال الابتكار	%10	%40	%37
عدد ورش التوعية والتدريب في مجال استشراف المستقبل	17	12	12

محتوى البرنامج



الاستثمار في الكوادر الداخلية

حققت المحاكم نتيجة استثمارها في مواردها البشرية واعتمادها على 47 مدرباً داخلياً من القضاة والموظفين الذين قاموا بتنفيذ 166 دورة تدريبية في مجالات متعددة، أحرزت نتائج إيجابية مكنتها من الاعتماد على موظفيها في تنفيذ التدريب بشكل أكبر عاماً بعد عام.

تدريباً في مجالات متعددة، أحرزت نتائج إيجابية مكنتها من الاعتماد على موظفيها في تنفيذ التدريب بشكل أكبر عاماً بعد عام.

دوران وظيفي وطني متميز

استمر المعدل (للمواطنين) في الانخفاض ليحقق نسبة 0.8% منخفاً بمقدار 1.6 نقطة مئوية عن عام 2019، ما يُظهر نجاح دائرة المحاكم في احتساب المزيد من الولاء المؤسسي.

رغم الظروف الاستثنائية في عام 2020 والتي أدت لارتفاع معدل الدوران الوظيفي العام، إلا أن المحاكم حافظت على سجل متميز في معدل الدوران الوظيفي فيما يخص المواطنين، حيث

مؤشر توظيف متسارع

استمراراً لدور المحاكم والتزاماً بالتوجهات العامة للدولة في إيلاء قضية التوظيف أهمية خاصة، تابعت المحاكم سياساتها في رفع مؤشر التوظيف بنسب متسارعة، إذ حققت ارتفاعاً ملحوظاً في معدل التوظيف خلال عام 2020 بنسبة 84%، أي بزيادة 3 نقاط مئوية عما تم تحقيقه في عام 2019، فيما بلغت نسبة التوظيف 100% في الفئة القيادية، مع ارتفاع جيد في مؤشر التوظيف في الهيئة القضائية ليبلغ 44% مع المحافظة على نسبة 98% في الهيئة الإشرافية، إضافة لارتفاع معدل خدمة المواطنين ليبلغ 11.8 سنة.

التوظيف	2018	2019	2020
نسبة التوظيف العامة	81%	81%	84%
نسبة التوظيف (الفئة القيادية)	100%	100%	100%
نسبة التوظيف (الهيئة القضائية)	37%	39%	44%
نسبة التوظيف (الفئة الإشرافية)	97%	98%	98%
نسبة التوظيف (الفئة التنفيذية)	89%	89%	90%
معدل سنوات الخدمة للمواطنين	10	10	11.8

الدوران الوظيفي	2018	2019	2020
معدل الدوران الوظيفي	3.80%	2.6%	3.9%
معدل الدوران الوظيفي (مواطنين)	2.90%	2.4%	0.8%
معدل الدوران الوظيفي (غير المواطنين)	0.90%	0.2%	3.1%

برامج السعادة والتحفيز للموظفين

إن تحقيق سعادة الموظفين والوقوف على راحتهم ونيل رضاهم من أولويات محاكم دبي، لذا فإن فرق العمل المعنية تبذل قصارى جهدها لإعداد وتنفيذ برامج السعادة والتحفيز التي تستهدف تلبية عدد من المعايير تبعاً للأنظمة والسياسات المعتمدة ضمن المحاكم، ومن ضمن برامج السعادة التي أطلقتها محاكم دبي خلال عام 2020:

- 1) تشكيل فريق عمل سفراء السعادة والإيجابية على مستوى المحاكم يتضمن موظفين من جميع الوحدات التنظيمية وجميع الفئات الوظيفية.
- 2) تنظيم جلسات عصاف ذهني لوضع برنامج متكامل للسعادة والإيجابية في محاكم دبي بمشاركة أعضاء فريق سفراء السعادة وموظفي الدائرة.
- 3) وضع إطار عام لمبادرات السعادة والإيجابية في محاكم دبي وفقاً للمعايير المستهدفة وهي: بيئة العمل، إدارة المواهب، الحوافز والمكافآت، السياسات والأنظمة، التواصل والعلاقات الاجتماعية، الصحة الجسدية والصحة النفسية.
- 4) تنظيم مسابقات عن بُعد للموظفين أثناء فترة العمل عن بُعد، وتنظيم حفل افتراضي لتكريم الفائزين.
- 5) تنظيم ملتقى السعادة الافتراضي وتدشين

- 6) مبادرة دولاب السعادة.
- 6) وضع إطار عام للمكافآت والحوافز في الدائرة ومشاركة الموظفين في وضعها.
- 7) إعداد استبيانات لمعرفة الحاجات الأساسية للموظف قبل وبعد الجائحة.
- 8) تفعيل مبادرة ومضات سعادة بهدف التعريف بالإجراءات والعمليات والمبادرات المتعلقة بالموارد البشرية، وقد شملت عدة برامج وهي: مقتطفات عن السعادة، صحتك تسعدنا، عبّر عن سعادتك، التعريف بالإجراءات والعمليات، التعريف بالمبادرات، قالوا عن السعادة وغيرها.
- 9) الاطلاع على أفضل الممارسات المطبقة في مجال السعادة والإيجابية (دائرة التنمية الاقتصادية، مركز دبي للإحصاء، هيئة المعرفة والتنمية البشرية، الهيئة الاتحادية للموارد البشرية، غرفة تجارة وصناعة دبي).
- 10) إجراء الزيارات الميدانية لجميع موظفي المحاكم عن طريق فريق سفراء السعادة والإيجابية.
- 11) نشر الوعي بطرق الوقاية من كوفيد_19 بهدف المحافظة على صحة وسلامة الموظفين، حيث تم نشر 15 نشرة ومقطع فيديو توعوياً.
- 12) الاحتفاء بيوم السعادة العالمي.
- 13) تنظيم ملتقيات السعادة لموظفي المحاكم.

ملاح السعادة الوظيفية

استمراراً لجهود محاكم دبي في تعزيز معدلات السعادة والرضا لموظفيها جرى إطلاق عدة مبادرات منها:

- برنامج نجوم التميز (اختصاص إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي) لتكريم الموظفين المتميزين بغرض تشجيع الإبداع والابتكار في العمل الحكومي وخلق بيئة عمل محفزة للتميز.
- تكريم أصحاب الاقتراحات المجدية والمطبقة



تعزيز مكانة المرأة

رغم جميع التحديات التي واجهت مسيرة الأعمال في عام 2020، إلا أن مجلس الجوهرة النسائي حرص على الارتقاء بمستوى التواصل الدائم مع الموظفات وذلك من خلال منهجية واضحة في سبيل رفع مؤشر سعادتهن إلى أعلى مستوى. حيث استمر المجلس بتقديم المبادرات والقيام بالفعاليات عن بُعد لتعزيز دور المرأة ودعمها خلال فترة انتشار الجائحة وما بعدها، ومن النشاطات التي قام بها المجلس النسائي والتي تدعم رؤية وشعار



ورسالة المجلس:

- مراجعة المبادرات التي تم اعتمادها من بداية 2020 والتي قد تم تنفيذها مثل: نادي الجوهرة الافتراضي، والجلسات الحوارية المتعددة.

- تشكيل فريق عمل لتنظيم مؤتمر مسيرة المرأة في القضاء حيث تم عقد عدة اجتماعات لوضع خطة وأهداف المؤتمر.
- القيام برحلة ترفيهية داخل البلاد-المخيم الشتوي لمحاكم دبي خلال الشهر الثاني من العام.
- القيام برحلة ترفيهية خارج البلاد لموظفات محاكم دبي- وذلك إلى مدينة براغ (عاصمة جمهورية التشيك) خلال الشهر الثاني من العام.
- إطلاق جلسة رمضان افتراضية لموظفات محاكم دبي في شهر رمضان.
- تفعيل النادي الافتراضي لموظفات محاكم دبي في شهر رمضان بمشاركة الموظفات اللواتي لديهن هوايات في مختلف المجالات.



مبادرة "كسوتهم علينا"

وهي مبادرة أطلقها مجلس الجوهرة النسائي لتوفير كسوة العيد للأطفال الموجودين مع أمهاتهم في المؤسسة العقابية.



الاحتفاء بـ "يوم المرأة الإماراتية"

نظم المجلس النسائي بمناسبة يوم المرأة الإماراتية، جلسة حوارية عن بُعد بعنوان: "التخطيط للخمسين-المرأة سند للوطن" وذلك تقديراً وتكريماً للمرأة ودورها الفعال وإسهاماتها في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في عمليات التنمية في بلادها، كما هدفت الجلسة إلى تسليط الضوء على الجهود المبذولة في خط الدفاع الأول ودور المرأة والتجارب التي مرت بها النساء خلال أزمة جائحة كوفيد_19.



4

تحديات الجائحة واستمرارية الأعمال

“تحويل التحدي إلى فرصة”

فترة الإغلاق التام

مايو

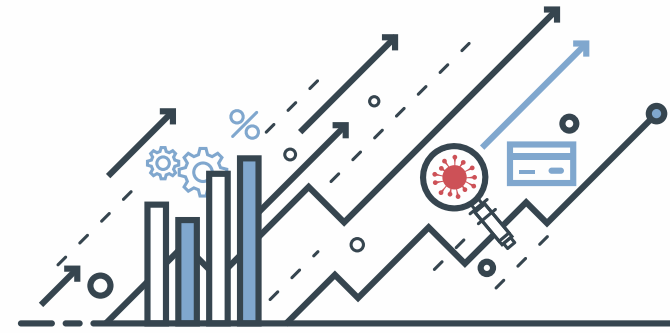
مارس

كان عام 2020 عاماً استثنائياً شهد العالم منذ بدايته أزمة صحية مباغتة أثرت على جميع مفاصل ومجالات الحياة في أغلب دول العالم، وكان لها تداعياتها الكبيرة على مجالات الأعمال والخدمات والاقتصاد وشكلت اختباراً قاسياً لكفاءة أنظمة العمل حول العالم، ولم تكن دولة الإمارات العربية المتحدة بمنأى عن الجائحة شأنها شأن بقية الدول، لكنها أظهرت تفرداً في استجابتها وتعاملها مع الظروف التي أنتجتها. وبدورها؛ قامت محاكم دبي بتفعيل السيناريوهات البديلة الموضوعية على أهم عملياتها برهاناً على جهودها الدؤوبة في مواصلة تقديم خدماتها وتفاني موظفيها في تلبية حاجات المتعاملين، وذلك بناءً على خطط وإجراءات برامج استمرارية الأعمال، ما سارع في استجابتها حين الإعلان عن البدء في اتخاذ الإجراءات الاحترازية وذلك بعد تحليل درجة الحيوية والأهمية للأعمال وتصنيف العمليات والخدمات وتحديد الكادر الوظيفي المطلوب لاستمرارية الأعمال عن بُعد وتحديد الأدوات والأنظمة والممكنات اللازمة لضمان تقديم خدماتها بالجودة نفسها. ونقدم لكم في هذا الباب الاستثنائي من التقرير السنوي خطة استمرارية الأعمال وسيناريوهات العمل البديلة والإجراءات والمبادرات والخدمات

التي أطلقتها محاكم دبي أثناء فترة التصدي لجائحة كوفيد_19 وجهودها في سياق العمل عن بُعد، إضافةً لخطة الرجوع الجزئي في مرحلة الرجوع، تليها بعض الخطط المستقبلية المقرر اتباعها مستقبلاً. ونظراً لاعتماد محاكم دبي في تقديم خدماتها على الأنظمة الذكية والإلكترونية وتوجهها بشكل كبير إلى التحول الرقمي والاورقي في تقديم خدماتها منذ عدة سنوات، فقد عزز ذلك ما تم اتخاذه من إجراءات احترازية ضمن خطة المحاكم عبر الالتزام بما حثت عليه وزارة الصحة ووقاية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة ودائرة الموارد البشرية لحكومة دبي وبشكل لا يؤثر على حسن سير العمل في المحاكم رغم اتخاذ الإجراءات الوقائية ضماناً لسلامة الموظفين والمتعاملين، كالعمل عن بُعد وتقديم الخدمات من خلال أنظمة الاتصال المرئي والتطبيقات الذكية والإلكترونية، إضافةً لاعتماد التوثيق المدني عن بُعد دون حاجة لاجتماع الموظف بالأطراف، كما جرى العمل بشكل كامل بنظام الدفع الإلكتروني. ووفقاً للإجراءات فإن المتعامل ينال نسخة من المعاملة دون الحاجة لانتقاله لمبنى المحاكم كما يُنظر في دعاوى التنفيذ عن طريق أنظمة الاتصال المرئي.

الهيكل التنظيمي لإدارة نظام استمرارية الأعمال لمحاكم دبي





الإطار الاستراتيجي العام في محاكم دبي للتصدي للجائحة

يعود الفضل في التميز والنجاح باستمرارية تقديم الخدمات في محاكم دبي بكفاءة وجودة عالية أثناء فترة التصدي للجائحة إلى دعم البنية التحتية التقنية وتطوير الأنظمة الإلكترونية التي عملت المحاكم على ترقيتها خلال السنوات الماضية. كما تجدر الإشارة إلى أن المحاكم حققت الأهداف والتطلعات بحصولها على نسبة 91% تقييم المتعاملين

لخدمة الجلسات القضائية عبر تقنية الاتصال المرئي في فقرة العمل عن بعد، الأمر الذي يدل على حجم الجهود التي بذلتها المحاكم الثلاث الابتدائية والاستئناف والتمييز من أجل مواصلة عقد الجلسات، وتقديم الخدمات بالشكل الاعتيادي، وذلك ضمن الإطار الاستراتيجي العام الذي انتهجته المحاكم للتصدي للجائحة.

خطة استمرارية الأعمال والاستجابة الشاملة

خطة العمل

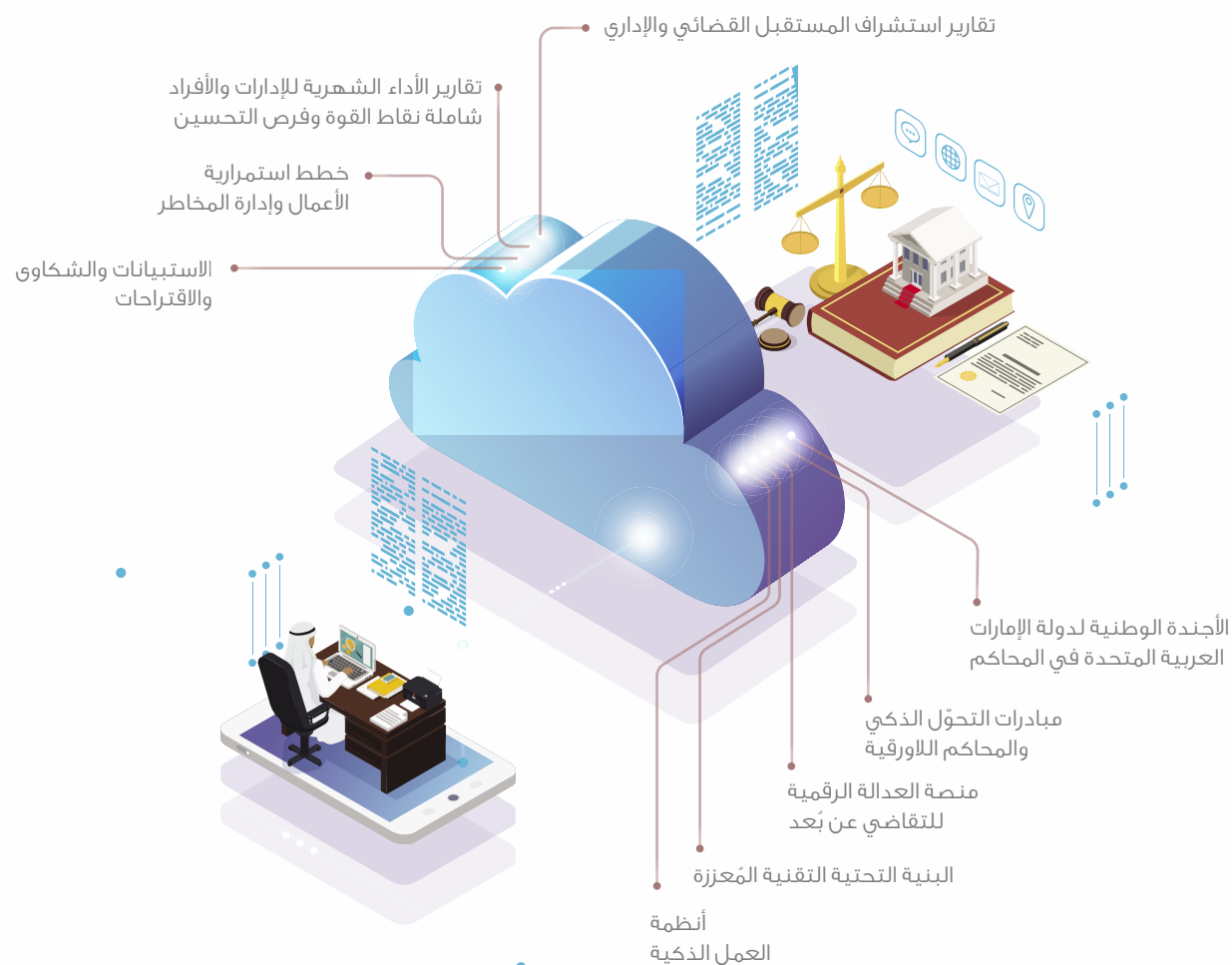
- تحديد الخدمات الحيوية لتفعيل خطة استمرارية الأعمال ولمواصلة المحاكم تقديم خدماتها دون توقف.
- تفعيل خاصية العمل عن بعد لتقديم الخدمات وتوظيف التكنولوجيا بما يخدم استمرارية الأعمال.
- تحديد الأطراف المعنية ذات الاعتمادية في استمرارية الأعمال لتوفير الآتي:
 - توفير خط للدعم الفني.
 - توفير برنامج المحادثات الفورية للموظفين.
 - توفير أجهزة الحاسب المحمول.
 - توفير صلاحية الدخول على الملفات
- المشتركة والأنظمة والبريد الإلكتروني.
- توفير صلاحية الدخول على أنظمة الجهات الحكومية.

مؤشرات كفاءة العمل عن بعد

- إمام الكادر الوظيفي بتقنيات العمل عن بعد.
- توفر آلية لمتابعة تسجيل الحضور والانصراف عن بعد للموظفين.
- توفر الأنظمة الإلكترونية وإجراءات تفعيل وسائل التواصل وعقد الاجتماعات عن بعد.
- متابعة مستوى إنجاز المهام عن بعد والموافاة بالتقارير اليومية لمستوى إنتاجية العمل.

محركات تفعيل العمل عن بعد في محاكم دبي

- عملت محاكم دبي على مواكبة تطلعات حكومة دبي بصفتها حكومة استباقية ومرنة تستشرف المستقبل وتؤمن بطاقتها لاسيما طاقة موظفيها في ظل مختلف الأزمات، وقد برهن على ذلك حسن استثمار وتوظيف التقنيات التي تبنتها محاكم دبي لتفعيل العمل عن بعد فور تفشي الجائحة وإعلان حالة الطوارئ في الدولة، وتتجلى محركات تفعيل العمل عن بعد في محاكم دبي من خلال:
 - الأجنحة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة
 - تقارير استشراف المستقبل القضائي والإداري.
 - تقارير الأداء الشهرية للإدارات والأفراد شاملة نقاط القوة وفرص التحسين.
 - خطط استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر.
 - الاستبيانات والشكاوى والاقتراحات.
- منصة العدالة الرقمية للتقاضي عن بعد.
- البنية التحتية التقنية المعززة.
- أنظمة العمل الذكية.



الأداء العام لمحاكم دبي في ظل كوفيد_19

ما استجد من أعمال في فترة الجائحة

- ندب الخبراء شفاهةً (يقوم القاضي بطلب رأي الخبير بشكل شفهي ما يساعد على اختصار الوقت).
- أصبحت جميع الجلسات عن بُعد.
- قلة الإنابات القضائية.
- علانية الجلسات وسهولة حضور فئات المجتمع عبر الموقع الإلكتروني لمحاكم دبي.
- وقف القيد.



ISO 22301:2012



الجهود الاستباقية لمحاكم دبي

- تعدد جائحة كورونا من أشد الأزمات التي أثرت على عمل القطاعات الحكومية بشكل عام، لكنها لم تتمكن من التأثير على القطاع القضائي في محاكم دبي بشكل كبير، حيث اتضح أن التجربة الاستباقية للتحويل الرقمي في محاكم دبي كان لها أثر إيجابي على العمل عن بُعد أثناء تفشي الجائحة، وذلك بفضل الممارسات الاختبارية التي أعدت لها محاكم دبي بشكل استباقي وعملت على تهيئة الممكنات وتمكين البنية التحتية التي تدعمها بشكل كفؤ في أوقات الأزمات والطوارئ.

الجهود الاستباقية في خدمة المتعاملين

- إطلاق منصة العدالة الرقمية.
 - مراعاة احتياجات المتعاملين ودعمهم بالإمكانيات اللازمة كتوفير التطبيقات الذكية الداعمة لعملية التقاضي.
 - إطلاق حزمة الاتصال المرئي.
 - إطلاق خدمة "وياك" للرد على استفسارات المتعاملين من خلال التطبيق الذكي.
- الجهود الاستباقية لتعزيز جهود العاملين**
- حصول محاكم دبي على أيزو استمرارية الأعمال (ISO 22301:2012).

تصنيف الخدمات وقنوات توفرها في محاكم دبي

استكمالاً للجهود المبذولة في الدولة لضمان الحد من انتشار كوفيد_19، فقد قررت محاكم دبي تطبيق وتفعيل العمل عن بُعد وذلك من خلال تقديم خدماتها الإلكترونية عبر عدة قنوات، إضافة

لتصنيف الخدمات والعمليات إلى ثلاث فئات تبعاً لأهميتها أثناء الأزمات والكوارث، وهي: الخدمات الأساسية، والخدمات الداعمة، والخدمات غير الأساسية.

نسبة تجاوب المتعاملين %100

خدمات غير أساسية



فصل الدعاوى
(الدعاوى والجلسات الجديدة)



توثيق الأحوال الشخصية



إدارة الاتصال والتسويق

خدمات أساسية



خدمات تقنية

الداعمة



تسجيل تسوية النزاعات



جلسات تسوية النزاعات



تسجيل القضايا



فصل الدعاوى
(المحجوزة للحكم)



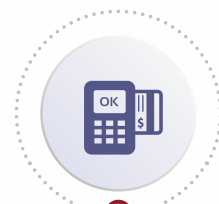
تنفيذ الأحكام



توثيق الكاتب العدل



تصديق عقود الزواج



الخدمات المالية والإدارية



خدمات الموارد البشرية



مكتب المدير العام / المستشارين



الاستراتيجية والتخطيط



الإشهاد الذكي



طلبات ولوائح الدعاوى

موقع إلكتروني مركز تعهيد مركز خدمة مركز اتصال تطبيق ذكي

قطاع إدارة الدعاوى

إدارة إعداد الدعاوى

تسعى إدارة إعداد الدعاوى إلى التميز في جميع خدماتها، واعتماداً على سواعد كوادرها الوطنية المدربة في ظل حكومة دبي الإلكترونية والذكية

تمكنت من إنجاز 2,277 ملف دعوى خلال فترة العمل عن بُعد، ما يبرهن على مثابرة الإدارة في أداء واجبها وعدم التباطؤ في تقديم خدماتها، كما يدعم ذلك وصول نسبة الدعاوى المنجزة في محكمة الاستئناف إلى 99%.

2,277

حجم العمل الكلي لملفات الدعاوى

الاستئناف

الابتدائية



950



الدعاوى المسجلة

1,327

942



الدعاوى المحالة

1,182

%99



نسبة الإنجاز %

%89

إدارة إسعاد المتعاملين

تؤمن محاكم دبي بأن إسعاد المتعاملين ما هو إلا انعكاس لسعادة الموظفين أنفسهم، وهكذا يتجلى الهدف الأسمى الذي تسعى إليه المحاكم من خلال الجهود المبذولة من قبل هذه

الإدارة. ولضمان كُسب رضا وسعادة المتعاملين فقد رفعت المحاكم عدد فريق عمل الإدارة ليقفوا على تلبية مطالب المتعاملين ويحققوا استمرارية تقديم الخدمات بذات الجودة التي تميزت بها محاكم دبي.

الخدمة	عدد الخدمات
توثيق معاملات الكاتب العدل	5,285
تسليم الصيغة التنفيذية مع تدقيق الرسوم	4,334
واتس آب Whats App	21,222
ويك: توفير قناة تواصل مباشرة مع الأقسام لسرعة تنفيذ الطلبات وإبداء الملاحظات	21,950
شور: زيادة الطلب على الخدمة وسهولة الحصول على الاستشارة عبر الهاتف	55
خدمات مركز الاتصال ارتفاع إحصائيات عدد المكالمات والاستفسارات	2,693
المحادثة الفورية ارتفاع إحصائيات عدد المكالمات والاستفسارات	11,233
الإشهادات التحول الإلكتروني لإصدار الشهادات	265



إدارة الأحوال الشخصية

تضافرت جهود جميع العاملين في إدارة الأحوال الشخصية لاستمرار تقديم خدماتهم، حيث وصل عدد الجلسات التي تم عقدها في قسم التوجيه والإصلاح الأسري إلى 2,640 جلسة، كما بلغت نسبة التسوية في قسم تسوية الأحوال الشخصية 98%.

قسم تسويات الأحوال الشخصية

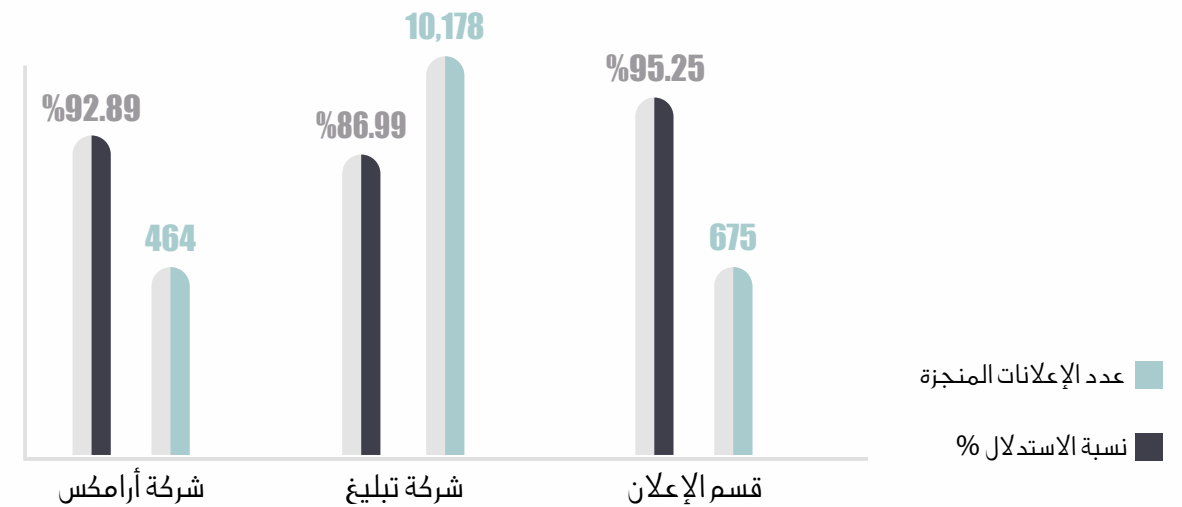
نسبة التسوية (التركات ودعاوى الاسرة)	%98
نسبة الإحالة	%1.2
ملفات التسوية (التركات ودعاوى الاسرة)	30
ملفات تسوية تركات المسلمين وغير المسلمين	12
ملفات الإحالة (التركات ودعاوى الاسرة)	4
مبالغ تسويات التركات	51,920,000
مبالغ تسويات التنفيذ	214,089

قسم التوجيه والإصلاح الأسري

الملفات الجديدة	563
الجلسات عن بُعد	2,640
تسوية الحالات	390
نسبة تسوية الحالات	%79

كما أنها استمرت في تقديم الخدمات للمحامين حيث بلغ عدد خدماتها لهذه الفئة 283 خدمة، إضافةً لخدمات الترجمة التي بلغ عددها 572 مهمة قُدمت عبر الاتصال المرئي.

إدارة خدمات القضايا واصلت إدارة خدمات القضايا مسيرتها في تقديم خدماتها وبنسبة 100%، حيث بلغ العدد الإجمالي لخدمات الخبراء 1,250 خدمة، قُدمت عبر البريد الإلكتروني خلال فترة العمل عن بُعد،



الخدمة	عدد الخدمات المقدمة
خدمة الخبراء	1,250
خدمة المحامين	283
خدمة الترجمة	572
إصدار وتجديد قيد مندوب محامي	92
الاشتراك / تجديد الاشتراك بالخدمات الإلكترونية	65
إصدار شهادة حضور محامي مقيد / متدرب	121
تكليف أو إلغاء أو استبدال الخبير	852
استلام تقارير الخبرة	912
صرف أمانة خبرة	880
تجديد قيد / تحديث بيانات خبير	35
ندب واستقطاب خبراء	43
تدقيق ملفات الخبراء	113 خبيراً

إدارة الكاتب العدل

استطاعت إدارة الكاتب العدل القيام بكافة الإجراءات مع بداية الجائحة وإعلان العمل عن بُعد باستخدام التقنيات الحديثة، حيث تم الإعلان عن استقبال المعاملات عبر قنوات الاتصال المرئي ومن خلال البريد الإلكتروني الموحد الذي تم من خلاله إرسال المعاملة المصدقة للمتعامل، كما

أن جميع الجهود في الإدارة تضافرت لضمان استمرارية قطاع الأعمال واستقبال مجمل أنواع المعاملات من العقود والوكالات للمواطنين والمقيمين، إضافةً إلى استقبال المعاملات عبر التطبيقات المعتمدة من الدائرة، وبيّن الجدول المرفق إحصائيات المعاملات المنجزة في فروع الإدارة خلال فترة العمل عن بُعد:

عدد المعاملات	الفرع
238	الرئيسي
2,682	البرشاء
4,463	الطور
3	حتا
436	البرشاء مول
1,262	مركز وافي
1,991	المعاملات التي أنجزت عن بُعد
868	معاملات المتعاملين خارج الدولة

إدارة التنفيذ

في إطار تداعيات جائحة كوفيد_19 وانعكاسها سلباً على الجوانب الاقتصادية لدول العالم ونظراً للظروف الصحية والمالية العالمية، ووفقاً لقرار مجلس الوزراء تم إصدار قرارات من السادة المرفق:



إدارة مركز التسوية الودية للمنازعات استكمالاً لجهود المحاكم باعتمادها على اللوائح والنظم القانونية بما يحقق مبدأ العدالة ويضمن حقوق الأطراف بالتراضي، واصلت إدارة التسوية الودية والمنازعات جهودها في تسوية

النزاعات عن بُعد خلال فترة انتشار الجائحة، حيث تم النظر في المنازعات بواسطة عدد من المصلحين من أهل الخبرة تحت إشراف القاضي المختص، وحين تتعذر تسوية النزاع ودياً يُحال للمحكمة المختصة.

إدارة الاتصال والتسويق المؤسسي "المرونة التنظيمية في مواجهة التحديات" حققت أقسام إدارة الاتصال والتسويق المؤسسي مستوى عالٍ من الأداء خلال فترة العمل عن

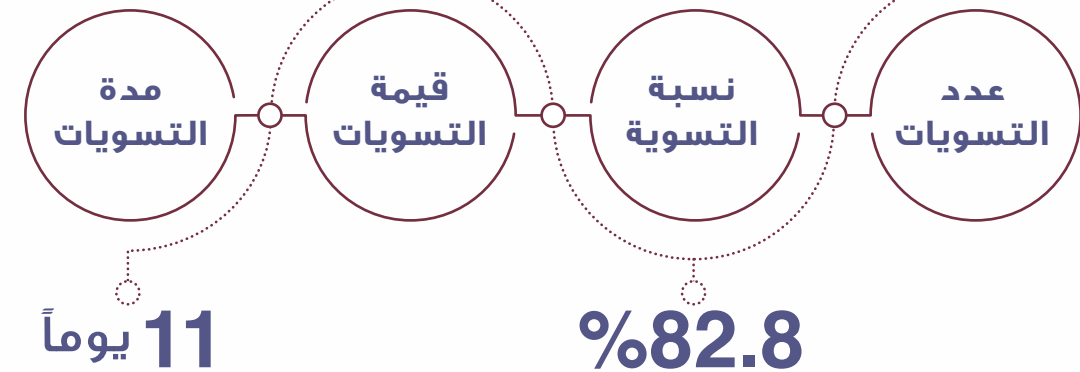
بُعد، ما يوضح سلامة استثمار نظام العمل عن بُعد في استمرارية الأعمال وتقديم الخدمات.

قنوات الاتصال



843,915,663.3

284



قطاع الدعم المؤسسي والاتصال

إدارة تقنية المعلومات

"التحول الذكي بات يجني ثماره اليوم في ظل أزمة كورونا"

عدد معاملات الكاتب العدل المدفوعة إلكترونياً خلال فترة كوفيد_19 يفوق 3,600 معاملة. تمكين الدفع عن بُعد لمعاملات الإشهادات عدد معاملات الإشهادات المدفوعة إلكترونياً خلال فترة الجائحة يفوق 2,900 معاملة. تمكين الدفع عن بُعد لخدمات التوريد العام عدد المعاملات المدفوعة إلكترونياً خلال فترة كوفيد_19 يفوق 700 معاملة. عمليات البرمجة والتطوير تتم داخلياً بنسبة تفوق الـ 95% ما يسمح بالاستجابة السريعة ودعم الأنظمة ومساندة قطاع الأعمال في أداء مهامه. القدرة على تطوير التطبيقات والأنظمة بشكل سريع لتمكين الانتقال إلى نموذج العمل عن بُعد.

واصلت إدارة تقنية المعلومات في محاكم دبي تقديم خدماتها لدعم الأنظمة الإلكترونية ومساندة جهود القضاة والعاملين لاستمرار أعمالهم خلال فترة العمل عن بُعد، ومن أبرز إنجازات الإدارة:

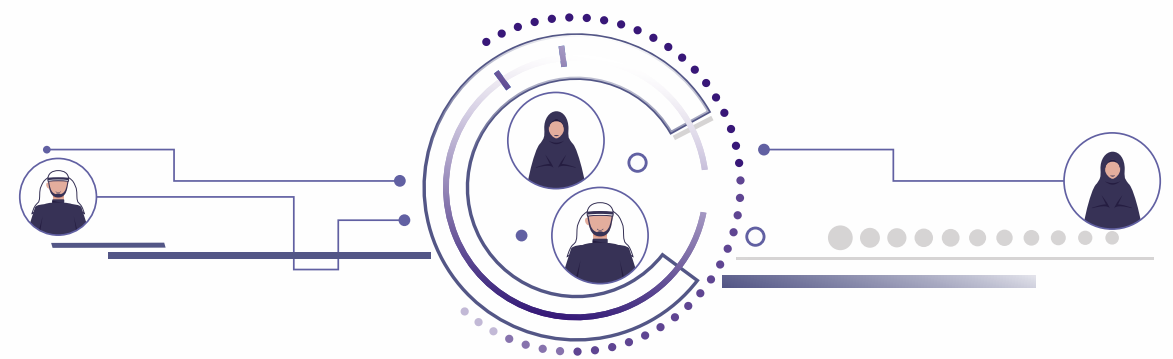
- أتمتة جميع الخدمات
- الخدمات التي لم تكن عن بُعد أو شبه إلكترونية، أصبحت إلكترونية 100%.
- تمكين الدفع عن بُعد لمعاملات الكاتب العدل

مقارنة الأداء لكل من النصف الأول من عامي 2019 و 2020 لمحاكم دبي

رغم صعوبة التحديات أثبتت محاكم دبي استحقاقها الوصول للعالمية وجدارتها بالتنافسية الدولية حيث حافظت على 84% من أدائها خلال النصف الأول من عام 2020 الذي شهد ذروة انتشار الجائحة وتعطل الكثير من الخدمات العامة في مختلف دول العالم، إذ جاءت نسبة محافظة المحكومة الابتدائية على أدائها 84% مع معدل فصل وصل إلى 90%، في حين أن محكمة الاستئناف حافظت على 72% من أدائها بإحرازها نسبة 89% لعدد القضايا المسجلة، وتنفرد محكمة التمييز بمحافظتها على 97% من أدائها ما عزز تسريع زمن الحصول على الجلسة الأولى بمعدل 169%.

المحاكم الابتدائية.. حافظت على 84% من أدائها

الخدمة	النصف الأول 2019	النصف الأول 2020	المحافظة على الأداء %
عدد الأحكام	15,594	12,147	78%
عدد القضايا المسجلة	13,739	11,837	86%
متوسط عدد الأحكام لكل قاضٍ	183	170	93%
متوسط زمن الحكم من تاريخ التسجيل	120	104	86%
معدل الفصل	113%	102%	90%
متوسط زمن الحصول على الجلسة الأولى	27 يوماً	35 يوماً	71%



إدارة الموارد البشرية

تعمل محاكم دبي على تبني العديد من المبادرات المتعلقة بالسياسات والأنظمة والإجراءات، علاوةً على نشرها والتعريف بها لجميع المعنيين ومنها:

- **مبادرة "مضات سعادة"**: التي تتنوع برامجها لإسعاد الموارد البشرية.
- **مبادرة "مبارة"**: للتعريف بالمهام والمسؤوليات الخاصة بالوظائف الرئيسية والمساندة في محاكم دبي.
- **مبادرة "ابتكر مع الموارد البشرية"**: بهدف تشجيع الموظفين والفئات المستهدفة الأخرى على الاستمرار في إجراء الأبحاث والدراسات والإسهام في طرح الأفكار التطويرية.

الإحصائية	البيان
6	عدد اجتماعات لجنة استمرارية الأعمال وفريق الطوارئ والأزمات
2,104	إجمالي عدد الموظفين المشاركين في الورش
126	إجمالي عدد الورش والتدريب عن بُعد
61	عدد المدربين الداخليين في فترة العمل عن بُعد
68	الاقتراحات التطويرية
83	تقارير ومواد معرفية
1,163	إجمالي المواد التسويقية والتصاميم المنتجة

العودة إلى مقر العمل

- منازلهم من أجل المحافظة على جودة الأداء.
- توفير صلاحية الدخول للنظام القضائي والمستندات عن بُعد والمكتبية الإلكترونية.
- توفير نظام إدارة الطلبات الذكية من خلال الأجهزة الذكية.
- توفير نظام الدخول على بوابة القوانين والتشريعات والمبادئ القانونية.
- توفير نظام إدارة الأحكام عن بُعد ونشر الأحكام الإلكترونية.

الموظفون

- تأهيل طاقم عمل داخلي لقياس درجة حرارة الموظفين العائدين للعمل والتأكد من سلامتهم.
- تقسيم الموظفين على عدة مكاتب واستمرار عدد منهم بالعمل عن بُعد لضمان التباعد الاجتماعي.

- التعقيم المستمر للمكاتب والمرافق لمرتين يومياً.
- وضع زجاج عازل بين نوافذ تقديم الخدمة ومتلقيها.

المتعاملون

- منع الدخول لمبنى المحكمة بحال إمكانية تنفيذ الطلب إلكترونياً.
- ضمان التباعد الاجتماعي من خلال وضع إشارات على أماكن الانتظار والجلوس.
- دعم قنوات التواصل التي يفضلها المتعاملون.
- حصر دخول المتعاملين من مدخل واحد لضمان فحصهم والتأكد من سلامتهم.
- التعقيم المستمر للمرافق.

اندرجت ضمن خطة محاكم دبي في الرجوع لمقر العمل قائمة من الإجراءات والعمليات التي تم اتخاذها والتأكد من استيفاء شروطها قبل عودة العاملين إلى مقر عملهم، وهذه أهم الخطوات الإجرائية لعودة الموظفين:

- التأكد من جاهزية أماكن العمل.
- التأكد من جاهزية حافلات نقل الموظفين.
- التأكد من جاهزية البنية التحتية التقنية.
- تحديد عدد العمليات/الخدمات والقضاة والموظفين.
- التواصل مع الموظفين.
- تحديد مواقع مواقف سيارات الموظفين حسب نسبة العودة.
- التواصل مع الجمهور.

التدابير الاحترازية

نسبة التزام المحاكم بالإجراءات الاحترازية 100% تعددت الممارسات الاختبارية التي عملت محاكم دبي على تبنيها والبدء بها منذ إعلان قرار عودة الموظفين إلى أماكن عملهم، حيث عملت على تطوير الممكنات التي تدعمها في أوقات الأزمات والطوارئ، إضافة لاتخاذ التدابير والإجراءات الاحترازية لكل من المتعاملين والموظفين والسادة القضاة على النحو التالي:

السادة القضاة

- البدء بنظام العمل من المنزل للسادة قضاة التمييز والاستئناف منذ عام 2014.
- تهيئة بيئة عمل مكتبية للسادة القضاة في

محكمة الاستئناف.. حافظت على 72% من أدائها

الخدمة	المنصف الأول 2019	المنصف الأول 2020	المحافظة على الأداء %
عدد الأحكام	6,202	4,634	74%
عدد القضايا المسجلة	5,767	5,111	89%
متوسط عدد الأحكام لكل قاضٍ	129	101	78%
متوسط زمن الحكم من تاريخ التسجيل	122	149	78%
معدل الفصل	109%	90%	82%
متوسط زمن الحصول على الجلسة الأولى	38 يوماً	63 يوماً	35%

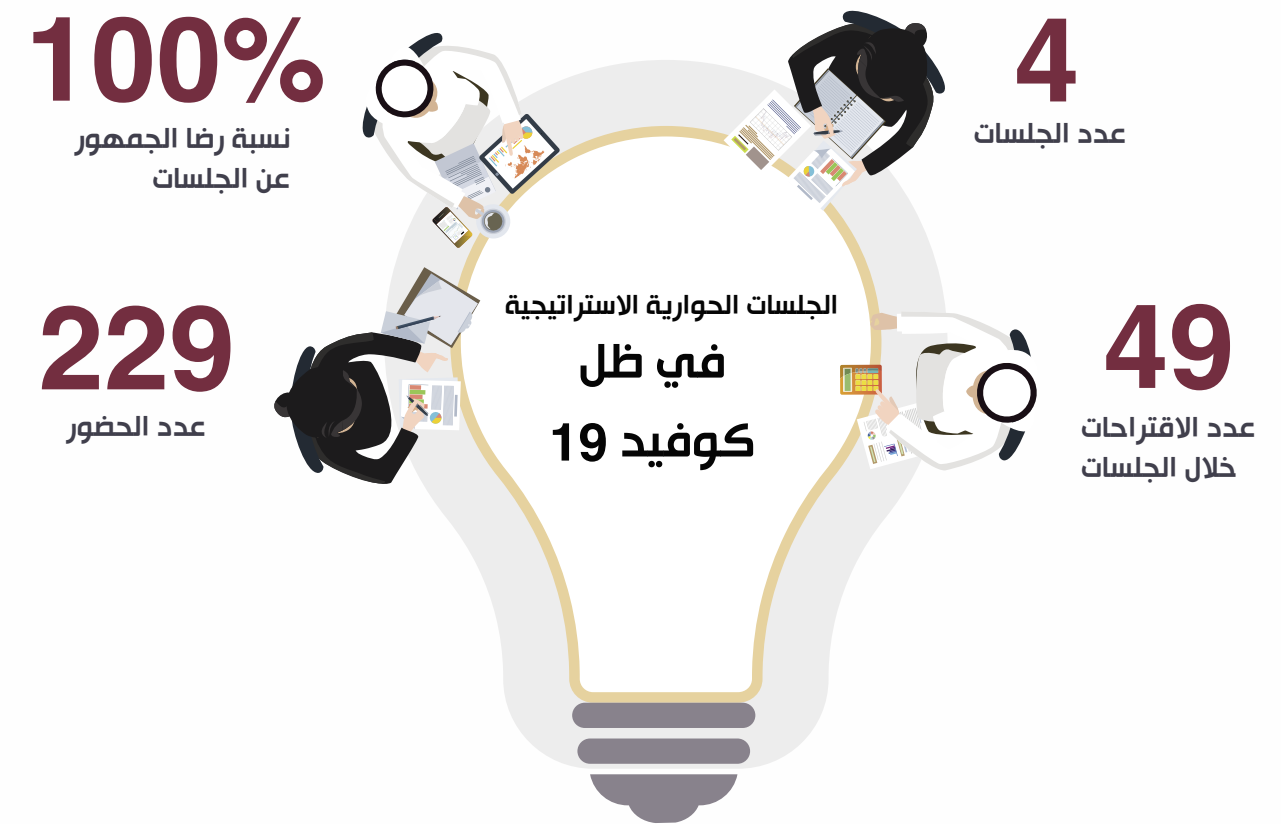
محكمة التمييز.. حافظت على 97% من أدائها

الخدمة	المنصف الأول 2019	المنصف الأول 2020	المحافظة على الأداء %
عدد الأحكام	1,536	1,194	77%
عدد القضايا المسجلة	1,437	1,297	90%
متوسط عدد الأحكام لكل قاضٍ	54	42	78%
متوسط زمن الحكم من تاريخ التسجيل	102	84	82%
معدل الفصل	107%	92%	85%
متوسط زمن الحصول على الجلسة الأولى	56 يوماً	39 يوماً	169%

تطوير العملية الإدارية والقضائية خلال الأزمة وما بعدها

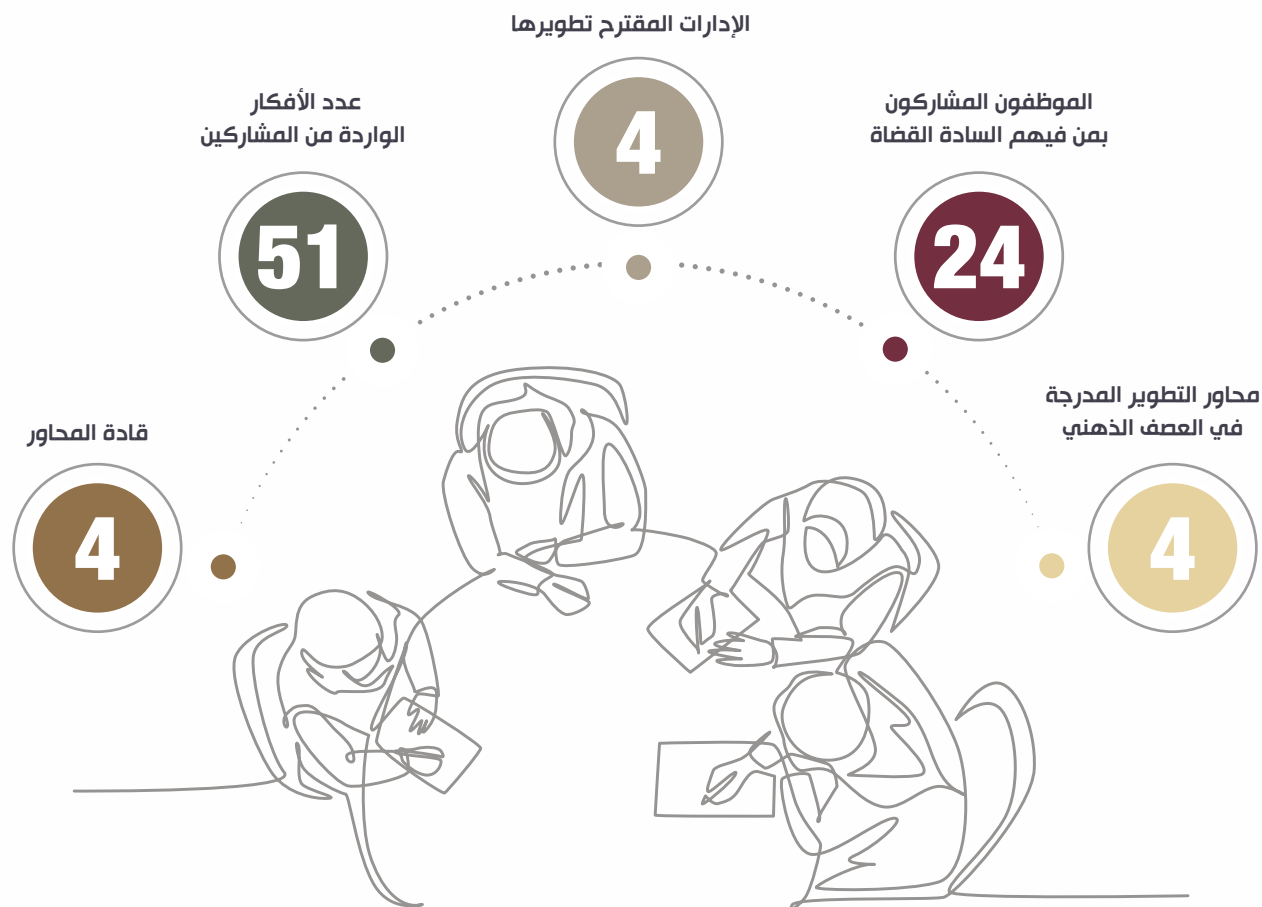
الجلسات الحوارية الاستراتيجية في ظل كوفيد _ 19

الجلسات الحوارية هي منصة إلكترونية مُتاحة لجميع موظفي محاكم دبي، يُستضاف فيها السادة القضاة والموظفون ذوو الخبرة، حيث يتم تسليط الضوء على الأبعاد الاستراتيجية التي تسهم في دعم المعرفة لموظفي وموظفات محاكم دبي، وتُدار الجلسات من قبل أقسام إدارة الاستراتيجية واستشراف المستقبل. وتبين الإحصائية المرفقة أهم مخرجات الورش الحوارية الاستراتيجية في ظل أزمة كوفيد_19:



جلسة العصف الذهني حول العمل ما بعد كوفيد _ 19

هدفت الجلسة إلى الوصول لاستراتيجيات مُبتكرة وأفكار جديدة من شأنها ترسيخ روح العمل والتفكير الجماعي، وإشراك العاملين من مختلف الفئات الوظيفية في تعزيز مسيرة العمل ضمن المحاكم وتحدي الظروف التي نشأت نتيجة الوضع العالمي الذي فرضته أزمة كورونا، وطرح الأفكار والمقترحات لما ستكون عليه صورة المحاكم بعد انتهاء الأزمة. وهذه أهم مخرجات جلسة العصف الذهني الخاصة بالعمل ما بعد أزمة كورونا:



5

الحصاد الإعلامي



محاكم دبي تختصر الزمان والمكان والمال في "محكمة C³"

تنطلق محاكم دبي نحو المستقبل بمشروع "محكمة C³" الذي تدمج من خلاله درجات التقاضي الثلاث في محكمة واحدة، و تختصر المدة الزمنية للتقاضي إلى 30 يوماً بدلاً من 305 أيام، وبذلك تصبح أول محكمة في العالم تختصر درجات التقاضي الثلاث في دائرة واحدة.

377 مليوناً و 86,1652 درهماً مبيعات محاكم دبي

في "المزادات الذكية" خلال النصف الأول من عام 2020

توفر إدارة التنفيذ بمحاكم دبي خدمة ذكية "للمزادات العلنية" التي تتيح للجمهور الاطلاع على المزادات القضائية المتعلقة بالدعاوى والتنفيذ، عبر إشهار المزاد من خلال التطبيق الذكي المتوفر على الأجهزة الذكية مع إمكانية معاينة الأموال المباعة والمزايدة عليها في أي وقت ومن أي مكان في العالم وفق أفضل أسس الحوكمة لضمان النزاهة وتحقيق العدالة، ويأتي طرح هذه الخدمة ضمن جهود محاكم دبي في تقديم أفضل الخدمات الذكية واللوجستية للمتعاملين، وتوفير الوقت والجهد على المتعاملين لسهولة استخدام التطبيق الذكي.



في الحصول على هذه الجائزة، والمساهمة بصورة فاعلة في دفع مسيرة التنمية والتقدم والازدهار إلى آفاق جديدة تواكب تطلعات القيادة وطموحات شعبنا في الوصول إلى المرتبة الأولى عالمياً في جميع المجالات.

محاكم دبي تحصد جائزة القمة الخليجية للموارد البشرية عن فئة الابتكار

حصدت محاكم دبي جائزة القمة الخليجية للموارد البشرية، التي تنظم سنوياً تقديراً لمساهمات وإنجازات الحكومات ومنظمات الأعمال والأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث حازت إدارة الموارد البشرية على أفضل مبادرة عن فئة الابتكار في القطاع الحكومي وذلك لترشيحها مبادرة "وظيفتي"، وبهذه المناسبة أعرب مدير إدارة الموارد البشرية في محاكم دبي السيد عبد الواحد كلداري عن سعادته بالجهود التي أثمرت



مدير عام محاكم دبي ي دشّن "لوحة الخمسين ابتكار" و "شريط الخدمات الذكية"

دشن سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي منصة "لوحة الخمسين ابتكار" و "شريط الخدمات الذكية" ضمن أسبوع الإمارات للابتكار وذلك بحضور سعادة القاضي عبدالقادر موسى نائب مدير عام محاكم دبي والسادة رؤساء المحاكم ومدراء القطاعات والإدارات.

مكتوم بن محمد يصدر اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم منح صفة الضبطية القضائية لحكومة دبي

أصدر سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، رئيس اللجنة العليا للقاضي بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم منح صفة الضبطية القضائية لحكومة دبي. وحددت اللائحة مهام اللجنة وصلاحياتها، ووفقاً للقرار تمنح الصفة وتلغى بقرار إداري يصدر في هذا الشأن عن المدير العام للجهة الحكومية، بعد التنسيق المسبق مع اللجنة العليا للتشريعات، وعلى الجهات الحكومية عند إعداد القرار الإداري، الالتزام باستخدام النماذج المعتمدة لدى اللجنة في هذا الشأن.



مدير عام محاكم دبي

يدشن التقرير السنوي لعام 2019 تحت عنوان "منصة العدالة الرقمية"

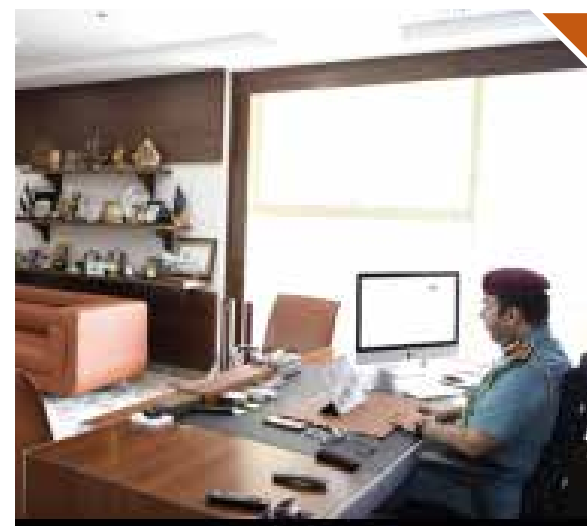
دشن طارق عيد المنصوري، مدير عام محاكم دبي، التقرير السنوي لعام 2019، تحت عنوان "منصة العدالة الرقمية"، الذي يوثق أنشطة المحاكم والإنجازات التي تحققت سنوياً، إلى جانب المعلومات المهمة عن محاكم دبي وقطاعاتها، حيث تضمن التقرير السنوي الخطة الاستراتيجية للمحاكم 2017_2021 والمشاريع والمبادرات المنجزة.



محاكم دبي تكشف عن آلية تنفيذ الأحكام عن بُعد

كشفت محاكم دبي عن آلية تنفيذ الأحكام في الإمارة خلال تطبيق الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة في سبيل مكافحة جائحة كوفيد_19، وذلك عبر استخدام تقنيات الاتصال عن بُعد، وبينت المحاكم أن تنفيذ الأحكام يأتي ضمن 5 آليات، منها ما يتمثل في تقديم كافة الطلبات والملفات التنفيذية عن بُعد، والنظر في دعاوى وطلبات التنفيذ عن بُعد، والتعامل مع طلبات تقسيط المبالغ المحكوم بها عن بعد وغيرها من الآليات.

تطوير الأنظمة الإلكترونية القضائية تستعرض التكامل الرقمي للخدمات



عقدت اللجنة العليا لتطوير الأنظمة الإلكترونية القضائية، اجتماعها الثاني عن بُعد، برئاسة اللواء الدكتور أحمد ناصر الريسي مفتش عام وزارة الداخلية. واستعرضت اللجنة التطورات والجهود المبذولة لتفعيل وتشغيل واستخدام التقنيات الحديثة، ومنصة التكامل الرقمي للخدمات والإجراءات المتبادلة، مساهمة في دعم اللجان وفرق العمل. كما أنه تم تفعيل المنصة في جميع النيابة التخصصية في دبي، حيث نفذت "محاكم دبي" تداول الجلسات لجميع أنواع القضايا بنسبة 100%.



طارش المنصوري: خطة لمراجعة آليات تقديم الخدمات بعد الأزمة

قال طارق المنصوري مدير عام محاكم دبي، إن حلول التقاضي عن بُعد باستخدام الوسائل التقنية، أمست ضرورة وخياراً حتمياً، وليست ترفاً، في ظل الالتزام بالتدابير الاحترازية والوقائية لمكافحة كوفيد 19 ومنع تفشيه، واتباع تعليمات التباعد الجسدي ومنع التجمعات، كاشفاً عن أن الدائرة تدرس مقترحات جديدة أبعد من "التقاضي الإلكتروني" الذي يتم بوجود القاضي وأطراف الدعوى خلال انعقاد الجلسة.



مدير عام محاكم دبي يعقد لقاءً مفتوحاً مع السادة القضاة عن بعد

عقد سعادة طارق عيّد المنصوري مدير عام محاكم دبي، لقاءً مفتوحاً مع القضاة عن بُعد، تماشياً مع الإجراءات الوقائية والاحترازية لمواجهة جائحة كوفيد_19، وحفاظاً على سلامتهم خلال الفترة الحالية. حيث اطلع مدير عام محاكم دبي، خلال الاجتماع، على نتائج الأداء للمحاكم بمختلف مستوياتها خلال الفترة المنصرمة، وعلى الصعوبات والتحديات التي تواجههم لمناقشتها.



محاكم دبي تنقل خدمات المحكمة العمالية والتنفيذ إلى المبنى الجديد في العوير

أعلنت محاكم دبي عن نقل جميع خدمات المحكمة العمالية ومحكمة التنفيذ، إلى المبنى الجديد في منطقة العوير، سعياً منها لتسهيل وتسريع إجراءات المتعاملين، عبر خطوات سباقة على صعيد الارتقاء بالمنظومة القضائية، وتوفير أفضل الخدمات، التي من شأنها أن تسرع من عملية البت في القضايا وإصدار الأحكام، لتحقيق أعلى مستويات السعادة للمتعاملين، من خلال دقة وسرعة تنفيذ الأحكام القضائية.

محاكمنا تواكب التطورات وتوسع دائماً للعدالة والريادة



محاكم دبي تواكب التطورات وتوسع دائماً للريادة واستباق الدول الأخرى في تطبيق تقنيات وبرمجيات من شأنها تيسير عملية التقاضي، ومن هنا كان تميزها بوجود بنية تحتية تقنية متفوقة محلياً وإقليمياً ودولياً.

صرح عدد من القضاة بأنه: لا حاجة للجان والإجراءات القانونية مرنة وكافية، كما عبّر عدد من رؤساء المحاكم عن رفضهم لمقترح المحامين البديل، فقال القاضي عيسى شريف رئيس محكمة الاستئناف بدبي، إن محاكم الدولة وخاصة

محاكم الخير تفتح نوافذ الأمل وتنقذ أسراً كاملة

أعلن سعادة طارش عيد المنصوري، مدير عام محاكم دبي، أن المحاكم تحرص على توزيع المبالغ على المتعثرين لتفتح لهم نافذة الأمل من جديد، حيث تسعى مبادرة "محاكم الخير" إلى تحقيق تنمية روح التكافل الاجتماعي، وتقوية أواصر التعاون بين أفراد المجتمع، وتقديم العون الاجتماعي، وسد الفجوة بين أفراد المجتمع، وذلك فيما يتعلق بحياتهم المعيشية، وتحقيق العيش الكريم لهم.



محاكم دبي تكشف عن إطلاق العدد الأول من مجلة (صدى المحاكم)

أعرب سعادة طارش المنصوري مدير عام محاكم دبي والمشرف العام على مجلة (صدى المحاكم) عن أمله في أن تسهم المجلة الجديدة في تعزيز وتجسيد صورة التقدم لرسم خطى المستقبل وتحقيق الدور الريادي من خلال تحقيق أهداف محاكم دبي عبر تعزيز دورها التوعوي المتنامي لتغطية جميع الجوانب القضائية، وأضاف المدير العام إن: مجلة (صدى المحاكم) مجلة جديدة رأينا أنها ضرورة ورأينا أن المعنيين في المجال القضائي وحتى الإداري يستحقونها، مشيراً إلى أن حكومة دبي تحقق الإنجاز تلو الآخر، وتحرز المراكز الأولى في التنافسية ورفاهية الشعب وتحقيق سعادته.



مدير عام محاكم دبي يستقبل وفداً من اليابان للاطلاع على النظام القضائي في إمارة دبي

في إطار التعاون وتبادل الخبرات على المستوى الدولي؛ استقبل سعادة طارش عيد المنصوري، المدير العام لمحاكم دبي، وفداً يابانياً بهدف الاطلاع على أفضل الممارسات المتوفرة والمطبقة في محاكم دبي، والتعرف إلى خدمات رفع الدعاوى والأنظمة والقوانين والتكنولوجيا المستخدمة، في إطار التواصل والتكامل وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

مدير عام محاكم دبي يستقبل وفداً قضائياً من مملكة البحرين للاطلاع على النظام القضائي في إمارة دبي

ضمن إطار التعاون المشترك وتعزيز العلاقات الخليجية وتبادل الخبرات بين المؤسسات القضائية بدول مجلس التعاون الخليجي، استقبل سعادة طارش عيد المنصوري، المدير العام لمحاكم دبي وفداً قضائياً من مملكة البحرين. وقد تضمنت زيارة الوفد للدولة جولة في المحكمة الاتحادية العليا، كما شمل البرنامج زيارة محاكم دبي، حيث اطلع الوفد على عرض للنظام الإلكتروني بمحاكم دبي ومكتب إدارة الدعوى.



مدير عام محاكم دبي: التقاضي عن بُعد نجح بامتياز ومستمر بعد "كورونا"

وأضاف سعادته: إن تجربة العمل عن بعد في محاكم دبي ناجحة بامتياز ومستمرة بعد انتهاء أزمة "كورونا"، نظراً لعوامل عدة، أبرزها وجود الممارسات الاختبارية التي أعدت لها الدائرة بشكل جيد، وتهيئة المكنات التي تدعم استمرار الأعمال في أوقات الأزمات والطوارئ، ووجود سياسة استباقية لدى المحاكم وحصولها على شهادة معتمدة من المنظمة الدولية للمعايير حول استمرار الأعمال. وفيه يخص تفاعل جمهور المتعاملين مع هذه التجربة، وأضاف: إن انطباعات المتعاملين وأطراف الدعاوى والمحامين تنم عن مدى السعادة، إذ كانت التجربة إيجابية، وهي إن دلت فإنما تدل على نجاح محاكم دبي في تحقيق رؤيتها تحقيق عدالة نافذة تتسم بالدقة والسرعة وتقديم خدمات قضائية ميسرة الوصول للجميع.



أكد سعادة طارش المنصوري مدير عام محاكم دبي، أن نجاح تطبيق تجربة التقاضي عن بُعد خلال أزمة كورونا، أعطى دافعاً لوضع خطة مستقبلية لإعادة مراجعة آليات تقديم الخدمات، مشيراً إلى أن الدائرة ستمضي قدماً في وضع سيناريو المستقبل بما يحقق المزيد من الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية.





DubaiCourts



DubaiCourts



DubaiCourt



DubaiCourts1